الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

أثــر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حـوكـمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

(دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج)

من إعداد الطالب:
محمد أمين قليل

تحت إشراف الأستاذ:
موسى وداعي

فترة التربص من 2016/03/06 **إلى** 2016/04/06

السنة الجامعية :2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

أثـر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

(دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج)

من إعداد الطالب:
محمد أمين قليل

تحت إشراف الاستاذ :
موسى وداعي

فترة التربص من 2016/03/06 **إلى** 2016/04/06

السنة الجامعية :2016/2015

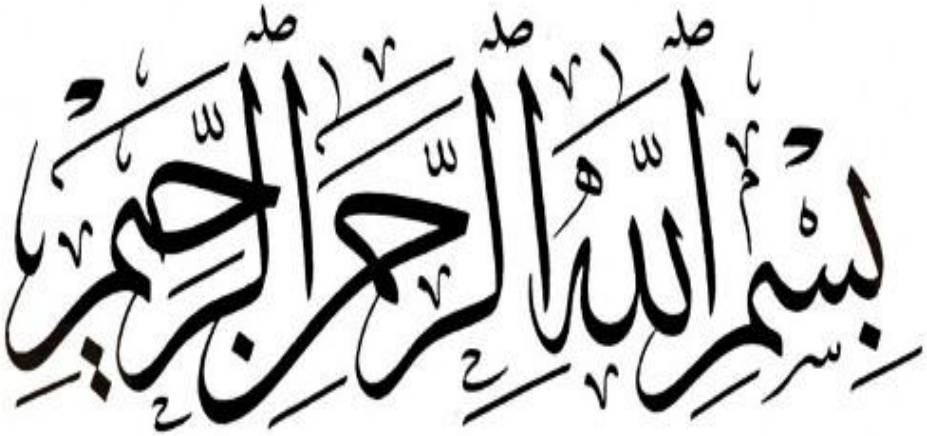
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتـــقـــدير

قال الله تعالى:(لئن شكرتم لأزيدنكم)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديرنا

إلى الأستاذ المشرف " الدكتور /وداعي موسى "على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف

كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا

كما ندين بالشكر إلى مسؤولي المؤسسات محل الدراسة

إلى كل هؤلاء شكرًا جزيلا..

إهـــــــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح:

الوالدين الكريمين

أمدّ الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وتقدير	
إهداء	
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
ملخص البحث	IX
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	2
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات	3
المطلب الأول: مدخل لحوكمة المؤسسات	3
المطلب الثاني: ماهية حوكمة المؤسسات	5
المطلب الثالث: خصائص وركائز حوكمة المؤسسات	9
المبحث الثاني: الإطار العلمي لحوكمة المؤسسات	11
المطلب الأول: محددات وآليات حوكمة المؤسسات	11
المطلب الثاني: مبادئ ومقومات حوكمة المؤسسات	17
المطلب الثالث: نظريات حوكمة المؤسسات	21
المبحث الثالث: حوكمة المؤسسات في بيئة الاعمال الدولية	24
المطلب الأول: جهود المنظمات والهيئات الدولية في مجال حوكمة المؤسسات	24
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال حوكمة المؤسسات	26
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال حوكمة المؤسسات	28
خلاصة الفصل الأول	31

الفصل الثاني: الاطار العام للنظام المحاسبي المالي	33
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي في ظل المعاييرالمحاسبية الدولية	34
المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	34
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي	36
المطلب الثالث: هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي	40
المبحث الثاني :التقارير والقوائم المالية	46
المطلب الأول: التقارير المالية (مفهومها ،انواعها،اهدافها)	46
المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية	47
المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية ومستخدميها	49
المبحث الثالث :دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات	53
المطلب الأول: الإفصاح والشفافية	53
المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	58
المطلب الثالث:علاقة النظام المحاسبي بحوكمة المؤسسات	60
خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	64
المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة	65
المطلب الأول: طبيعة الدراسة	65
المطلب الثاني: مجتمع وأدوات الدراسة	67
المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية	69

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان	72
المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان	72
المطلب الثاني: اختبار صدق الاتساق البياني	79
المطلب الثالث: اختبار ثبات الاستبيان	80
المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية	81
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	81
المطلب الثاني : تحليل فقرات الدراسة	83
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	97
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة العامة	103
قائمة المراجع	107
الملاحق	116
فهرست المحتويات	131

قائمة الجداول

قـائـمـة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	المؤسسات موضوع الدراسة	67
(2-3)	عينة الدراسة	68
(3-3)	مقياس ليكارت الخماسي	65
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية	69
(5-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول من الجزء الاول	73
(6-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الجزء الاول	74
(7-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول من الجزء الثاني	75
(8-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الجزء الثاني	75
(9-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحورالثالث من الجزء الثاني	76
(10-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحورالرابع من الجزء الثاني	77
(11-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس من الجزء الثاني	77
(12-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس من الجزء الثاني	78
(13-3)	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	79
(14-3)	اختبار ثبات الاستبيان	80
(15-3)	اختبار التوزيع الطبيعي Alpha Cronbach's	81
(16-3)	مجال الفئات	83
(17-3)	تحليل فقرات المحور الأول من الجزء الاول	84
(18-3)	تحليل فقرات المحور الثاني من الجزء الاول	86
(19-3)	تحليل فقرات المحور الأول من الجزء الثاني	88
(20-3)	تحليل فقرات المحور الثاني من الجزء الثاني	89

(21-3)	تحليل فقرات المحورالثالث من الجزء الثاني	91
(22-3)	تحليل فقرات المحورالرابع من الجزء الثاني	92
(23-3)	تحليل فقرات المحور الخامس من الجزء الثاني	94
(24-3)	تحليل فقرات المحور السادس من الجزء الثاني	96
(25-3)	نتائج اختبار الفرضية الأولى و الفرضية الثانية	98
(26-3)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	100

قائمة الأشكال

قـائمة الأشـكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأطراف المعنيّة بتطبيق حوكمة المؤسسات	7
(2-1)	ركائز حوكمة المؤسسات	10
(3-1)	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	12
(1-2)	هيكل النظام المحاسبي المالي	41
(2-2)	الخصائص النوعية للقوائم المالية	51
(1-3)	متغيرات الدراسة	66
(2-3)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب متغير العمر	70
(3-3)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب متغيرالمؤهل العلمي	70
(4-3)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب متغيرالتخصص العلمي	71
(5-3)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب متغيرالوظيفة	71
(6-3)	تمثيل توزيع افراد العينة حسب متغير الخبرة	72
(7-3)	تمثيل لمستوى تطبيق النظام المحاسبي المالي	86
(8-3)	تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي	87
(9-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي لضمان وجود إطار فعال للحوكمة	89
(10-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي لدور أصحاب المصالح	91
(11-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي للافصاح والشفافية	92
(12-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي لمسؤوليات مجلس الادارة	94
(13-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي للمعاملة العادلة بين المساهمين	95
(14-3)	تمثيل يوضح المستوى العالي لحماية حقوق المساهمين	97

قائمة المختصرات

قـائـمـة المـخـتـصرات

المصطلح	بيان الاختصار
CNC	Le Conseil National de la Comptabilité
FASB	Financial Accounting Standards Board
GCGF	Global Corporate Governance Forum
GOAL08	Gouvernance Algérie 2008
IAS	International accounting standards
IFC	International Finance Corporate
IFRS	International Financial Reporting Standards
OECD	Organization For Economoic Co-Operation And Development
SCF	Système Comptable Financier
SPSS	Statistical Package For Social Science

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**116**
قائمة الاستبيان	**125**

ملخص البحث

الملخص:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة المؤسسات على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات بسبب انتشار التلاعب، الفساد ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة في التقارير والكشوف المالية التي تتضمن هذه المعلومات، وتضمن جودتها ومصداقيتها وذلك من خلال تطبيق الحوكمة.

لذا تسعى الجزائر إلى تطبيق الحوكمة وبلوغ هذه الجودة في المعلومات التي تنشرها مؤسساتها كخطوة منها للتكامل مع الاقتصاد العالمي، لتحقيق ذلك، قامت بإعداد النظام المحاسبي المالي واعتماده بيئة محاسبية جديدة ذات مرجعية دولية تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من مثيلتها الدولية في إطار تحقيق الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح والشفافية، جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract:

Great attention has been given to the concept of corporate governance in recent years, due to the impact of financial crises, and bankruptcy of many companies because of juggle, corruption and lack of disclosure when showing information and records that demonstrate the companies' real situations. Which led to the need for a mean that returns back the confidence in the financial reports and statements including these information, and guaranties its quality and credibility through the appliance of governance. Like other countries which led to the bankruptcy of many companies.

So Algeria Algeriaseeks to applicate the governance and reach the information's quality displayed by its companies as a step to create the integration with the international economy, to achieve that, it has prepared the Financial Accounting System and took it as an international reference's accounting milieu pictured in the International Accounting Standards, in order to approximate the Algerian accounting work to the international one within the frame governance realization .

Key words: Corporate Governance, , Financial Accounting System ،Exposure and transparency ، Accounting Information Quality**.**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لا يزال التطور الفعلي لنظرية حوكمة المؤسسات منذ مدة يشغل الكثير من المهتمين بإدارة المؤسسات وتنافسيتها، وكذلك حسن أدائها في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحرير اقتصاديات السوق وما ترتب عنه من تزايد حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -OECD- هذه الأخيرة التي ترجع إليها الريادة لجهودها في إرساء مبادئ لحوكمة المؤسسات في جولات متعددة منذ سنة 1999 ثم 2004 وآخرها الإصدار المعاصر لسنة 2015 ، حيث تعد هذه المعايير الأكثر شهرة وانتشارا في مختلف الدول والدراسات الأكاديمية، لأنها توفر خطوطا إرشادية تستخدمها حكومات الدول المختلفة في تقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للشركات والمؤسسات العاملة بها ودعم التوجه نحو العمل بفلسفة الإدارة الرشيدة.

وقد زادت الحاجة إلى هذه المبادئ الرشيدة و الأخلاقية التي تهدف إلى تهذيب السلوك الانتهازي لدى بعض الأفراد والمنظمات ، والذي أدى إلى العديد من الأزمات المالية ابرزها أزمة الأسواق المالية في آسيا سنة 1997، بالإضافة إلى انهيار وتعرض شركات كبيرة على مستوى العالم والتي ترجع أسبابها إلى قضايا الفساد التي عرفتها ومثال ذلك شركة إنرون وشركة وورلدكوم سنة 2001 والتي بينت التقارير المالية لديهما انهما لا تعبران عن الموقف الحقيقي لتلك الشركات ، ويرجع ذلك لتواطأ بين الإدارة ومراجعي الحسابات مما أدى إلى ضياع مصالح العديد من الأطراف الأخرى كالعمال والزبائن والممولون وقد تزايد الاهتمام بالموضوع كنتيجة منطقية بعد هذه الأزمات ، كما دعم ذلك كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة مما زاد في صعوبة رقابة المساهمين على الإدارة ، وهو الأمر الذي أدى بالمدراء الى تحقيق أهدافهم الخاصة وأهداف كبار المساهمين وتهميش باقي أصحاب المصالح الأخرى .

الجزائر وكغيرها من دول العالم تبنت حزمة من الإصلاحات الاقتصادية لمسايرة موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين وقد توجت هذه الإصلاحات بإصدار ميثاق للحوكمة سنة2009والذي يعد وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيقها على أرض الواقع. إضافة إلى هذا تم تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والذي شرع في تطبيقه مطلع سنة 2010 وهو عبارة عن نظام يضمن

للمؤسسات تقديم تقارير صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا تسهل عملية مراقبة الحسابات وذلك من خلال إجبار جميع المؤسسات بإعداد القوائم المالية وتوفير معلومات وضمانات كافية لكل من المسيرين والمساهمين والعمال والدائنين وجميع الأطراف ذات الصلة.

واستنادا لما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي لإشكالية البحث وهو كالاتي:

ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

للإجابة على التساؤل الرئيسي إستعنا بصياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما مدلولية حوكمة المؤسسات وفيما تتمثل أهميتها؟
- هل النظام المحاسبي المالي سيساعد المؤسسات على إعداد قوائم مالية أكثر إفصاحا وشفافية للمعلومات والسياسات المحاسبية المنتهجة من طرف المؤسسة؟
- ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ والى أي مدى يمكن ان يساهم في تفعيل الحوكمة داخل هذه المؤسسات؟

فرضيات البحث:

في ضوء عناصر مشكلة البحث وأسئلتها تم صياغة فرضيات البحث على الشكل الموالي:

الفرضية الأولى: تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ والتي تساهم في تعزيز ثقة جميع الأطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم؛

الفرضية الثانية: يوفر تطبيق النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومات المحاسبية مما يتيح لمستخدميها سهولة في اتخاذ القرارات المناسبة؛

الفرضية الثالثة: تسعى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الى تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا بدوره ينعكس على التطبيق الفعال للحوكمة داخل هذه المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذه الإشكالية الى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص محاسبة ومالية؛
- الرغبة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط مفاهيمه؛
- الأهمية التي تحضى بها حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال لما لها من أثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات والمؤسسات الوطنية؛
- محاولة لفت النظر إلى أهمية النظام المحاسبي المالي وذلك في تفعيل حوكمة المؤسسات؛
- زيادة الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة من خلال الملتقيات العلمية الوطنية والدولية.

أهمية الدراسة:

لعل أهمية ممارسة الحوكمة تؤكده الأبحاث التي قامت بها شركة (McKinsey) سنة2002 لاستقراء آراء المستثمرين بخصوص ممارسة الحوكمة في المؤسسات، حيث أظهرت أن السعر الذي يقبل بدفعه المستثمرون للحصول على أسهم شركات تمارس الحوكمة بكفاءة أفضل، أعلى من الذي يقبلون بدفعه لشركات تمارس الحوكمة بكفاءة أقل، لذا يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الآتية :

- تمكين المستثمرين الجزائريين من معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بكونه آلية من الآليات المساهمة في تفعيل حوكمة المؤسسات؛
- توضيح أهمية الإفصاح والشفافية لصدق ونزاهة المعلومات المالية واستخدامها بطريقة سليمة لكي لا تمس بمصالح أصحاب المصالح؛
- أهمية النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات ودورهما في مواجهة التغيرات العالمية.

أهداف الدراسة:

وتتمثل فيما يلي:

- التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات وكذا الجوانب المتعلقة بها؛
- إلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي المالي وتأثيره على خصائص المعلومات المحاسبية ذات الجودة؛
- محاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة المؤسسات على جميع المستخدمة لهته المعلومات (مستثمرين ومساهمين والبنوك وغيرهم...)؛
- محاولة ابراز الدور الذي يمكن ان يلعبه النظام المحاسبي المالي لتفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المنهج المتبع:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. سنعتمد على المناهج العلمية الموالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** بغرض التعرف على كل من مفهومي حوكمة المؤسسات و النظام المحاسبي المالي وكذا العناصر المتعلقة بهما من مبادئ، أهمية، خصائص وأهداف، كذلك التعرض إلى كل من مفهوم الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية وتحليل العلاقة الموجودة بين كل هذه الأطراف؛

- **المنهج الاستنباطي**: وذلك بالرجوع للدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي تناولتها الكتابات، الأطروحات، الملتقيات العلمية بغية الاستفادة مما توصل إليه الباحثون والاعتماد عليه لمعالجة الموضوع؛
- أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال إعداد قائمة استبيان تعالج موضوع الدراسة وبالاعتماد على برنامجي SPSS و EXCEL للمعالجة الإحصائية

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود النظرية**: تم تحديد كل من مفهوم حوكمة المؤسسات وكذا النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما؛
- **الحدود المكانية**: تم حصر حدود الدراسة الميدانية في المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج؛
- **الحدود الزمانية**: تمت الدراسة في فترة 2015-2016.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وقد وردت كما يلي:

1- حسياني عبد الكريم،" **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009-2010 حيث كانت الإشكالية كيف يمكن للانتقال نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن تساهم في تفعيل حوكمة المؤسسات، يهدف إلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية فيتحسين متطلبات حوكمة الشركات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات ودوافع تطبيقه والجهود وأهمية تطبيقها في قطاع الأعمال والتطرق للمعايير المحاسبية والمعلومة المالية وطرق إصدارها وتناول أهمية الانتقال نحو المعايير الدولية المحاسبية والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية؛

2- زلاسي رياض، "**اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**"- مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة الماجيســـتر في العلوم التجارية جامعة ورقلة ســـنة 2011-2012 ، تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية، وعرض الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها؛

3- أبو حمام ماجد إسـماعيل ،"**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصـاح المحاسـبي وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، مذكرة لنيل درجة الماجسـتير، الجامعة الإسـلامية ، غزة، 2009، وقد توصـلت الدراسـة إلى أنه على الرغم من وجود أســـاس محكم وفعال لقواعد الحوكمة الشـــركات لا يزال بحاجة للتطوير، وجود بعض القوانين التي تســـاهم في حماية المســـاهمين والمســـتثمرين، عدم كفاية مقومات كافية للإفصـــاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في السوق مما يؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

4- دراسة إسماعيل علوي، عبد الحليم سعدي، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الشـفافية والإفصـاح في إطار حوكمة الشـركات والحد من الفسـاد المالي والمحاسـبي**"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفســاد المالي والإداري، جامعة بسـكرة، الجزائر 06-07ماي 2012.

حيث تطرق الباحثان في دراستهما إلى النظام المحاسبي المالي من خلال توفره على إطار مفاهيمي الذي يشـكل أسـاس إعداد وعرض القوائم المالية، هذا ما يجعله أكثر إفصـاحا وشـفافية للمعلومات المالية المعروضـة في القوائم المالية، ولكنهما توصـلا كذلك إلى أن تحقيق مسـتوى الإفصـاح المطلوب لا يمكن الوصول إليه خلال السنوات الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

خطة الدراسة:

تبعا لأهداف البحث التي يتم رصدها من خلال معالجة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة التي تتضمن تلخيص عام لموضوع الدارسة واختبار الفرضيات، وكذلك للنتائج المتوصل إليها، وفي الأخير سيتم تقديم بعض الاقتراحات بناءا على النتائج المتوصل إليها، وكانت تقسيمات الفصول كما يلي:

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتم في المبحث الأول دراسة كل من نشأة وأسباب ظهور الحوكمة والمفهوم والأهمية والأهداف، أما المبحث الثاني فتناول الإطار العلمي لحوكمة المؤسسات والذي احتوى على المحددات والمبادئ والآليات ونظريات حوكمة المؤسسات، و المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان حوكمة المؤ سسات في بيئة الاعمال والذي ا ستعر ضنا فيه جهود المنظمات والهيئات وكذا تجارب بعض الدول في مجال حوكمة المؤسسات ؛

الفصل الثاني: الإطارالعام للنظام المحاسبي المالي :

حيث خصص المبحث الأول لدراسة المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وإبراز إطاره المفاهيمي والقانوني، وكذا مكوناته والأهداف المرجوة منه، أما المبحث الثاني فسيعالج التقارير والقوائم المالية في ظل هذا النظام، والمبحث الثالث سيتناول الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية مع ابراز العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات ؛

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

سيتم تقديم الدراسة الميدانية بشكل عام ودراسة الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة حيث سنعالج في المبحث الأول منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة، والمبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الا ستبيان، والمبحث الثالث الذي خصص للمعالجة الإحصائية، من خلال القيام باختبار التوزيع الطبيعي، والقيام باختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يعد موضـوع حوكمة المؤسـسـات في الآونة الأخيرة واحدا من أبرز الموضـوعات التي احتلت صـدارة اهتمامات العديد من المنظمات والمؤسـسـات الاقتصـادية والمحاسـبية الدولية والمحلية، حيث حرصـت هذه المؤسـسـات على التوصـل إلى مفهوم ومبادئ الحوكمة ومقومات وأسـاليب تطبيقها، كما حرصـــت حكومات معظم الدول على تبني مفهوم الحوكمة والعمل على طرح وتطوير آليات مختلفة للتعامل مع مختلف الأبعاد المالية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والأخلاقية .

ومما زاد من تعاظم مفهوم حوكمة المؤسـسـات هو الانهيارات الاقتصـادية والأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول العالم، مما أدى إلى التفكير في كيفية حماية المسـتثمرين من أخطاء مجالس الإدارة من جهة، واستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف وأصحاب المصالح من جهة أخرى.

وللإلمام بهذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

سنعرض من خلال المبحث الأول الأسباب التي ادت إلى ظهور هذا المصطلح؛ مفهومه من مختلف الوجهات المعرفة له؛ مع إظهارا أطراف المعنية بتبني حوكمة المؤسـسـات وكذا الأهمية والأهداف المرجوة من تطبيقها.

في المبحث الثاني سـنلقي الضـوء على القواعد والمبادئ التي جاءت بها حوكمة المؤسـسـات؛ كما سنستعرض الآليات الداخلية والخارجية وكذا اهم نظريات حوكمة المؤسسات .

أما المبحث الثالث فسـيتناول حوكمة المؤسـسـات في بيئة الأعمال الدولية حيث سـنعرض الجهود المبذولة من طرف المنظمات والهيئات الدولية وكذا تجارب بعض الدول بما فيها الجزائر في هذا المجال .

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

لقد حظي مفهوم حوكمة المؤسسات بقدر كبير من الاهتمام في مختلف أنحاء العالم، نتيجة العديد من الأزمات وحالات الفشل التي منيت بها كبريات المؤسسات؛ كل هذه العوامل اجتمعت لتعطي دفعة قوية لظهور موضوع حوكمة المؤسسات وهو ما سنعرضه من خلال هذا المبحث. مع إظهارا أطراف المعنية بتبني حوكمة المؤسسات وكذا الأهمية والأهداف المرجوة من تطبيقها.

المطلب الأول: مدخل لحوكمة المؤسسات

مع انفجار الأزمة الآسيوية سنة 1997 وإفلاس الشركات العالمية كشركة وورلد كوم وانرون، بدا الاهتمام بتبني مفهوم حوكمة المؤسسات الذي يعتبر نتاج الظروف المضطربة وغير المستقرة.

1- عولمة أسواق رأس المال:

لقد أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق المؤسسات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها، وما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات[1].

وبالمقابل أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك المؤسسات إلى المنافسة الشرسة و القدر كبير من التذبذبات الرأسمالية، فأصبحت المؤسسات تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة و تحرير الأسواق المالية و تجنب تلك المنافسة الشرسة، لا بدّ عليها من البحث من مستويات رأسمال تتعدّى مصادر التمويل التقليدية، فأصبح عدم القدرة على جذب مصادر تمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك المؤسسات، بل يمتد الأثر سلبيا على اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها، فعدم تمكنها من زيادة رأسمالها عن طريق جذب استثمارات جديدة يجعل منها مجرد شركات تابعة إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات، و أكثر من ذلك فإنها قد تواجه خطر خروجها من الأسواق المالية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبعها من تحرير للأسواق المالية يترتب عنها تزايد انفصال رؤوس الأموال و التوسع في حجم المؤسسات، و انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة، من خلال هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الاموال في المؤسسات و المشروعات[2].

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:11.

[2] حسين مصطفى هلالي،**"من اجل استراتيجية وطنية لحوكمة من منظور ادارة الدولة ولتمتع والحكم الرشيد"**،بحوث واوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربية المنظمة العربية للتنمية الادارية ؛القاهرة؛2007؛ ص:91.

2- نظرية الوكالة :

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي المتزايد، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة منتخب، وهذا ولد تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة (الوكيل والأصيل). فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية، مثل استمالة المدققين لإعداد التقارير التي يرغب بها المدراء دون الأطراف الأخرى. هذا أدى إلى زياد ة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، كما باتت الحاجة ماسة لإعادة الثقة والمصداقية لأسواق المال، وتنشي الاستثمارات، لما تمثله من مطمح أساسي تسعى دول العالم لتحقيقه. لذا زاد بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤ سسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.

3- الانهيارات المالية:

إن الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد و التجارة الدولي، و كارثة بنوك الادخار و الإقراض في الولايات المتحدة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافئات المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات و بين أداء تلك المؤسسات،[1] و كذلك الإفلاس التي تعرضت لها الكثير من المؤ سسات و خاصة في الدول المتقدمة و مثال ذلك الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية عام 1999م و أزمة شركة أنرن Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية عام 2001م و كذلك أزمة شركة ورلدكوم Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002 م، و الأزمة المالية العالمية التي مازلنا نعيشها اليوم ونراقب تداعياتها المختلفة، و إذا نظرنا إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الانهيارات ترجع معظمها إلى الفساد الإداري و المحا سبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خا صة، مع مراعاة أن الفساد المحا سبي يرجع في احد جوانبه إلى دور مراقبي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم المالية و ما تتضمنه من معلومات محاسبية، ذلك على خلاف المعلومات الحقيقية التي تعبر عنها الأوضاع المالية لهذه المؤسسات و المؤسسات الاقتصادية، و قد نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية أصحها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتّالي فقدانها لأبرز عناصر تميزها ألا وهي جودتها.

---

[1] كاترين لكوشتا هلبلينغ وآخرون، **" غرس الشركات الاقتصادية النامية والصاعدة والانفعالية"**، دليل لإر ساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ط 3، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2003 ، ص: 221.

نتيجة لكل هذا ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات و المؤسسات الاقتصادية و لم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت العديد من المنظمات و الهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم و الحث على تطبيقه في المؤسسات و المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل لجنة Cadbury best practice التي تم تشكيلها لوضع إطار حوكمة المؤسسات باسم Commity Cadbury عام1992م في المملكة المتحدة، و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECDالتي قامت بوضع مبادئ حوكمة المؤسسات سنة 1999 م و صندوق المعاشات العامة (Calper) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة (Ribbon Commity Blue) في الولايات المتحدة الأمريكية و التي أصدرت مقترحاتها عام 1999 م ، لما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة المؤسسات و في تركيا تمّ إنشاء المعهد التركي لحوكمة المؤسسات عام 2002م [1].

المطلب الثاني :ماهية حوكمة المؤسسات

تعتبر حوكمة المؤسسات من اهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخرين، لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

1- مفهوم حوكمة المؤسسات:

تختلف وتتعدد مفاهيم حوكمة المؤسسات باختلاف كيفية النظر اليها. إلا أنها تتفق جميعها في قدرة حوكمة المؤسسات على دعم شفافية الأسواق وإصلاح الممارسات السلبية في بيئة الأعمال، لذا سنقتصر في استعراض مفهوم حوكمة المؤسسات على النظر اليها من بعض النواحي الهامة.

- **الناحية الاقتصادية** :تعمل الحوكمة على كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم مركزها التّنافسي، بما يمكنها من جذب مصادر التمويل اللازمة للتوسع والنمو.
- **الناحية القانونية** :تتداخل مبادئ الحوكمة بالعديد من القوانين، مثل قوانين تنظيم المؤسسات وأسواق المال، المحاسبة، التدقيق والضّرائب كما تساعد الحوكمة على تقنين وتحسين الأطراف القانونية للشركات.
- **الناحية الاجتماعيّة** :إنّ الحوكمة سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والهيئات والمجتمع بصفة عامة، وذلك لأن الشركة تعتبر النواة للاقتصاد ككل، بحيث يمتدّ تأثيرها ليشمل عدد كبير من فئات المجتمع.

[1] أحمد زكريا الصيام، **"دور الحاكمية الخدمة تداعيات الأرض المالية على بورصة عمان "**، مجلة العلوم الانسانية ،العدد22، 2009،ص:2-3.

فيما يلي سرد لبعض التعاريف المتعلقة لحوكمة المؤسسات التي قدمت من طرف بعض الباحثين والكتّاب والمنظّمات والهيئات الدّولية:

- يعرفها شـــيلفر وفيشـــني 1997 على انها: "مجموعة الاليات والميكانزمات التي تتضـــمن لمختلف المستثمرين عائد على استثماراتهم، وهذا بتجنب امتلاك المسيرين والمساهمين لقيم كبيرة ومبالغ فيها اسهم الشركة"[1].
- تعرف لجنة Cadbury حوكمة المؤســســـات على أنّها: "ذلك النظام الذي وفقا له يتم تســـيير ورقابة المؤســســة وتعتني بإعطاء الوســائل اللّازمة الّتي تســمّى بإيجاد التّوازن المنطقي للســلطة تفاديا لكل الانحرافـات الشـــخصـــيّـة، وتقوم على ثلاثـة ركـائز وهي مجلس الإدارة، التـدقيق وإدارة أعمـال المؤسسة"[2].
- تعرف منظمة التّعاون الاقتصــادي والتّنمية OECD حوكمة المؤســســات بأنّها " ذلك النّظام الّذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات، ويحدّد من خلاله الحقوق والمسؤوليّات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدّد قواعد وإجراءات اتّخاذ القرارات المتعلّقة بشؤون الشّركة وكذلك تحديد الهيكل الّذي يتمّ من خلاله وضع أهداف الشّركة ووسائل تحقيقها وآليات الرّقابة على الأداء"[3].
- تعريف المجمع العربي للمحاســبين القانونيين: "هي مجموعة الممارســات والمســؤوليات المتبعة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بعرض التوجيه الاســـتراتيجي وضـــمان تحقيق الأهداف واستغلال موارد الشركة بشكل فعال وعلى نحو مسؤول"[4].

من التّعاريف السّابقة نستنتج أنّ حوكمة المؤسسات هي:

- الآلية والطّريقة التي بموجبها يدبر المديرون مسؤوليّاتهم تجاه المساهمين؛
- نظاما يجب إتباعه لصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة؛
- الممارسات والكيفيّة التي يتم بها رفع وضبط أداء المؤسسات؛
- تهتم بمعالجة المشكلات ومواجهتها عن طريق مجموعة التّدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة المؤسسات والرّقابة عليها؛

---

[1] Peter WIRTZ ،Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise, la découverte, Paris, France, 2008, P : 36.

[2] Jaques RENARD, " Theorie et pratiques de l'audit interne"، édition d'organisation ،6 éme édition Paris, 2007،p 439.

[3] مركزالمشروعات الدوليةالخاصة،**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشان حوكمة الشركات**، القاهرة،مصر،2004،ص:13.

[4] عمر شريقي،"**دور و اهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة سطيف، الجزائر 28-29اكتوبر 2009، ص3.

- تهتم بإيجاد وتنظيم التّطبيقات والممارسات السّليمة للقائمين على إدارة الشّركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تحرّي تنفيذ صيغ العلاقات التّعاقديّة الّتي تربط بينهم وفقا لمعايير الإفصاح والشّفافيّة الواجبة؛ وعليه فان هناك أربعة أطراف تتأثّروترتبط بالحوكمة كما هو موضّح في الشّكل رقم 1

الشّكل رقم (1-1): الأطراف المعنيّة بتطبيق حوكمة المؤسسات.

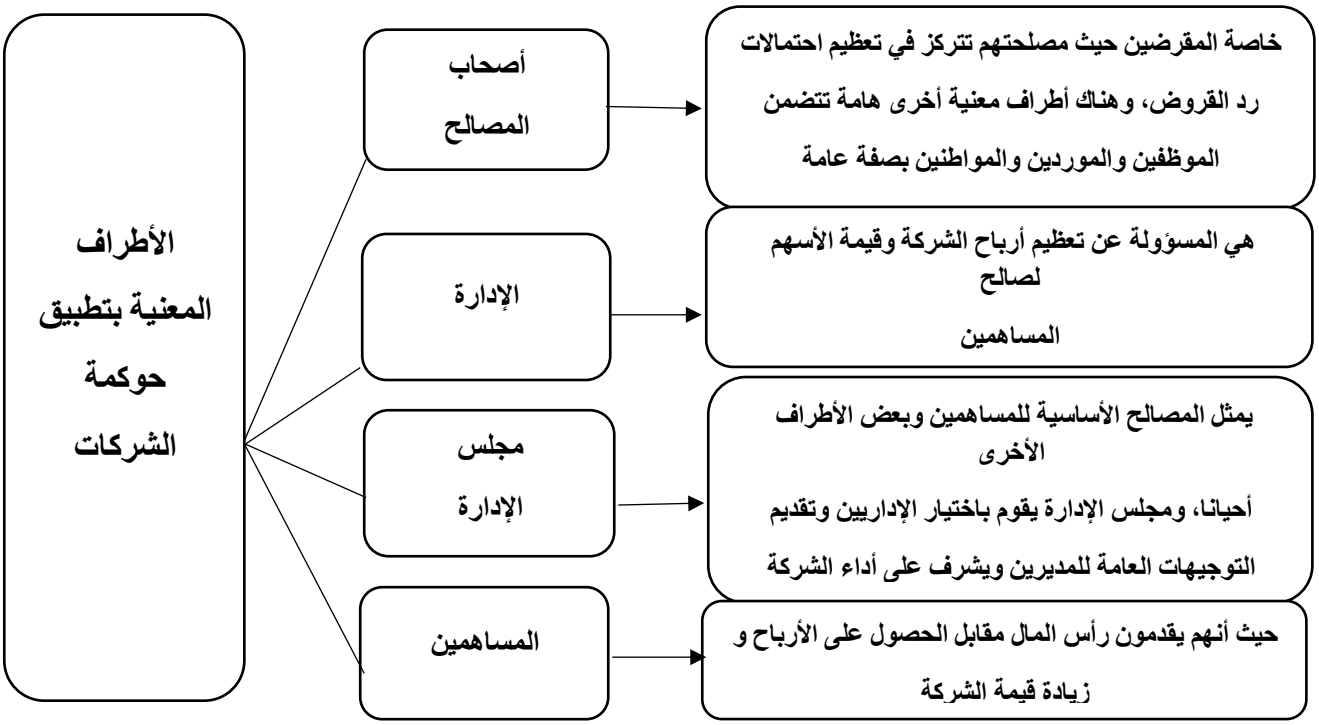

المصدر: عمر شريقي،"**دور و اهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"، مرجع سبق ذكره،ص:03.

2- أهمية حوكمة المؤسسات:

تنعكس أهمية الحوكمة بكونها الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمعات، وذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها.

وتتجلى أهمية حوكمة المؤسسات بما يلي: [1]

- محاربة الفساد المالي والإداري الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره؛
- تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات ومحاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام الضوابط الرقابية اللازمة؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد، أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2010 ، ص ص: 716-718.

- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنجاز، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبينة فيما يحدث داخل الشركة؛
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها؛
- تشجع الحوكمة الأفراد على المشاركة في الأعمال كونهم أصحاب مصالح في الشركات المطبقة للحوكمة وهي تساعد على معرفة ما أنجزته هذه الشركات ومستوى أداء الإدارة فيها ومعرفة من يقوم باتخاذ القرار ويخط له وزيادة مستوى الشفافية والمساءلة التي يتمتع به أصحاب المصالح ومعرفة الفرص التي أمامهم والأداء الفعال.

3- أهداف حوكمة المؤسسات:

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في تحسين الأداء وبالتالي تؤدي إلى تحسين الاقتصاد ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: [1]

- العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذات مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد؛
- حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم؛
- ضمان تدقيق الأداء المالي وحسن استخدام اموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والتدقيق؛
- الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛
- تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء؛
- تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛
- رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي؛
- رفع مستوى التعاون التجاري بين الشركات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

[1] مركز المشروعات الخاصة الدولية، **" دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق المالية الصاعدة"**، 2001 ، ص: 09.

المطلب الثالث : خصائص و ركائز حوكمة المؤسسات

تتضمن حوكمة المؤسسات مجموعة من الخصائص والركائز والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- خصائص حوكمة المؤسسات:

تتميز حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص، نلخصها فيما يلي : [1]

- **الانضباط** : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح و يتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة و إقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.
- **الإفصاح والشفافية**: تتحقق بتقديم صورة واضحة و حقيقة عن كل ما يحدث، يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على الانترنت.
- **الاستقلالية**: تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا، وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات و المكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل ، تدعيم وجود مراجعين مستقلين.
- **المساءلة** : بمعنى إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية و الترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم .
- **المسؤولية**: وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال: عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية و الكاملة لمجلس الإدارة ، وجود لجنة مراجعة ، ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين و الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

---

[1] رحمة بلهادف ، عياد السعدي ، **دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول: دورالحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات ا ولاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 19-20نوفمبر2013 ،ص ص :651-653.

- **العدالة** : احترام حقوق كل المجموعات ذات المصـــلحة، و هذا من خلال المعاملة العادلة بين المساهمين، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، سهولة طرق الأداء بالأصوات، و المكافآت العادلة لأعضـــاء مجلس الإدارة، وإعطاء المســاهمين حق الاعتراض عند إســاءة حقوقهم المشاركة في تعيين المديرين و أيضا في إتحاذ القرارات.
- **المسؤولية الاجتماعية**: أي النظر للمؤسسة كمواطن صالح، ويتحقق ذلك من خلال : وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي، وجود سياسة توظيف واضحة و عادلة ووجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

2- ركائز حوكمة المؤسسات:

تستند حوكمة المؤسسات على ثلاثة ركائز أساسية موضحة في الشكل الموالي

الشكل(1-2) : ركائز حوكمة المؤسسات.

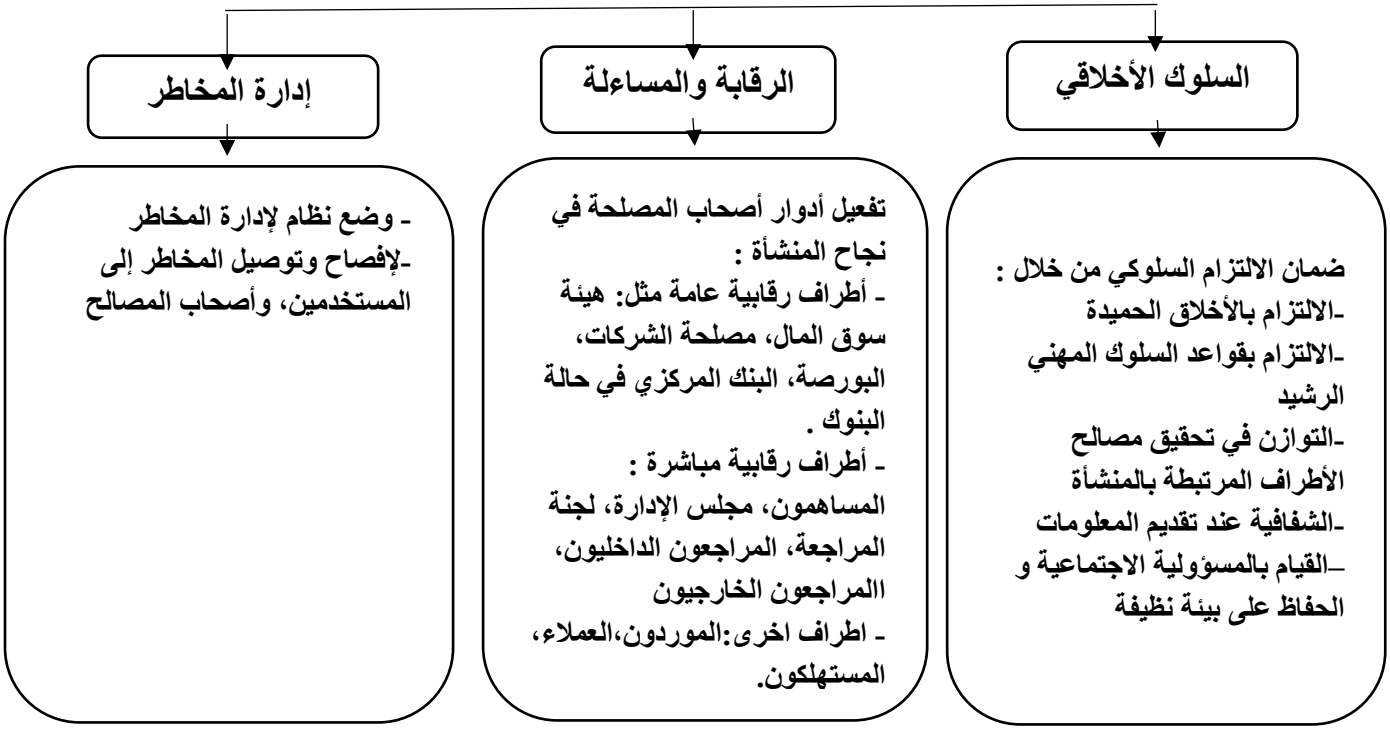

المصـــدر : طارق عبد العال حماد ، **حوكمة المؤســـســـات ، شـــركات القطاع عام وخاص ومصـــارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات** ، مرجع سبق ذكره،ص: 49.

3- مزايا حوكمة المؤسسات :

هناك العديد من المزايا لحوكمة المؤسسات والتي يمكن للدول ان تجني ثمارها وتتمثل هذه المزايا في: [1]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- رفع مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأسمال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات ؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى التزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة المؤسسات.

المبحث الثاني :الإطار العلمي لحوكمة المؤسسات

نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة المؤسسات، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراستها ووضع محددات ومبادئ وهذا لتدعيم إدارة المؤسسات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد.

المطلب الأول: محددات وآليات حوكمة المؤسسات

تؤدي حوكمة المؤسسات دورا مهما في معالجة المشكلات المتعددة التي تعاني منها الشركات وذلك من خلال مجموعة من الآليات، كما أن التطبيق الجيد لها ستوجب توافر مجموعتين من المحددا.

1- محددات حوكمة المؤسسات:

لكي تتمكن المؤ سدسات من الا ستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات وتنقسم هذه المحددات إلى مجموعتين:

1-1 المحددات الخارجية:

تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله المؤسسات، وقد يختلف من دولة لأخرى وهي تتمثل في:[2]

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل قوانين المؤسدسات وقوانين سوق المالي والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات، بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية ؛

---

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، ناريمان نعمون،**ارساء مبادئ الحوكمة في شركات التامين التعاوني** ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة بسكرة ،الجزائر،يومي6-7 ماي 2012،ص:09 .

[2] بوحفص رواني،مهدي شرقي،**الاصلاحات في مجال حوكمة الشركات كاداه لتحسين اخلاقيات الاعمال**، الملتقى الدولي للحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،18-19نوفمبر2009،ص:222.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها؛
- دور المؤسسات غيرالحكومية كجمعيات ونقابات المحاسبين والمدققين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

2-1 المحددات الداخلية:

تشمل في القوانين واللوائح داخل الشركة وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

من الملاحظ أن هذه المحددات هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد، فهي تختلف من دولة لأخرى بمعنى أنه ليس هناك نظام موحد يمكن أن يطبق في جميع الدول و يؤدي تطبيقه إلى نفس النتائج. [1]

الشكل (1-3): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

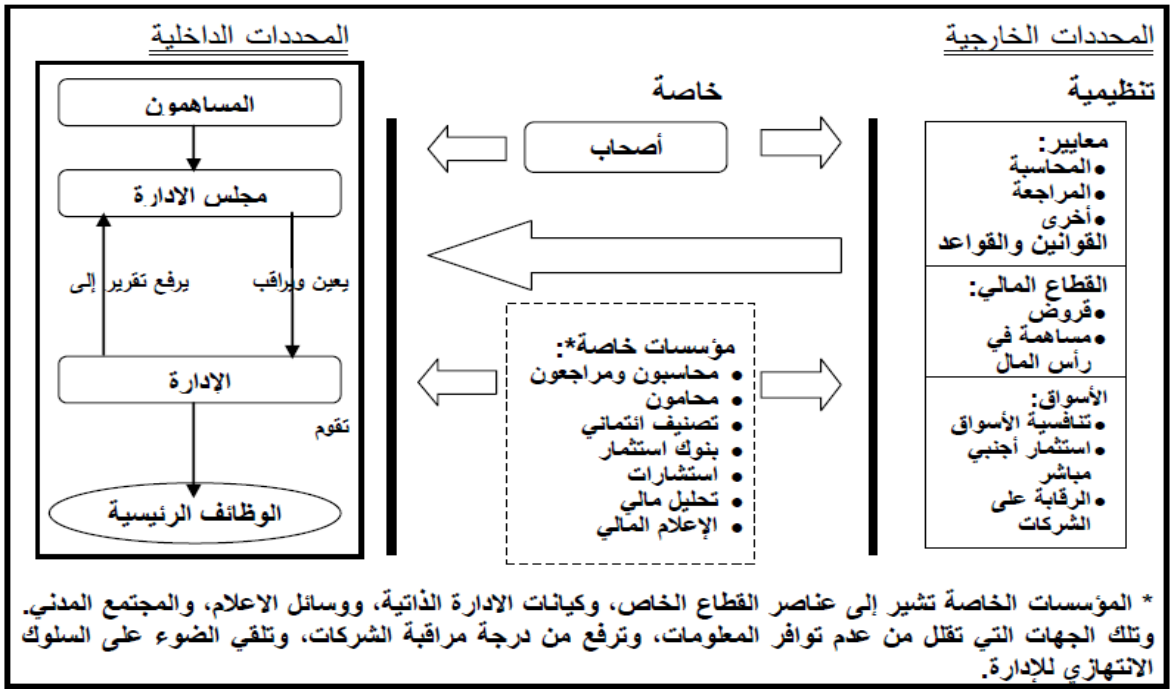

المصدر:محمد حسن يوسف؛**محددات الحوكمة ومعاييرها**،بنك الاستثمار القومي ، 2007،ص :7.

[1] محمد مصطفى سليمان،**"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"**، مرجع سبق ذكره،ص:20.

2- آليات حوكمة المؤسسات:

يتضـمن مفهوم حوكمة المؤسـسـات عدة آليات تعمل على تحقيق أهداف الشـركة، ويمكن تقسـيم هذه الآليات إلى ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي .

2-1 الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات:

تنصـــب الآليات الداخلية على الأنشـــطة وفعاليات الشـــركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية إلى مايلي:

2-1-1 مجلس الادارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي ان تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة ، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السـلطة اللازمة لممارسـة أحكامها الخاصـة بعيدا عن التدخلات السـياسـية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا عن الأشراف المستمر على اداء الشركة والإفصـــاح عن ذلك، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها : [1]

- **لجنة التدقيق:** لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضـــر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصـــصـــة والباحثين، وبخاصـــة بعد الإخفاقات والاضـــطرابات المالية التي حصـــلت في المؤسسات العالمية(خاصة شركات التأمين العالمي)، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة المؤسسات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسـســات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشـرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلالها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

- **لجنة المكافآت:** توصـي اغلب الدراسـات الخاصـة بالحوكمة والتوصـيات الصـادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشـكل لجان المكافآت من أعضـاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، فقد تضـمنت إرشـادات

[1] فريد كورتل،**حوكمة الشركات : منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي** ،المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية الاقتصاد ،جامعة دمشق ،يوم 15-16اكتوبر،2008،ص:03.

منظمة (OCED) تأكيدا على ضـرورة أن تكون مكافآت أعضـاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وتتركزوظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالادارة العليا.

- **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضـاء مجلس الإدارة والموظفين من بين المرشـحين الذين تتلائم مهاراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشـركة، ولضـمان الشـفافية في تعيينهم فقد وضـعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها: تعيين أفضـل المرشـحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم باسـتمرار، توخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها...الخ[1].

2-1-2 **المراجعة الداخلية:** هي فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مدير المؤسسة قصد مراقبة سير العمليات بها، وهذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، والهدف الرئيسي للمراجعين الداخليين هو التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية في كون أن المعلومات صادقة، والعمليات شرعية، وتنظيمات فعالة واضحة ومناسبة.

ويمكن للمراجعين الداخليين أن يحصـلوا على التراخيص من مجمع المراجعين الداخليين، ويطلق عليهم عندئذ مراجعين داخليين مؤهلين[2] . وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشـاط مسـتقل داخل المنشـأة يهدف إلى التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضـعف ، إضـافة إلى ذلك فإن هناك معايير معينة يجب توافرها في إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة أهمها[3]:

- الاستقلال التنظيمي؛
- الموضوعية؛
- التأهيل المهني للمراجعين الداخليين؛
- بذل العناية المهنية اللازمة؛
- الرقابة النوعية (مراقبة جودة عملية المراجعة الداخلية).

ويمكن تقسيم المراجعة الداخلية الى قسمين، وليس بالضرورة انها الوحيدة في هذا المجال وهما :

أ- **المراجعة الداخلية المالية:** وتضمن مراجعة البيانات والمعلومات المالية ذات العلاقة:

- مراجعة البيانات المالية يعطي تأكيدا معقولا فيما إذا كانت البيانات المالية المدققة تظهر بصـور عادلة الوضع المالي ونتائج العمليات وبيان التدفقات النقدية وفقا للمعايير المتعارف عليها.

---

[1] رقية حسـاني وآخرون، **"آليات حوكمة الشـركات ودورها في الحد من الفسـاد المالي والإداري"**، الملتقى الوطني حول:"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، بسكرة 06- 07 ماي 2012،ص:08.

[2] جمال خنشـور وخير الدين جمعة، "**دور لجان مراجعة الحسـابات في تفعيل حوكمة الشـركات**"، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، بسكرة،06-07ماي 2012،ص :06.

[3] محمد يوسـف وآخرون، **الأزمة المالية العالمية والآفاق المسـتقبلية**، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشـر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2011، ص ص:376-377.

- مراجعة المعلومات المالية ذات العلاقة وتتضمن مايلي :
  - عرض المعلومات المالية وفقا لأسس معينة أو قائمة.
  - كون المؤسسة قد تقيدت بمتطلبات أداء مالية محددة.
  - نظام الضبط الداخلي المتعلق بالتقرير المالي أو المتعلق بالمحافظة على الموجودات هو مصمم بشكل ملائم وقد تم تنفيذ لتحقيق أهداف الضبط.

ب- المراجعة الداخلية للأداء: ويكون هذا النوع من المراجعة الداخلية من طرف جهة مستقلة عن المؤسسة وذلك من أجل تقديم معلومات أكثر مصداقية لتسهيل مبدأ المسائلة العامة، وتسهيل اتخاذ القرارات من قبل الجهات التي تتحمل مسؤولية الإشراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ويتضمن هذا النوع من التدقيق الأداء الاقتصادي الرشيد والفعالية وبرامج الإنفاق وهي:

- تحدد المراجعة الداخلية الاقتصاد الرشيد والفعالية:[1]
  - إذا كانت المؤسسة موضع المراجعة تحصل على مواردها وتحافظ عليها وتستعملها بصورة اقتصادية وفعالة؛
  - إذا كانت ملتزمة بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالاقتصاد الرشيد والفعالية في خلق وتوزيع المنافع؛
  - ويتم الاخذ في الاعتبار فيما اذا كانت المؤسسة تتبع سياسة رشيدة في شراء مستلزماتها ؛
  - تحصل على النوع والنوعية بتكلفة مناسبة وتحافظ على مواردها بصورة سليمة؛
  - تتحاشى إهلاك مجهود الموظفين على أمور غير مجدية وكذا الأعمال التي لا تخدم أي هدف وكذلك إنفاق الوقت بدون عمل والتضخم في عدد الموظفين؛
  - استخدام الطاقة القصوى للموارد في العملية الإنتاجية وكذلك استخدامها لإجراءات عملية فعالة.
- مراجعة الداخلية في البرامج يكون كما يلي:
  - تقييم فيما إذا كانت أهداف البرنامج الجديد سليمة وملائمة و تحقق المستوى المطلوب من النتائج؛
  - تقييم فعالية البرنامج وتحديد العناصر التي تعترض الأداء الحرفي؛
  - تحديد فيما إذا كان البرنامج يكمل، يرتبط أو يتضارب مع برامج أخرى ذات علاقة؛
  - تحديد الطرق التي تجعل هذا البرنامج يعمل بصورة أفضل.

[1] عمر الشريف، "**التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة**"، الملتقى الوطني حول:"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"،بسكرة 06-07ماي 2012،ص:7.

2-2 الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن هذه الآليات ما يأتي: [1]

- **منافسة سوق المنتجات(اوالخدمات) وسوق العمل الإداري:**

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) احد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات، وذلك بقولهم اذا لم تقم الادارة بواجباتها بالشكل الصحيح (او إنها غير مؤهلة) ، انها سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذن إن منافسة سوق المنتجات (اوالخدمات) تهذب سلوك الادارة ، وبخاصة اذا كانت هناك اسواق فعالة لعمل الادارة العليا

- **التدقيق الخارجي:**

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس قبولها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه إن لجان التدقيق الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه،حيث ان لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة،

ويمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين عامة

- **التشريع والقوانين:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة،فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم، و على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

[1] عزيزة بن يسمينة ،"**حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين التعاوني** "، الملتقى الوطني حول "الصناعة التامينية ،الواقع العملي،وافاق التطوير-تجارب الدول-"؛جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص:6.

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات حوكمة المؤسسات

تمثل كل من المبادئ والمقومات الدعائم الاســـاســـية التي يجب توافرها حتى يضـــمن التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات .

1- مبادئ حوكمة المؤسسات حسب المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

مما لاشك فيه أن إعادة النظر بمبادئ الحوكمة التي أقرت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في نوفمبر 2015 بتركيا، تمثل ضـرورة في غاية الأهمية خاصـة بعد أن أصـبح تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للسياسيين وصناع القرار والمستثمرين والمؤسسات وغيرهم بمثابة حجر الأساس لتحقيق الاستقرار وتقوية النظام المالي وتتمثل مبادئ حوكمة المؤسسات حسب OECD لسنة 2015 في :[1]

1-1 ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة المؤسسات

يجب على إطار حوكمة المؤسسات تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة وتوزيع فعال للموارد، ويجب أن تكون متسقة مع سيادة القانون وتدعم الإشراف الفعال.

- ينبغي تطوير إطار لحوكمة الشركات للتأثيرعلى الأداء الاقتصادي الكلي وسلامة السوق والحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق وتعزيز أسواق شفافة تعمل بكفاءة.
- يجب على المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارســات حوكمة الشــركات أن تكون متسقة مع سيادة القانون وشفافة وقابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يتم تقسيم المسؤوليات بين السلطات المختلفة بوضوح لخدمة المصلحة العامة.
- يجب أن تدعم تشريعات السوق المالية الحوكمة الفعالة.
- يجب أن تتمتع الســلطات التنظيمية والتنفيذية والرقابية بالصــلاحيات الكافية والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية وموضــوعية، وينبغي أن تتخذ الإجراءات الرقابية في الوقت المناسب وأن تكون شفافة وواضحة.
- ينبغي تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال الترتيبات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

2-1 الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين

يجب على إطار حوكمة المؤسسات تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة، وتوزيع فعال للموارد، ويجب أن تكون متسقة وتدعم الإشراف الفعال.

[1] إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **"حوكمة المؤسسات، الفرص والتحديات"**، تركيا، الإصدار رقم: 11، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2015، ص ص: 4-5.

1-3 المؤسسات الاستثمارية، وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء

يجب على إطار حوكمة المؤسسات توفر الحوافز السليمة وأن تكون هذه الحوافز متاحة لأسواق الأسهم لتعمل بطريقة تساهم في تطبيق أفضل لممارسات الحوكمة.

1-4 دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

ينبغي أن يعترف إطار حوكمة المؤسسات بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع السليمة ماليا. [1]

1-5 الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة وحوكمة المؤسسات.

1-6 مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب على إطار حوكمة المؤسسات ضمان قيام مجلس إدارة المؤسسة بالتوجيه الإستراتيجي، والرصد الفعال للإدارة وتحمل المسؤولية الكاملة تجاه المؤسسة والمساهمين.

من خلال استعراضنا لمبادئ الحوكمة نلاحظ أن جميعها أكدت على ضرورة الإعداد الجيد للمعلومات المالية والإفصاح عنها لجميع الاطراف بحيث تكون كافية وملائمة، حيث يؤدي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين .والمرتقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية وفي الممارسة المحاسبية ككل[2]

[1] OECD(2004), available from www.oecd.org,visited:26/02/2016.

[2] سامح محمد رضا رياض،" **دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح**"، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012 ، ص :31.

2- مبادئ حوكمة المؤسسات حسب منظمة التمويل ومقررات لجنة بازل :

1-2 حسب منظمة التمويل :

وضعت مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي في عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة وذلك على مستويات أربعة جاءت كما يلي: [1]

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا ؛
- القيادة الجيدة .

2-2 معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية :

وضعت لجنة بازل عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي : [2]

- قيم الشركة ومواثيق الشرف لتصرفات السليمة وغيرها من المعايير الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- استراتيجية للشركة معدة جيدة والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد بذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمن تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
- توافر نظام داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا، التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين او الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات او ترقيات او عناصر اخرى ؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

---

[1] امال عياري ، ابو بكر خوالد ،**تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،يومي 6-7 ماي 2012 ، ص:07.

[2] العيد قريشي ،وليد بن تركي،**دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والاداري** ،مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة بسكرةالجزائر يومي 6-7ماي2012،ص:08

3- مقومات حوكمة المؤسسات:

وهي تشتمل على أربع مقومات أساسية وهي: [1]

3-1 الإطار القانوني:

والمسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شأنا داخليا لها.

3-2 الإطار المؤسسي:

وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات غير الحكومية المساندة للشركات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة.

3-3 الإطار التنظيمي:

يتضمن عنصرين هما: النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضح عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

3-4 روح الانضباط والجد والاجتهاد:

والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة، والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

[1] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي ، **الحوكمة المؤسسية** ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر،2008، ص ص:41-42.

المطلب الثالث : نظريات حوكمة المؤسسات

ونستطيع حصر نظريات الحوكمة في ثلاثة نظريات وهي كالتالي :

1- **نظرية الوكالة :**

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد MeckingوJensene سنة 1976م، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على الشكل التالي: " تعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ إليها صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة"[1].

كما تعتبر نظرية الوكالة عن عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بالأعمال بنفسه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل [2]تحاول أيضا نظرية الوكالة تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر والمردودية وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف[3].

1-1**فروض الوكالة**: تقوم نظرية الوكالة على الفرضيات الموالية: [4]

- **تعارض المصالح**: إن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية والأهداف بين المسيرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى؛
- **عدم تماثل المعلومات**: يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، عن طريق شبكة العلاقات بالموردين والعملاء وحجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة" خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل"
- **الرشادة المحدودة**: حيث أن أطراف الوكالة من أصيل ووكيل يتمتعان بالرشادة النسبية، وان تصرفاتهم تتم من اجل تعظيم منفعتهم الذاتية.

---

[1] إبراهيم عبد العليم، نجاني **"نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"**، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991 ،ص :89.

[2] Michael Jensen and Chifford Smith, "Stockholder manager and creditor interest : applications of agency theory", Harvard business school,p: 02.

[3] PIERRE VERMIMMEN ," finance d'entreprise", 6eme édition, Dalloz Paris 2002,p 628 – 629.

[4] لمين تغيليسة ، **"تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض جودة المعلومات المالية"**، مذكرة ماجيستر،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر ،2012-2013 ص: 3.

- **اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة**: حيث يسعى الأصيل إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من عمل الوكيل مقابل اجر معقول، نجد الوكيل يسعى لتعظيم منفعته عن طريق الحصول على أكبر قدر المكافآت وذلك ببذل جهد اقل.
- **الاختلاف في تحمل المخاطر**: بينما يعد الأصيل محايدا للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده او تجنبه لها، هذا يعني انه يتطلب من الأصيل أن يجعل الوكيل يتحمل المخاطرة او جزء منها وهذا لتفادي الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا ما يعني المشاركة بالمخاطرة [1]

2- نظرية تكاليف المعاملات:

حسب R . Coase فإن تكاليف المعاملات هي تكاليف التنظيم والإنتاج التي تتحملها المؤسسة عن طريق آلية السوق، حيث يتم التنسيق بين الأفراد عبر السوق بآلية السعر، لكن المؤسسة بدورها تقوم بالتنسيق بين الأفراد وحينما يتم اللجوء إلى السوق تتحمل المؤسسة تكاليف تسمى " تكاليف المعاملات "، والتي تتمثل في تكاليف التفاوض، تكاليف البحث عن المعلومة ...، والمؤسسة تتطور وتنمو مادامت تكاليف المعاملات أكبرمن تكاليف التنظيم الداخلي.

أكمل Williamson أعمال Coase فقسم تكاليف المعاملات إل تكاليف قبلية تتمثل في تكاليف إبرام العقود و تكاليف بعدية تتمثل في تكاليف إدارة العقود.

2-1 مصادر تكاليف الصفقات :[2]

- **العقلانية المحدودة**: أي اختيار حل مرضي وليس أمثل.
- **عدم تناظر المعلومات**: ومنه عدم اكتمال العقود.
- **السلوك الانتهازي** : يؤدي إلى الضرر المعنوي نتيجة لغياب الثقة.
- **خصوصية الأصول** : كلما كان الأصل خاصا كلما كانت علاقة التبعية بين الأفراد مهمة وبالتالي ارتفاع درجة الأضرار في حالات السلوك الانتهازي، ويقصد بأن يكون الأصل خاصا أو مميزا عندما لا يكون إلا في إطار صفة معينة، وإذا استخدم في صفة أخرى فسيكون ذا تكاليف أكثر.

[1] محمد نوري بتول ، على خلف سلمان ،**"حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة "**، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المستنصرية ، العراق ،2010،ص: 17.

[2] حسام الدين غضبان ، **محاضرات في نظرية حوكمة الشركات**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2015 ، ص ص: 28،29.

3- نظرية التجذر:

تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات وللذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح الأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق اللاوساطة (الأسواق المالية)، هذه العلاقات خلقت مساحة وجوا من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك؛
- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين .

وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذركمرحمة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجزاء) وكمرحمة ثانية تحييد الرقابة الخارجية.

هناك ثلاثة معايير تجدر المديرين وهي :

3-1 التجذر والفعالية:

صنف جيرارد شارو (G.CHARREAUX)إستراتيجية تجذر المديرين وفق هذا المعيار إلى :[1]

- التجذر المقابل للفعالية، ويقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم إستراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين؛
- التجذر المطالب للفعالية، والذي يمر من طريق الاستثمارات التي تخص المديرين .

3-2 التجذر التنظيمي والسوقي:

أقر كوماز (P.Y.GOMEZ1996) بوجود صيغتين من هذا المعيار :[2]

- **التجذر التنظيمي:** ويشتمل على حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا،ويمكّنهم ذلك من وضع سياسة أجور مقبولة للمستخدمين .
- **التجذر السوقي** : ويعتبر أسلوب آخر لانتهازية المديرين من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة .

3-3 إستراتيجية التلاعب والتحيّد :

- إستراتيجية التلاعب، والتي يعدّها المديرون بهدف الرفع و استغلال عدم تماثل المعلومات التي تميّز العلاقة بين المديرين وباقي شركاء المنشأة؛

---

[1] Gérard.CHARREUX," Le gouvernement de l'entreprise" ,in Yves Simon & Patrick Joffer, Encyclopédie de gestion , (Paris: Economica, 2eED, 1997), P:1653-1655.

[2] Pierre yver GOMEZ،"la gouvernance d'entreprise" ،interedition،1996،p:181.

- إستراتيجية التحيّيد، وترتكّز على منطق العدول الناتج إمّا عن ضياع المزايا وإمّا عن ظهور تكاليف محظورة وغيرمسموح بها، وتحتاج هذه إستراتيجية إلى رقابة داخلية تُفرض من قبل مجلس الإدارة، باقي أعضاء المجلس والأجراء .

لمعالجة إستراتيجية التجذّر التي ينتهجها المديرين والتي في غير صالح المساهمين وباقي أصحاب المصلحة، يتم العمل على تطبيق آليات رقابة داخلية وخارجية وهي لا تختلف كثيرا عن المتعلقة بحل مشكلة تضارب المصالح مع نظرية الوكالة.[1]

المبحث الثالث : حوكمة المؤسسات في بيئة الاعمال الدولية

تعد حوكمة المؤسسات من الموضوعات التي يمكن ان تفوق في اهميتها تلك الاهمية التي تحضى بها الموضوعات الاخرى بالنسبة لشركات الاعمال الدولية وبرامج التنمية. ومن خلال هذا المبحث سنستعرض جهود المنظمات والهيئات الدولية وكذا تجارب بعض الدول بما فيها تجربة الجزائر في حوكمة المؤسسات.

المطلب الاول : جهود المنظمات والهيئات الدولية في مجال حوكمة المؤسسات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة ،فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات مايلي :

1- صندوق النقد الدولي :

وضع هذا الأخير قواعد للممارسات الجيدة لحوكمة المؤسسات الخاصة بشكل أساسي ، وذلك من اجل شفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية ، حيث تضمنت مدونة قانون السياسات المالية ما يلي :

وضوح الادوار والمسؤوليات ؛ توافر المعلومات للجماهير ؛ إعداد الميزانيات وتنفيذ التقارير فيها بطريقة واضحة ؛ تاكيد النزاهة .[2]

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

في الفترة الممتدة بين 27-28افريل من سنة 1998 ، عقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اجتماع وطلبت من الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات وضع مجموعة من المعايير والارشادات عن حوكمة المؤسسات .وتم فتح ورشة عمل لتحديد المعايير والقواعد الخاصة بحوكمة المؤسسات ، كما تم الاستفادة من إسهامات العديد من المنظمات غير الأعضاء في المنظمة ، على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وقامت هذه المنظمة بالموافقة على القواعد التي تعني بحوكمة المؤسسات في ماي

[1] عبد القادر بادن ، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، الشلف، 2007-2008،ص :32.

[2] امين السيد احمد لطفي ، **المراجعة وحوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره ،ص ص :177-178.

سـنة 1999 ، وتعني هذه القواعد بحقوق المسـاهمين ، المعاملة المتكافئة للمسـاهمين ، دور أصـحاب المصالح ، الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة ، كما انه في سنة 2004 قامت بإدخال إضافة تمثلت في مبدا ضمان وجود أساس لنظام فعال لحوكمة المؤسسات [1]، ثم في 2015 بعد أن أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للسياسيين وصناع القرار والمستثمرين والمؤسسات وغيرهم بمثابة حجر الأساس لتحقيق الاستقرار وتقوية النظام المالي.

3- البنك الدولي :

يمكن تقسيم جهود البنك الدولي فيما يخص حوكمة المؤسسات إلى عدة مستويات كالآتي :

3-1 الجهود على المستوى المحلي:

قام البنك الدولي على المسـتوى المحلي بتدعيم مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسـها لنفسها، تحدد على اساسها نقاط القوة والضعف فيها والتي تخص بحوكمة وإدارة الشركات بما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها . والهدف من هذا التقويم دعم الاصـلاح التشـريعي، وفي الوقت ذاته تبني الأعمال التطوعية للقطاع الخاص ،وهو الأمر الذي يتفق مع اطار البنك الدولي العام للتنمية الشـاملة الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للشركات كعامل أساسي في التنمية .

3-2 على المستوى الإقليمي:

اشترك البنك الدولي على المستوى الاقليمي مع بعض الوكالات الدولية الاخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسـؤولين الحكوميين والمشـرعين والمنظمين والمؤسـسـات المالية والاجنبية ، المستثمرين ووكالات التصنيف للمساعدة في الوصول لراي يتفق عليه بالاجماع بخصوص اصلاح وتنظيم ادارة الشركات وهذا بهدف تفادي الوقوع في الازمات .

3-3 على المستوى العالمي:

وقع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية مذكرة تفاهم سـنة 1999 وذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشـركات ، إضـافة إلى ذلك التعاون مع صـندوق النقد الدولي فيما يخص الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليا.[2]

[1] طارق عبد العال حماد **حوكمة المؤسسات** ، مرجع سبق ذكره،2005،ص ص :39-40.
[2] امين السيد احمد لطفي ، **المراجعة وحوكمة الشركات**،مرجع سبق ذكره ،ص ص :174-175.

المطلب الثاني : تجارب بعض الدول في مجال حوكمة المؤسسات

نتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات، قامت العديد من الدول بإصدار العديد من التقاريرو التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة المؤسسات و باختلاف وضعية كل دولة سواء من الناحية الاقتصادية والثقافية و السياسية، سوف تعرض لتجارب بعض الدول في تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات.

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوكمة المؤسسات:

إن التطورات التي شهدتها سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، و وجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته، بالإضافة إلى تطور مهنة المحاسبة و التدقيق كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة والالزام بتطبيقها، وخاصة الشركات المدرجة في البورصة. [1]

و قد قام Calpers أكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا، بتعريف حوكمة المؤسسات على أنها تمثل "العلاقة بين المساهمين ذوي قيمة عالمية في تحديد اتجاه أداء الشركات" و المساهمون المباشرون هم جملة الأسهم و إدارة الشركات و مجلس الإدارة"، و لكنهم لم يذكر على وجه التحديد أصحاب المصالح (مثل مستخدمي الشركة و الموردين و العملاء)،و يرى الصندوق أن الشركات التي يكون هدفها المباشر تحقيق عائد طويل الأمد لحملة الأسهم هي التي ستتمكن في النهاية من تحقيق الفائدة لأصحاب المصالح .[2]

و في أواخر سنة 1989 تعاون الصندوق مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية، وتوجت باصدار مبادئ للحوكمة وهي : استقلال المجلس القيادة، عمليات المجلس، التقييم، و حقوق حملة الأسهم. و منذ ذلك الحين تم تكوين عدة لجان في الولايات المتحدة الأمريكية، و صدرت عدة تقارير منها تقرير اللجنة الوطنية بشأن الاحتيال و التدليس في التقارير المالية لجنة تريداوي 1987 (Commission Treadway) و تقرير إلى مكتب المراجعة العامة و المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) من المجلس الاستثماري لاستقلال المحاسبة 1994، و تقرير لجنة بلويريبون 1999 Commission) (Blue ribbonلتحسين فعالية لجان محاسبة الشركات. بالإضافة إلى قانونSarbarce-Oxley المبرم عام 2002 و الذي يهدف لإعادة النظر أو تعديل معايير حوكمة المؤسسة، إضافة متطلبات جديدة للإفصاح و كشف جرائم جديدة مرتبطة بالغش زيادة العقوبات الجنائية عن الانتهاكات الجوهرية لقوانين الأوراق المالية، و خلق مجلس إشراف قوي على المراجع.[3]

---

[1] محمد مصطفي سليمان، "**حوكمة الشركات ودور أعظاء مجلس الادارة و المدريين التنفذيين**" الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2009، ص 76.

[2] أمين السيد حمد لطفي،" **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**"،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر 2005، ص ص:725- 724.

[3] . أمين السيد لطفي، " **التطورات الحديثة في المراجعة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر 2007، ص،ص: 699-700.

2- تجربة المملكة المتحدة في حوكمة المؤسسات:

في المملكة المتحدة نشأ وتطور مفهوم حوكمة المؤسسات بحيث صار جزء من المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لاسهامها ببورصة الأوراق المالية أم لا ، وادت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة إلى المساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات ، الى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة في التقارير المالية التي تصدرها الشركات ، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال في المملكة المتحدة للاهتمام باجراء حوار جدي مفتوح عن موضوع حوكمة المؤسسات ،وقد اسفر هذا عن ظهور تقرير كاد بوري والذي يعتبر من اهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة.

وفي أكتوبر 1993،ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بانه يجب على الشركات المقيدة في البورصة ان يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة ، وظهر بعد ذلك في عام 1995م تقرير قرين بوري Green bury والذي اهتم بالمكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة.

وأوصى التقرير بضرورة انشاء لجنة للمكافآت وتكون مسؤولياتها مراجعة وتقييم الأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت ، وفي عام 1998م ظهر الكود الموحد والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنها التقارير السابقة وصار هذا الكود في 2003م يشتمل على افضل الممارسات للحوكمة وفي ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية .[1]

3- حوكمة المؤسسات في ماليزيا:

تعتبر تجربة ماليزيا في الحوكمة من التجارب الثرية خاصة و أنها ذات بعد تجريبي منذ انشاء المعهد الماليزي لحوكمة المؤسسات، و أوضح تقرير لجنة التمويل لحوكمة المؤسسات في ماليزيا معنى حوكمة المؤسسات "هي عبارة عن عمليات و هياكل تستخدم لتوجيه و إدارة شؤون الشركات لتحسين و زيادة ازدهار الأعمال وتحقيق الأهداف النهائية على المدى الطويل لتعظيم القيمة لحملة الأسهم" .

و قد اعتمدت ماليزيا على تطوير حوكمة المؤسسات بالاعتماد على عدة مصادر منها القانون الماليزي لحوكمة المؤسسات، الذي وضع مجموعة من المبادئ التي تخص مجلس الإدارة من حيث مكافأة مجلس الإدارة و المساءلة و المساهمين و التدقيق، و تم وضع خطة سوق الرأسمال الرئيسي التي تعتبر أن الحوكمة الجيدة للشركات المسجلة في سوق رأسمال شيء حيوي و هام لإنجاز الأهداف الموضوعة مسبقا، واحد اهم التوصيات لهذه الخطة هي الإفصاح الاجباري عن مدى الإذعان لقانون حوكمة

[1] محمد مصطفى سليمان ،**"حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمديريين التنفيذيين"** ، مرجع سبق ذكره،ص :87.

المؤسسات الماليزي بالإضافة إلى وضع خطة القطاع المالي الرئيسي و أوضحت هذه الخطة أن التنمية الأكثر مرونة و المنافسة و النظام المالي المتحرك آليات تساهم إيجابا في النمو الاقتصادي و التوجه نحو التكنولوجيا و تتضمن عناصر الحوكمة التي أوصت بها هذه الخطة إعلام المساهم و المستهلك بأنشطة الشركة وأولوية تمويل القطاع وتعليمات الرقابة ، وإقامة المعهد الماليزي للحوكمة الذي يهدف إلى زيادة الوعي و الممارسة الجيدة لحوكمة المؤسسات في ماليزيا و يكرس جهوده لتسهيل الأعمال و تطوير الشركات في الدولة من خلال تحسين و تحقيق أفضل ممارسة لحوكمة المؤسسات[1]

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال حوكمة المؤسسات

قامت الجزائر مثلها مثل باقي الدول بجهود لتعزيز أداء مؤسساتها حتى وإن كانت متأخرة بالمقارنة مع باقي الدول، ساعية إلى خلق مناخ مناسب يتوافق مع متطلبات حوكمة المؤسسات والبيئة الجزائرية.

1- ظروف اعداد دليل حوكمة المؤسسات في الجزائر :

باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات على مستوى مؤسساتها نومن بين هذه الإصلاحات نذكر[2]:

- في سنة 1990 صدر قانون 90-11 ،والذي استبدل بقانون آخر سنة 2003 المتعلق بالنقد والعرض، والذي جاء ليتماشى في نفس الوقت مع متطلبات انتقال الجزائرإلى اقتصاد السوق الحر، وتضمن عدة إجراءات من بينها:

حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية؛ تقديم الائتمان بمختلف الآجال؛ فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية

- في سنة 1994 أصدرت تعليمة رقم 94-74 لاعتماد تعليمة بازل المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر.
- في سنة 2002 تبنت الجزائر مقترحات لجنة بازل الثانية، والمتمثلة في النظام الذي صدرتحت رقم :02-03 بتاريخ 14 جويلية من سنة 2002، والذي يتضمن المراقبة الداخلية في المؤسسات المصرفية، ويجبر البنوك على تاسيس انظمة للرقابة الداخلية.

تعتبر الجهود السابقة قليلة بالمقارنة بمتطلبات مفهوم حوكمة المؤسسات، حيث في سنة2007 أشار التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية الصادر سنة 2007 ، أن الجزائر احتلت المرتبة 99 عالميا (من 178 دولة) ، وهذا راجع أساسا وحسب التقرير نفسه إلى تفشي الفساد والرشوة، وعدم اتخاذ

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، **" موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفق للمعايير المراجعة العربية والدولية الأمريكية"**، الجزء الثالث، دور أليات المراجعة لتفعيل حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009 ، ص ،ص:707-734.

[2] عمر شريقي ، **"دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"** ، مرجع سبق ذكره ص:08.

إجراءات فعلية في مجال الحوكمة والتسيير الراشد[1] . ما جعل الجزائر تضطر إلى تبني وتطبيق مفهوم الحوكمة، وسعيا لتجسيد ذلك فتحت الجزائر عدة ورشات في مجال حوكمة المؤسسات:

- انعقاد أول مؤتمر دولي في الجزائر حول الحكم الراشد للمؤسسات، وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وفي هذا السياق ساهمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بالانضمام إلى فريق العمل تحت تسمية(GOAL08)، أي فرق العمل للحكم الراشد بالجزائر سنة 2008[2].
- وفي 11 مارس2009اعلنت اللجنة الوطنية للحوكمة في الجزائر بإصـــدار دليل للحوكة وذلك بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والمنتدى العالم للحوكمة(GCGF) [3]ويتضمن جزأين:
- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما يربط الصلة مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما الصغيرة والمتوسطة.
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الاساسية التي تبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة ومن جهة اخرى علاقات المؤسسة مع الاطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردون والإدارة. [4]

هذا الميثاق يوجه بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك للمؤسسات المسعرة في البورصة أو المستعدة للدخول للبورصة، أما المؤسسات الأخرى فتكون حرة في إستعمال هذا الإطار أو اللجوء لمصادر أخرى.

2- المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات في الجزائر:

يقوم الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية على المبادئ الموالية:

- **الانصـــاف**: ويقصـــد به كل الحقوق والواجبات الخاصـــة بالأطراف الشـــريكة، وكذا الامتيازات والامتيازات المرتبطة بهم التي يجب ان توزع بصورة منصفة.
- **الشفافية** : ان تكون كل الحقوق والواجبات،والمسؤوليات المترتبة عنها واضحة وصريحة .
- **المساءلة** : حيث تكون مسؤولية كل طرف محددة بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة.
- **المحاسبة**: تعني أن كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخرعن ماهو مسؤول عنه. [5]

---

[1] كمال بوعظم وزايدي عبد السلام،"**حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الاسواق المالية والحد من وقوع الازمات**"،الملتقى الدولي حول الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات ؛ 18-19اكتوبر2009 ، جامعة عنابة الجزائر ،ص:10.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية «**ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**" ، 2009،ص:04.

[3] مركز المشروعات الدولية الخاصة،"**حوكمة الشركات القضايا والتحديات**"،مارس 2009،ص:12.

[4] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص: 17.

[5] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ،**مرجع سبق ذكره**.ص:06.

3- مشاكل حوكمة المؤسسات في الجزائر :

تتمثل المشاكل التي تعيق الحوكمة في الجزائر فيما يلي : [1]

3-1 مشكلة تحسين علاقة الشركة مع البنك: تشتكي العديد من الشركات صعوبة الحصول على قروض بنكية ، والسبب في ذلك ان البنك يرى ان هناك ضعف في راسمال هذه الشركات او حساباتها التي لاتعكس الوضعية المالية او الاقتصادية الحقيقية لهذه الشركات ، لان قواعد حوكمة المؤسسات تهتم بصحة الحسابات ومدى ارتباطها بحقيقة الشركة ، وكذا زيادة شفافية الشركة للعميل البنكي سواءا على الصعيد التاريخي او التوقعي .

3-2 مشكلة جذب مستثمرين خارجيين: يطرح موضوع البحث عن شركاء خرجيين (جدد)عن نواةالمساهمين الاولية مشكلة الحذر المتبادل بين الطرفين ،ففي الجزائر ليس هناك قدر كاف من التجارب الناجحة التي تخص فتح راس المال ، بالنظر الى الحذر الذي يبديه اقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقوقهم في الرقابة بالنظر الى المساهمين الغالبين.

3-3 مشكلة اقامة علاقة مع الادارة الجبائية : لقد توسعت مع مرور الوقت علاقة الحذرلدى الشركات الجزائرية مع الادارة الجبائية ، حيث اقتنع العديد من مدراء الشركات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الادارة، وعليه يعد الجهد المبذول من اجل شفافية ونزاهة الحسابات عنصرا اساسيا يسمح للشركة ببناء مستقبلها بطريقة اكثر شفافية ، مقابل دعم من السلطات العمومية .

3-4 مشكلة توضيح العلاقة بين المساهمين :تعرف العديد من الشركات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي لفكرة "الجمعية" مفهوما سلبيا فعلى الرغم من ان "الجمعية"حركة حضارية وهي ممر لابد منه للمقاول الراغب في توزيع شركته، وهي عنصر حيوي لنمو الشركة وكذا تحديد قواعد تصرف المساهمين،لاسيما تلك التي تخص الحقوق والواجبات وحماية حقوق اقلية المساهمين.

3-5 مشكلة توضيح العلاقة بين المساهمين والمسيرين الغير مساهمين: ان قبول المسيرين التنفيذيين الغير مساهمين وفضلا عن ذلك ليسوا من اعضاء نواة المساهمين الاولين في الشركة ،ادى الى خلق وضعية جديدة في العديد من الشركات .

[1] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ،**مرجع سبق ذكره** ،ص :24.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم الجوانب النظرية والعلمية لحوكمة المؤسسات، حيث تمكنا من الوصول الى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات جراء توالي الأزمات المالية والفضائح المالية للشركات خاصة الدول المتقدمة. كذلك نتيجة ضرورة الفصل بين الملكية والتسيير؛
- اختلفت تعاريف حوكمة المؤسسات فهناك من اعتبرها مجموعة الآليات الساعية للحد من السلطات والتأثير على قرارات المدراء بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، وتعددت هذه الآليات لكن أهمها تمثلت في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية والداخلية؛
- يتطلب التطبيق الأمثل لحوكمة المؤسسات توفر القوانين والتشريعات ومحيط خارجي ملائم بالإضافة إلى المبادئ التي بذلت الهيئات والمنظمات الدولية جهود ملموسة لوضعها؛
- شهد تطبيق حوكمة المؤسسات تطورا كبيرا في مختلف دول العالم بما فيها الجزائر التي أصدرت ميثاق حوكمة المؤسسات ساعية بذلك للحاق بركب الدول المتقدمة؛ وإن كان في تطبيق آليات حوكمة المؤسسات من النقائص ما يجبر المشرع الجزائري تدارك الأمر.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن التطورات التي عرفتها المحاســبة من خلال علاقتها بمختلف النظم الاقتصــادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتبع كل دولة مدخلا محددا في تطوير المحاسبة لديها، جعلها تتأثر بالمنهج المتبع، مما ساهم في تعزيز الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية بين دول العالم المختلف .

لكن ورغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها، تعالت أصــوات المطالبين بتعزيز المساعي لتحديث وتطوير المحاسبة بغية تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية المطبقة في مختلف دول العالم، ويرجع هذا لعدة أسـباب أهمها عولمة الاقتصــاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاســتثمار الدولي المباشر وتطور الأسواق المالية العالمية والانتشار الواسع والسريع للشركات المتعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية.

وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو عولمة وتبني المعايير المحاســبية الدولية بين الدول تتفاعل البيئة المحاسبية في الجزائر تفاعلا إيجابيا من خلال حزمة الاصلاحات التي باشرتها والتي توجت بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

وللإلمام بهذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى المباحث الموالية:

حيث تضــمن المبحث الأول تقديما للمعايير المحاســبية الدولية وأهميتها؛ إضــافة إلى الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي وكذا مكوناته وأهدافه.

في المبحث الثاني ســنلقي الضــوء على مفهوم وأهداف التقارير المالية وكذا مفهوم القوائم المالية وخصائصها؛ وإبراز مستخدميها.

أما من خلال المبحث الثالث فسيتناول دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات، من خلال استعراض كل من مفهوم الافصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية وكذا العلاقة التي تربط كل من هذه الأطراف بحوكمة المؤسسات.

المبحث الأول :المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

لقد توجت عملية الإصلاح المحاسبي والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون07- 11في 25 نوفمبر 2007 م، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد، والذي تميز بالانسجام و التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، هذه العملية أحدثت تغييرات سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية .[1]

من خلال هذا المبحث سوف نتناول الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي، الخلفية التاريخية والفكرية لهذا النظام، وكذا مكوناته والأهداف المرجوة منه.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها ما يتعلق بتنظيم المحاسبة دوليا بإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه ورفع مستوى نضجه ومنها ما يتعلق بانفتاح البورصات وأسواق المال عالميا

1- تبني المعايير المحاسبية الدولية :

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، تسعى الشركات لتوسيع نشاطها وزيادة حجم استثماراتها وذلك بالبحث أسواق جديدة، الا ان الاختلاف في المحاسبات القومية يحول بينها وبين تحقيق هذا الأهداف. لهذا كثفت الجهود لإيجاد توافق وكانت ثمرة ذلك اصدار معايير محاسبية دولية.

1-1 تعريف المعايير المحاسبية الدولية:

يعرف المعيار المحاسبي حسب Parker على أنه " قواعد وإجراءات محاسبية تتعلق بالقياس والتوصيل تقوم بإعدادها هيئات مختصة بإعداد المعايير".[2]

ويعرف أيضا على انه المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفيدين. وأيضا قد نقصد بالمعيار انه القاعدة او قانون عام يسترشد به المحاسب بإنجاز عمله في تحضير التقارير المالية للمنظمة وهذا بغرض قياس الأحداث المالية والاستفادة من هذا القياس من طرف المهتمين الداخلين والخارجين لاتخاذ القرارات. [3]

---

[1] ministère des finances, Le système comptable financier,conseil national de la comptabilité, ENAG éditions, Alger. 2009. P6.

[2] بالرقي التجاني، **"موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف،2005 ص :81.

[3] حسين القاضي، ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى،عمان الاردن،2000، ص:103.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ان المعايير المحاسبية تتمثل في العناصر التالية:

- تمثل مجموعة من القواعد المنظمة لعملية إعداد القوائم المالية؛
- ترسم المعايير المحاسبية الإطار العام للمحاسبة، تاركة حرية التطبيق بحسب كل بلد؛
- تسعى لتحقيق توافق محاسبي حتى تكون المعلومة المالية ذات مصداقية لجميع الأطراف.

2- أهداف وأهمية المعايير المحاسبية الدولية:

1-2 أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

حظي موضـوع المعايير المحاسـبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسـبة حيث قدموا الكثير من المبررات التي تؤكد على أهميتها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛
- اقتصاد كم هائل من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة؛
- تدعيم المسـتثمرين بالمعلومات تمتاز بالنوعية والشـفافية، الأمر الذي يقلل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛ وزيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل.

2-2 أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية

من أهداف إصدار المعايير لمحاسبية نجد: [2]

- إعداد ونشـر المعاييرالمحاسـبية التي يتم الاسـترشـاد بها عند إعداد القوائم المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- التحسين والتنسيق بين القواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية

3- تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية:

إن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، بغية التماشي مع المتغيرات العالمية، الزمتها باتباع المعاييرالمحاسبية الدولية على غرار باقي الدول، الامر الذياقتضى إصدار قانون رقم07-11 والمؤرخ في 25 نوفمبر2007 والذي يتضمن النظام المحاسبي الجديد، والذي يتوافق بدرجة عالية والمعايير المحاسبية

---

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013،ص :13.

[2] مراد ناصـر ، **الانتقال من المخط المحاسـبي الوطني إلى النظام المحاسـبي المالي**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسـبي المالي في ظل المعايير المحاسـبية الدولية، جامعة سـعد دحلب البليدة، الجزائر، 13-15 اكتوبر 2009،ص:08.

الدولية ســـواءا من ناحية الإطار المفاهيمي النظري او من الناحية التقنية، رغم بعض الاختلافات والتي تعود أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده.

والجدير بالذكر إن المعاييرالمحاسبية الدولية تعتمد في الأصل على واقع اقتصادي يتوفر على سوق مالية نشطة، وعلى شركات كبرى مسعرة في البورصة، على عكس الواقع الاقتصادي الجزائري والذي يعرف نوعا من فوضى وعدم الشفافية.[1]

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي

لقد كان للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ظل انتهاجها لاقتصاد السوق، دور مهم وضرورة حتمية لاستبدال التشريع المحاسبي القديم بالنظام المحاسبي المالي سنة 2007 نظرا لعدم مسايرته للتطورات الاقتصادية الحديثة.

1- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي:

1-1 تعريف النظام المحاسبي المالي:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر افريل سنة2001 ، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبةCNC ، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر2007 ، وطبقا لهذا القانون تعرف المحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[2]

1-2 خصائص النظام المحاسبي المالي :

من اهم خصائص النظام المحاسبي المالي نذكر: [3]

- توافر المستندات والسجلات المحاسبية الأزمة؛
- تحقيق الدقة التامة، والسرعة الممكنة في تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- تحقيق مبدا الاقتصاد في النفقات، وتحقيق مبدا الرقابة الداخلية؛
- تزويد الإدارة بالتقارير والبيانات الأزمة لمساعدتها في اتخاذ القرارات؛
- قياس الموارد التي يملكها المشروع وبيان مطلوبات ومصالح الغير في المشروع.

---

[1] سليم بن رحمون،**مرجع سبق ذكره**،ص:14.

[2] القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، ص:03.

ويتكون النظام المحاسبي المالي من مجموعة من العناصر والمقومات والأركان التي تشكل في مجملها النظام المحاسبي اليدوي أو الإلكتروني، وحتى يقوم النظام المحاسبي بتحقيق أهدافه في البقاء والاستمرار، فانه يجب سلامة الإجراءات والعمليات المالية والأحداث الاقتصادية التي يمكن قياسها، والتي تؤثر على نشاط المؤسسة من خلال عملية المبادلة مع الأطراف الأخرى.

1-3 المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

تميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات جديدة: [1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع نظيراتها العالمية والذي يسمح بالسير مع قاعدة مفاهيمية ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العمل المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

2- الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي:

يستمد النظام المحاسبي المالي مصدره من مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني بتحديد الأطر والأليات الواجب اتباعها من قبل المعدين للقوائم المالية لضمان أحسن النتائج وتجب أي التباس أو غموض، حيث صد النظام المحاسبي المالي بموجب:

2-1 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي:

إشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة، تناولت لأول مرة موضوع التجميع (la consolidation) ومصطلح الاطارالتصوري للمحاسبة كما تعرض لمبدا المحاسبة المبسطة للكيانات والقوائم المالية التي يجب عرضها . وتضمن القانون عشر احالات تتعلق بالمواد رقم (5،7،8،9،22،24،25،30،36،40). وقد تاجل تطبيق النظام المحاسبي المالي الى غاية 01جانفي2010، بعدما كان مقررا تطبيقه مع بداية 2009 وهذا حسب ما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة2008 في مادته رقم62 كما انه لم يبرر اسباب هذا التأجيل

[1] المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، تعليمة وزارية رقم 2 مؤرخة في 29 أكتوبر2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، ص :02.

2-2 المرســـوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/06 المتضـــمن تطبيق احكام القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي:

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون07-11، تناول هذا المرســوم كذلك الكثير من المواضــيع المتعلقة بالمحاســبة المالية للكيانات، وتناول بعض المبادئ المحاســبية مثل :مبدأ الأهمية النســبية، مبدأ الحيطة، مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تغليب الواقع الاقتصــادي على المظهر القانوني، مبدأ الصورة الصادقة. و تضمن هذا المرسوم أيضا تحديدا لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتوجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة ب[1] :-الأصول - الخصوم - قواعد التقييم والمحاسبة- معايير ذات صفة خاصة.

2-3 القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاســبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات:

يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد الستة عشر السابقة من المرسوم التنفيذي رقم08-156 والتي كانت موضوع إحالات إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية[2] ويعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية.

2-4 القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 م المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

حيث يحدد هذه الأســقف بالنســبة للنشــاط التجاري، النشــاط الإنتاجي والحرفي والنشــاط الخدمي والنشاطات الأخرى.

2-5 المرســـوم التنفيذي رقم09 -110 المؤرخ في 2009/04/07 التي تحدد شــروط وكيفيات مســك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي : جاء المرسوم في ست وعشرين (26) مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضــافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية ....لضــمان حســن ســير واســتغلال هذه البرامج.

---

[1] المادة 30 من المرســوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/05/26المتضــمن تطبيق احكام القانون07-11المتضــمن للنظام المحاسبي المالي .

[2] المادة الأولى من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضــها وكذا مدونة وقواعد سيرالحسابات.

2-6-التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 و تتضمن اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

تؤكد هذه التعليمة ان بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون مع بداية 2010، وتتضمن مبادئ عامة حول الانتقال، بحيث يجب ان يتم اعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكان الكيانات اوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فان هذا النظام يطبق باثر رجعي ، كما ارفقت بملحق يتضمن الحسابات حسب المخطط المحاسبي الوطني وما يقابلها في النظام الجديد واكدت في المقابل على ضرورة ابلاغ المجلس الوطني بأية صعوبات تتعلق بالانتقال من اجل معالجتها.

3- أهمية النظام المحاسبي المالي وأهدافه :

1-3 أهمية النظام المحاسبي المالي:

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [1]

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم و إعداد القوائم المالية،
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

2-3 الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يمكن تلخيص أهداف النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية: [2]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

---

[1] محمد عجلة، بوحفص الرواني، مصطفى بالنوي، **ارتباطات الإبداع المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية** –رؤى وأبعاد- ورقة بحث في الملتقى الدولي حول :دور المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي24-25نوفمبر 2014ص:707.

[2] قورين حاج قويدر، مقال بعنوان**"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"** مجلة الباحث العدد10، سنة2012، ص:272.

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات وضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر وتقييم الممتلكات بكل فاعلية ؛
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المطلب الثالث: هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي

يتكون هيكل النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون 07-11 في:[1]

- **الإطار التصوري**: ويعرف مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء. يحدد الإطارالتصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.
- **المعايير المحاسبية**: وتحدد قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء، محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها، تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.
- وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

كما صدر القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 المنشور في الجريدة الرسمية الصادر في 25 مارس2009 العدد 19 ليحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

[1] القانون 07-11 **مرجع سبق ذكره**،ص:03.

الشكل رقم(2-1) : هيكل النظام المحاسبي المالي

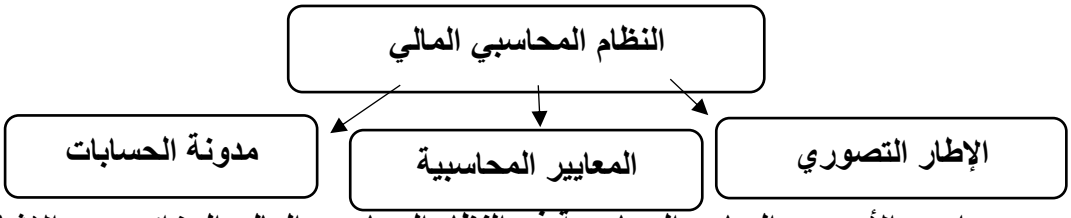

المصدر: سعد بوراوي، **الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطارالفكري IAS /IFRS** ، ورقة مقدمة ضـــمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسـبي المالي الجديد في ظل المعاييرالمحاسـبية الدولية –تجارب تطبيقات وافاق –جامعة الوادي 17-1جانفي 2010،ص:06.

وقد تم تقسيم مكونات النظام المحاسبي المالي إلى :

1- التعريف ومجال التطبيق

1-2 مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- يخضـع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسـبي المالي كل شـخص طبيعي او معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها؛
- ويسـتثنى من مجال التطبيق الأشـخاص المعنويون الخاضـعون لقواعد المحاسـبة العمومية وعليه كل من الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:[1]
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشـخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسـلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- الأشـخاص الطبيعيين او المعنويون الخاضـعين لذلك بموجب نص قانوني او تنظيمي؛ ويمكن للكيانات الصـغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشـاطها الحد المعين، ان تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2- الإطار التصوري، المبادئ و المعايير:

2-1 الاطار التصوري

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسـمح بإعداد كشـوف مالية على أسـاس المبادئ المحاسـبية المعترف بها مثل محاسـبة الالتزامات،

[1] مصطفى طويل،"**النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**"،دار الجديث للكتاب،الجزائر،2010،ص:06.

الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند ما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار. كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، كما يجد طريقة تقييمها إضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.[1]

2-1-1 أهداف الإطار التصوري:

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على :[2]

- تطوير المعايير؛ تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

2-3 الفرضيات والمبادئ المحاسبية:

يحتوي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على فرضيتين لإعداد القوائم المالية هما :

-**محاسبة الالتزام**: حيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

-**استمرار الاستغلال**: تعد البيانات المالية على أساس استمرارية الاستغلال أي باقتراض متابعة الوحدة أعمالها في المستقبل، واعتبار حدوث التصفية أو انقطاع النشاط حالة استثنائية .

2-4 المبادئ المحاسبية

أما المبادئ المحاسبية الأساسية فتتمثل في: [3]

- **استمرارية النشاط**: يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فان القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص21

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية ، العدد27،الصادر في28ماي 2008،ص:11.

[3] د. مداني بن بلغيث ، "**واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**" ،جامعة ورقلة،2011 ،ص :40.

- **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة أقل او أكثر من 12 شهر
- **استقلالية الدورات:** ان تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها أي لها شخصية معنوية مستقلة مالكي المشروع
- **قاعدة الوحدة النقدية**: أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق إذا ما كان لديها تأثير مالي .
- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستديمين لهذه القوائم.
- **مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبيق في الدورة المالية وطل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.
- **مبدأ الحيطة والحذر**: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.
- **مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.[1]
- **تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني:** من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية فمثلا عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية
- **مبدأ عدم المقاصة** :المقاصة بين عناصر الاصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد

[1] لخضر علاوي، **"نظام المحاسبة المالية،سير الحسابات وتطبيقها"**،الاوراق الزرقاء،الجزائر، 2011،ص:14.

- **مبدأ التكلفة التاريخية**: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.
- **صورة الصادقة**: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبًا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

3- القوائم المالية :

فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تقوم بإعداد قوائم مالية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن حالة المؤسسة، حيث تضمنت القوائم المالية حسب (SCF) زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة . وبالتالي نجده اعتمد القوائم المالية المحددة في معيار المحاسبة الدولي رقم(1)[1]، وسنعالجها بالتفصيل في المبحث الثاني

4- تنظيم المحاسبة:

أشار النظام المحاسبي المالي بوضوح إلى جملة من التعليمات التي يتعين الأخذ بها لتنظيم المحاسبة من خلال القانون 07-11 على المحاور الضرورية لمسك المحاسبة وتنظيمها، وسنذكرها فيما يلي:

- المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها مبادئ الحيطة و الحذر، الدقة و المصداقية والشفافية والإفصاح؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة و المراجعة الداخلية و الخارجية؛
- عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي ؛و إحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛
- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والأخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛

[1] صالح حميداتو ، علاء بوقفة ، **واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص: 07.

- دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة

- كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية،دفترًا كبيرًا (الأستاذ) دفتر الجرد، ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل مؤسسة، مع مراعاة المؤسسات الصغيرة، في حالة مسك الدفاتر المساعدة فإن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة؛

- يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات الكيان؛

- يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة؛

- كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يحتفظ بها لمدة 10 سنوات على الأقل؛

- يرقم و يؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوام ؛

- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحتفظ لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية؛

- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويًا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي. [1]

5- التقديرات والطرق المحاسبية:

هناك تناقض في هذه النقطة لأنه من المعروف بالنسبة للمخطط المحاسبي أنه يركز على ثبات الطرق ، إلا أن القانون الجديد يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين(المادة 30):

- **الأولى:** تغيير مفروض في إطار نص قانون كما هو الحال عند الانتقال إلى تطبيق القانون 07/11

- **الثانية:** عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية. إن الحالة الثانية هذه تزيل عقدة الاستثناءات التي كانت سائدة سابقا عند عدم التقيد بالتكلفة التاريخية مثلا في حالة إعادة التقييم، وهذا الترخيص الضمني لإمكانية التغيير يعطى دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح تقديم معلومات نزيهة وقانونية، إنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد. [2]

---

[1] محمد عجيلة، علماوي أحمد ، مصطفى بن نوي، **_مرجع سبق ذكره** ، ص:5-6.

[2] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية -تجارب تطبيقات وأفاق-، جامعة الوادي ، 17-18جانفي2010، ص:13.

6- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المجمعة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات وتدعم ذلك بالشركات العمومية القابضة سنة 1996 وتم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999[1]

أما بالنسبة للحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة، ولقد عرفها القانون 07 -11 في المادة 34 على أنها" تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجود داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة وتنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد"[2]

المبحث الثاني : التقارير والقوائم المالية:

ينتج نظام المعلومات المحاسبية كم هائل من المعلومات المحاسبية والوسيلة المستخدمة في توصيل هذه المعلومات للمستخدمين هي التقارير والقوائم المالية، والتي يجب أن تكون ملاءمة وموثوق فيها.

المطلب الاول : التقارير المالية (مفهومها ،انواعها،اهدافها)

تعتبر المحاسبة في مجتمعاتنا الاقتصادية وظيفة للخدمات .وينظر إلى تقاريرها كمصدر للمعلومات تساعد الاطراف ذات المصلحة، في اتخاذ قراراتها الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية . [3]

1- مفهوم التقارير المالية:

إضافة إلى القوائم المالية تشمل التقارير المالية كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المؤسسة والالتزامات والمكاسب ...إلخ، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية لأن الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للاطراف الخارجية، وقد تقوم الإدارة بتحليلها اختياريا، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، والتقارير المالية للمؤسسة قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، ويوضح ما سبق أن للتقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية . [4]

---

[1] مختار مسامح، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون07-11،مرجع سبق ذكره،ص:06.

[3] وليد ناجي الحيالى،**" نظرية المحاسبة"**، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص:115.

[4] طارق عبد العال حماد،**" تحليل القوائم المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006 ،ص:35.

2- أنواع التقارير المالية واهدافها :

2-1 انواع التقارير المالية:أهم التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسةهي:

- **القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية وتلخص عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة شهر أو سنة، كما تظهر المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها
- **التصريحات الجبائية:** يتطلب القانون الجبائي الجزائري من مختلف أنواع المؤسسات موافاة المصالح الجبائية في مواعيد محددة بتصريحات جبائية، ومن الطبيعي أن معظم المعلومات اللازمة لإعداد هذه التصريحات يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى فإن القانون الجبائي يلزم بعض المؤسسات بالإبلاغ عن الأرباح والأتعاب المدفوعة للأشخاص الخاضعين للضرائب وذلك لإحكام عملية حصر الخاضعين للضريبة، ويوفر نظام المعلومات المحاسبي هذه المعلومات أيضا.
- **التقارير الإدارية:** تحتاج إدارة المؤسسة ايضا إلى معلومات محاسبية تفصيلية لمساعدتها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية للمؤسسة،و إلى معلومات مالية لمساعدتها في بناء الخطط طويلة الأجل واتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بإضافة منتج أو فتح سوق جديد أو غيرها [1]

3- أهداف التقارير المالية :

حسب مجلس معاييرالمحاسبة المالية الامريكي، تم تقسيم اهداف التقارير المالية الى مجموعتين:

3-1 الاهداف العامة :

- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين ؛ التقديرات المستقبلية مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
- توفير المعلومات حول موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تطرا عليها.

3-2 الاهداف التفصيلية:

- توفير المعلومات المفيدة في تقييم اداء الشركة وتحديد ارباحها؛
- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة سيولة وتدفق الاموال؛
- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الادارة وتقييم كفاءة ادائها وتوفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الادارة الهامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

[1] أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته،" **مبادئ المحاسبة المالية** "الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008، ص:32.

المطلب الثاني : ماهية القوائم المالية

من أهم الوسائل التي يقوم كل من المستثمرين والدائنين من خلالها بتقدير ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة هي دراسة، تحليل وفهم القوائم المالية لهذه المؤسسة،

1- تعريف القوائم المالية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 فالقوائم المالية يقصد بها "تلك التي يتوقع أن تلبي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفى لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلائم مع رغباتهم واحتياجاتهم "[1].

وتعرف ايضا على أنها" :وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المشروع أو خارجه .وتعتبر القوائم المالية المخرجات النهائية للعملية المحاسبية " [2].

فالقوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .[3]

2- أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء،البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة. ايضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبرأيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.[4]

---

[1] مصطفى عقاري ، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 : عرض القوائم المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة باتنة، 2007،ص:13.

[2] أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته،**" مبادئ المحاسبة المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص :43.

[3] Obert Ropert, "**Pratique des normes IAS/IFRS**", Edition dunod paris, France, 2004, p:54,

[4] حسناء مشريي ، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس2007 /2008، ص:64.

3- اهداف القوائم المالية :

تتضـــمن الأهداف العامة للقوائم المالية، كما وردت في القائمة رقم (4) الصـــادرة عن مجلس مبادئ المحاســبة " Accounting principles board" المنبثق عن مجلس المحاســبين القانونيين الأمريكيين "Accounting the american institue of certified public"ما يلي: [1]

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:
- القدرة على تقييم نقاط القوة الضعف للمشروع، بيان مصادر التمويل والاستثمارات
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
- تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صـافي موارد المشـروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين ...الخ.
- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.
- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الثالث :أنواع القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي (مخرجات) العمليات المحاســبية نتيجة تطبيق الدورة المحاســبية، وتزود القوائم المالية بمعلومات ضرورية لمساعدة مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات.

1- أنواع القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي :

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسـبي يتولى سـنويا إعداد قوائم مالية تشـتمل على: الميزانية، حساب نتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق[2]

- **الميزانية** : فقد تم تعريف الميزانية على أنها هي تصوير للوضع او الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة ، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصـــر لحظية وتعرف محاســـبيا بمصـــطلح الأرصـــدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى[3]. وللميزانية جانبان، ويســـمى الجانب الأول بالخصـــوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصـة بخصـوم المؤسـسـة والتزاماتها اتجاه الآخرين، والثاني بالأصـول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين[4].

---

[1] حسناء مشريي ، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره ،ص: 64.

[2] Ali TAZDAIT. Maitrise du système comptable financier, Editions ACG, première édition. Alger, Octobre2009, P:51.

[3] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص ص :215-216.

[4] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص :61.

- **حساب النتائج** : ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح أو الخسارة).
- **جدول تدفقات الخزينة** : يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على، توليد تدفقات نقدية (تدفقات الخزينة) وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات، بحيث يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال ؛ الأنشطة الاستثمارية؛ الأنشطة التمويلية[1]
- **جدول تغير الأموال الخاصة**: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة . وتتمثل المعلومات المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبط ب : النتيجة الصافية للدورة؛ تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء ؛توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة.
- **ملحق القوائم المالية**: هو وثيقة تلخيصية بعد جزء من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات[2] ، كما تعد عناصر المعلومات العددية الواردة في ملحق وفق نفس المبادئ والطرق التي أعدت بها القوائم المالية الأخرى. (أنظر الملحق-1-)

2- الخصائص النوعية القوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ومن بين هذه الخصائص نجد ما يلي:

1-2 الخصائص الاساسية:

- **الملائمة** : لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أعندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية[3].

---

[1] عبد الكريم خيري ، السعدي عياد ، **مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي**، مداخلة في المؤتمر الدولي الأول حول: المحاسبة والمراجعة المالية في ظل بيئة الأعمال الدولية 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، ص: 09.

[2] TAZADAIT Ali. Op.Cit.P.106.

[3] محمد محمود صدام ، سطم صالح حسين الحيالي ،مقالة بعنوان **"اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية"**، مجلة تركيت للعلوم الاقتصادية، العدد 3، 2002،ص :133.

- **المصـــداقية** : لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتســـم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعتبربصـــدق عما يقصـــد أن تعتبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها .
- **القابلية للفهم** : وتعني أن تكون المعلومات المحاسـبية مفهومة من قبل المسـتخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الإقتصاد [1].

2-2 الخصائص الثانوية:

- **القابلية للمقارنة**: ويقصـد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترات أخرى سـابقة لنفس الشـركة، أو مقارنتها مع نظيراتها في شـركات اخرى ولنفس الفترة، حيث يسـتفيد مسـتخدمي المعلومات المحاسـبية من إجراء المقارنة لأغراض إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة [2].
- **الثبات**: تكون السـياسـات والطرق المحاسـبية المسـتخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى (مثلا إتباع نفس طريقة تقييم المخزون)، وهذا لا يعني أن الشـــركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة لطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير مثل هذا التغيير. [3]

الشكل (2-2): الخصائص النوعية للقوائم المالية

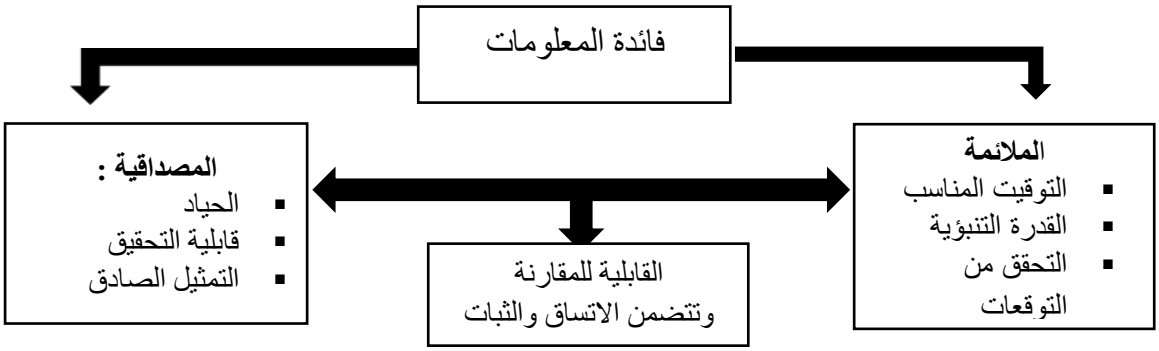

المصـدر: رضـوان حلوة حنان وآخرون، **أسـس المحاسـبة المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ،ص:31

[1] فواز فاضـل جدعان" **اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسـبية**"،اطروحة مقدمة لنيل شـهادة الماجيسـتر،فرع محاسبة ، كلية الاعمال ،جامعة عمان العربية،2013 ،ص:27.

[2] رياض زلاسـي ،اسـهامات "**حوكمة المؤسـسـات في تحقيق جودة المعلومات المحاسـبية**"،مذكرة مقدمة لاسـتكمال متطلبات شـهادة الماجستير في العلوم التجارية،فرع محاسبة وجباية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر،2012،ص: 38.

[3] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن،2004،ص: 3 .

3- مستخدمي القوائم المالية:

ويقصد بذلك جميع الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي يعتمد عليها أساسا لاتخاذ مختلف القرارات سواءا الداخلية منها اوالخارجية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين من الأطراف الداخلية والخارجية كما يلي[1] :

1-3 **الأطراف الخارجية** :وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل في:

- **أصحاب المنشأة** : يرغبون في التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أوخسارة، والبيانات والتقارير التي يعدها المحاسب تعتبر مصدرا هاما للحكم على نتيجة أعمال المنشأة ، حيث يحرصون على معرفة ما إذا كانوا قد حققوا أرباحا نتيجة استثمار أموالهم كمؤشر في استمرارية الاستثمار أو استرداد جزء أو جميع الأموال لاستثمارها في بدائل أخرى.
- **الدائنون** : هم الجهات التي إما أن تقدم قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل مثل البنوك وشركات الاستثمار ، أو الجهات التي تحصل منهاالمنشأة على سلع أو خدمات بالأجل (على الحساب) ، وهؤلاء تهمهم مقدرة المنشأة على السداد في موعد الاستحقاق .
- **المستثمرون الحاليون أو المرتقبون** : يستخدمونها للتعرف على البدائل المتاحة لهم لاختيار أفضلها ، وتعد التقارير المالية أهم مصدر للمعلومات لاتخاذ قرارات شراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها . حيث يتعرف المستثمرون على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة .
- **الجهات الحكومية** : يشرف عدد من الأجهزة على بعض الأنشطة الاقتصادية وذلك بموجب أنظمة ولوائح ، ومن أمثلة ذلك مصلحة الزكاة والدخل وهي الجهة الممثلة لوزارة المالية ، حيث أنها تعد مسؤولة عن تحصيل إيرادات الدولة من الزكاة أو الضرائب . ولهذا تحصل المصلحة على نسخة من القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية بغرض مراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها.

1- **أطراف داخلية**: وتتمثل في جميع الاطراف العاملة في اداء نشاط الشركة واستخدام مختلف مواردها في سبيل تحقيق اهداف الشركة ،وتتمثل هذه الاطراف فيما يلي :

- **إدارة المنشأة:** قد تكون الإدارة في المنشآت الصغيرة من أصحاب المنشأة. وفي المنشآت الأكبر يمكن أن تكون الإدارة من غير أصحاب المنشأة. وعموما إدارة أي منشأة تحتاج إلى المعلومات

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الاولى،2006 ،ص: 31.

لغرض التخطيط والرقابة وقياس الأداء. فالموازنات التخطيطية على سبيل المثال لا الحصر من أهم أدوات التخطيط المالي والتي تستخدم كأداة في التخطيط والرقابة وقياس الأداء.

- **العاملين** : إن استمرارية المنشأة ونمائها وتحقيقها للأرباح يساعد على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين فيها وتحسين مستوى معيشتهم الأمر الذي يدفعهم إلى تتبع الوضعية المالية للمنشأة.

المبحث الثالث : دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات

إن من أهم مبادئ الحوكمة الإفصاح والشفافية وفي نفس الوقت هي مبدأ من مبادئ النظام المحاسبي المالي ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد هذا الدور.

المطلب الاول: الافصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ كل من النظام المحاسبي وحوكمة المؤسسات وسيتم تعريف كل منهما على حدى:

1- الإفصاح :

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح ، فقد عرفه البعض بأنّه":الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، " كما أنّ الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى". [1]

كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيد [2] كذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .

مما سبق يتضح أنّ الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع، سواء كانت كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته، زمن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أن من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى .

---

[1] ماجد اسماعيل أبو حمام،" **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجيستر، الجامعة الاسلامية ،غزة، 2009،ص ص35-36.

[2] مؤيد الساعدي،" **فاعلية الإفصاح في تقليل الفساد المالي والإداري**"، المؤتمر الدولي الأول بكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، المحاسبة .والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ،المسيلة، 2012،ص: 09.

1-2 أنواع الإفصاح:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي:

- **الإفصـاح الكافي** :ويقصـد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مسـتخدمو القوائم المالية، وبما أنّ المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فغن الإفصاح يكون كافيا عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار وتشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أنّ التقارير المالية.
- **الإفصـاح العادل** :يرتبط هذا المسـتوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشـر المعلومات، ولكن الإفصـــاح عدلا عند معاملة كافة فئات مســتخدمي البيانات المالية الخارجية بصـــورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.
- **الإفصـاح التام** :يرتبط هذا النوع من الإفصـــاح بنشـــر جميع المعلومات الملائمة لمسـتخدمي التقارير المالية، وقد يترتب على هذا الإفصـاح العديد من السـلبيات التي قد تؤثر على المنشـأة ومساهميها.
- **الإفصاح الملائم** :هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة و طبيعة نشـاطها إذ أنّه ليس من المهم فقط الإفصـاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرا رات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية . [1]
- **الإفصـاح التثقيفي (الإعلامي)** :هو الإفصـاح عن المعلومات المناسـبة لأغراض اتخاذ القرار مثل:الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر المادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الاتفاق الرأس مالي الحالي والمخطط ومصادر وتمويله..الخ
- **الإفصاح الوقائي** :يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضـللة لأصـحاب الشـأن والهدف الأسـاسـي لذلك حماية المجتمع المالي(المسـتثمر العادي)ذو القدرة المحددة على اسـتخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضـــوعية، فالإفصـــاح الوقائي يتفق مع الإفصـــاح الكامل لأنهما يفصـــحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

---

[1] -حسين علي خشارمة،" **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن**"،مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، العدد01 ،2003،ص: 91.

2-2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي: [1]

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية :**

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبة وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم .

- **تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية :**

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملائمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها .

إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملائمة وعدم الملائمة يجب تحديد الغرض من استخدامها.

- **تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :**

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية .

إن عملية إعداد القوائم تخضع للمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة ، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بينها: الأهمية النسبية والحيطة والحذر

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :**

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع فرغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم .

[1] وليد ناجي الحيالي ،**نظرية المحاسبة** ،مرجع سبق ذكره،ص:370.

- **تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات :**

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقاريرالسداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

2- الشفافية:

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين،

وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة .

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية. حيث أن الأخير أكثر عمومية، إذ أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، لأن هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الدقيقة، وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليليها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف.

2-1 شروط الشفافية:

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء حتى تتصف بالشفافية منها: [1]

- أن تكون في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا وفق لاستيفاء الشكل مثل ميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات من صدورها؛
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشرقوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أوتفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل ؛
- أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

[1] عمار بلعادي ، جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

3- أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة المؤسسات:

يمثل الإفصـاح والشـفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة المؤسـسـات، فتوفير المعلومات المحاسـبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي: [1]

- الصحة والسلامة المالية؛
- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة؛
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة؛
- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في النشأة.

ومن تم تحرص معظم المنشـآت على بناء وتأسـيس نظام جيد للإفصـاح والشـفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناســب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصـائص الإفصـاح سـواء فيما يتصـل بالموضـوعات أو العناصـر التي يتعين الإفصـاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممار سات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسـابها سـمعة حسـنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسـوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية الحوكمة

كذلك تعمل حوكمة المؤسـسـات على تدعيم الإفصـاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصـاح والشـفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

[1] حسين بن الطاهر ، محمد بوطلاعة ، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كللية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة06-07ماي2012،ص:10.

المطلب الثاني :جودة المعلومات المحاسبية

ان مختلف القرارت المتخذة من طرف مستعملي المعلومات المحاسبية هي تعتمد في الأساس على جودتها والتي تحدد من خلال الإعداد الصحيح والشفاف للقوائم والتقارير المالية

1- تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الإمثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الامريكية (FASB) إلى إصدار البيان رقم (10)سنة1973 " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الإعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها [1]

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتظليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

2- معايير جودة المعلومات المحاسبية:

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة إستخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

-**المنفعة الشكلية** :أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات إتخاذ القرار؛

-**المنفعة الزمنية** :توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب؛

---

[1] رياض زلاسي ، " **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"،** مرجع سبق ذكره ، ص: 42.

-**المنفعة المكانية** :أي الحصول عليها بسهولة؛

-**المنفعة التقييمية أو التصحيحية** :أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:**

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة .[1]

3- تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية:

تؤثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال: [2]

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة إحداهما الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي بالإضافة إلى الرقابة الآنية؛
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن النتيجة في شكل تقارير و قوائم مالية؛
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها؛
- وبشكل مختصر فإن الأثر المباشر للحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية هذه الأخيرة التي تؤثر فيما بعد على كل القطاعات والمجالات الاقتصادية.

---

[1] عثمان مداحي ،" **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص :علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.ص: 73.

[2] مليكة زغيب وسوسن زريق،**دور النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، يومي 06 -07ماي2012،ص: 08.

المطلب الثالث: علاقة النظام المحاسبي بحوكمة المؤسسات

يعمل كل من النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات من خلال العلاقة التبادلية التي تجمعهم على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها.

1- علاقة الحوكمة بالمحاسبة:

ترتبط المحاسبة بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم المحاسبة، لكنها من جهة اخرى تلعب دوراً كبيراً في تطوير مهنة المحاسبة جليا في ما يلي:

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة المؤسسات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية ؛
- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة المؤسسات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أنهما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- إن قوة حوكمة المؤسسات تؤثر على تطوير استراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطرالرقابة، الأمرالذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة.[1]

2- النظام المحاسبي المالي آلية من آليات حوكمة المؤسسات:

دراسة حوكمة المؤسسات تهتم بفهم الآليات التي تتضمن التخفيف من مشكلات الحوافز الناتجة عن فصل الإدارة عن التمويل ، والمحاسبة المالية تزود الخبير المالي بالمصادر الأولية للمعلومات المحققة المستقلة عن أداء المديرين وبالتالي المحاسبة المالية تعتبر اداة لازمة لتفعيل آليات الحوكمة[2].

وبما أن المحاسبة المالية في الجزائر يتبناها النظام المحاسبي المالي كما جاء في مفهومه، فهو بذلك يمثل آلية من آليات حوكمة المؤسسات، وما يؤكد هذا الطرح هو:

---

[1] رضا جاوحدو ، **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع، رهانات وأفاق)جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي – الجزائر،7-8ديسمبر 2010،ص: 06.

[2] احمد بوراس، محمد بوطلاعة ، "**مساهمة النظام المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات** "،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة ام البواقي– الجزائر– جوان2015،ص: 22.

- ارتكاز حوكمة المؤسسات على مجموعة من القوانين واللوائح يطلق على تسميتها لوائح الحوكمة من بين هذه اللوائح ما هو إلزامي تطبيقها ومن بينها الاختياري[1]، وما يمكن ملاحظته هو تشابه المبادئ الأساسية لهذه اللوائح والمعايير، حيث أن تبني هذه المعايير يساهم في تعزيز الحوكمة .

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي والذي يساعد على تحقيق الحوكمة في:

- محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات صادقة وقوائم تمتع بالشفافية والوضوح ؛
- تقريب الممارسة المحاسبية بنظيرتها العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات ، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية .
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواءا من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية .
- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي

3- امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لحوكمة المؤسسات الجزائرية:

يسوق هذا النظام المحاسبي المالي مجموعة من الامتيازات للاقتصاد الجزائري يمكن سردها في ما يلي: [2]

- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.
- يحسن المحفظة المالية للبنوك التي تعتبر من الركائزالاساسية للسوق المالية، من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

---

[1] Peter WIRTZ ,Meilleures pratiques de gouvernance et création de valeur, revue comptabilité-audit-contrôle, Tome11, Volume1, Association francophone de comptabilité, 2005, P:142

[2] احمد بوراس، محمد بوطلاعة، **مرجع سبق ذكره**،ص:24.

خلاصة الفصل الثاني:

على ضوء ما تم دراسته في هذا الفصل والمتعلق بالنظام المحاسبي المالية تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتي نوجزها في ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن نظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية والتي يسعى الى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر الى نظيراتها في العالم
- النظام المحاسبي المالي هو جملة الإجراءات والقوانين الواجبة التطبيق داخل أشكال معينة من المؤسسات لتنظيم وتوحيد الأعمال المحاسبية.
- يسعى النظام المحاسبي المالي لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساعد في ذلك مستعمليها في اتخاذ مختلف القرارات .
- تتكون القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي من : الميزانية العمومية، قائمة الدخل ،جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الاموال الخاصة، الملاحق .
- يفرض النظام المحاسبي المالي على معدي القوائم المالية الافصاح على مجموعة المعلومات كحد ادنى ضمن كل قائمة مالية حتى يتسنى للمستخدمين من خلالها فهم الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة.
- وجود علاقة تبادلية بين كل من النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من الجانب النظري وذلك من خلال التطرق فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بحوكمة المؤسسات والنظام المحاسبي المالي كان لا بد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي، والذي يتم فيه محاكاة الواقع مع النظريات السابق دراستها في الجانب النظري.

تشمل الدراسة الميدانية في هذا الفصل على إعداد استمارة استبيان، ومن ثمة توزيعها على العينة المستهدفة من الدراسة، بعدها جاءت مرحلة تحليل النتائج المتحصل عليها والقيام بالمعالجة الإحصائية من خلال مجموعة من البرامج، واستخدام مجموعة من النماذج الإحصائية

وعلى أساس ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

حيث يوضح المبحث الأول طبيعة ومنهجية الدراسة بالإضافة إلى تحليل البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة؛

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة ثبات الاستبيان وصدقه، وكذا الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ؛

أما المبحث الثالث فيحلل نتائج محاور الدراسة كما يختبر فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات المناسبة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة

يتناول هذا المبحث و صف للمنهج المتبع في الدرا سة الميدانية وكذا الجوانب المحيطة بإعداد الا ستبيان و تسـليمه للشـركات واسـتلامه وتحليل البيانات الواردة فيه إحصـائيا من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة

للقيام باي دراسـة علمية اكاديمية وجب اتباع منهج معين في سـبيل الحصـول على البيانات المبتغاة في الدراسـة ن ويجب أيضـا تحديد متغيرات الدراسـة بشـكل واضـح ودقيق، وهذا للاسـتفادة من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة .

1- منهجية الدراسة :

بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسـة اتبعنا المنهج الوصـفي التحليلي لانه يتميز بتناوله لاحداث وممارسـات موجودة ومتاحة للدراسـة دون تدخل الباحث في مجرياتها ، مما يمكن هذا الأخير من التفاعل مع هذه الاحداث. واتباع هذا المنهج جاء في سـبيل التعرف على اثر تطبيق النظام المحاسـبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

2- بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصدرين :

2-1 البيانات الثانوية :

من خلال اعتمادنا على مختلف المراجع من كتب ، مجلات ، ملتقيات علمية وطنية ودولية ودوريات ودراسات سابقة في الموضوع لتكوين فكرة اولية على الموضوع وصياغة محاور الاستبيان.

2-2 البيانات الاولية :

من خلال المقابلة الشـخصـية وتوزيع الاسـتبيان، تم اعداده لهذا الغرض، بحيث تم توزيعها على اهل الاختصـاص ، فقد تم تقسـيمها الى قسـمين يحتوي القسـم الاول على الاسـئلة الخاصـة بفرضـيات الدراسـة ،ويحتوي القسم الثاني على بعض الخصائص والسمات الشخصية لافراد عينة الدراسة ، وتم اعطاء خمسة بدائل لكل سؤال وهي(موافق ، موافق بشـدة،محايد،غير موافق،غير موافق بشـدة)،هذا لتشـجيع افراد عينة الدراسـة على الاجابة ، والقدرة على الوصـول الى نتائج دقيقة من خلال التحليل ، وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

3- متغيرات الدراسة:

يمكننا تلخيص متغيرات الدراسة في الشكل (3-1) ادناه :

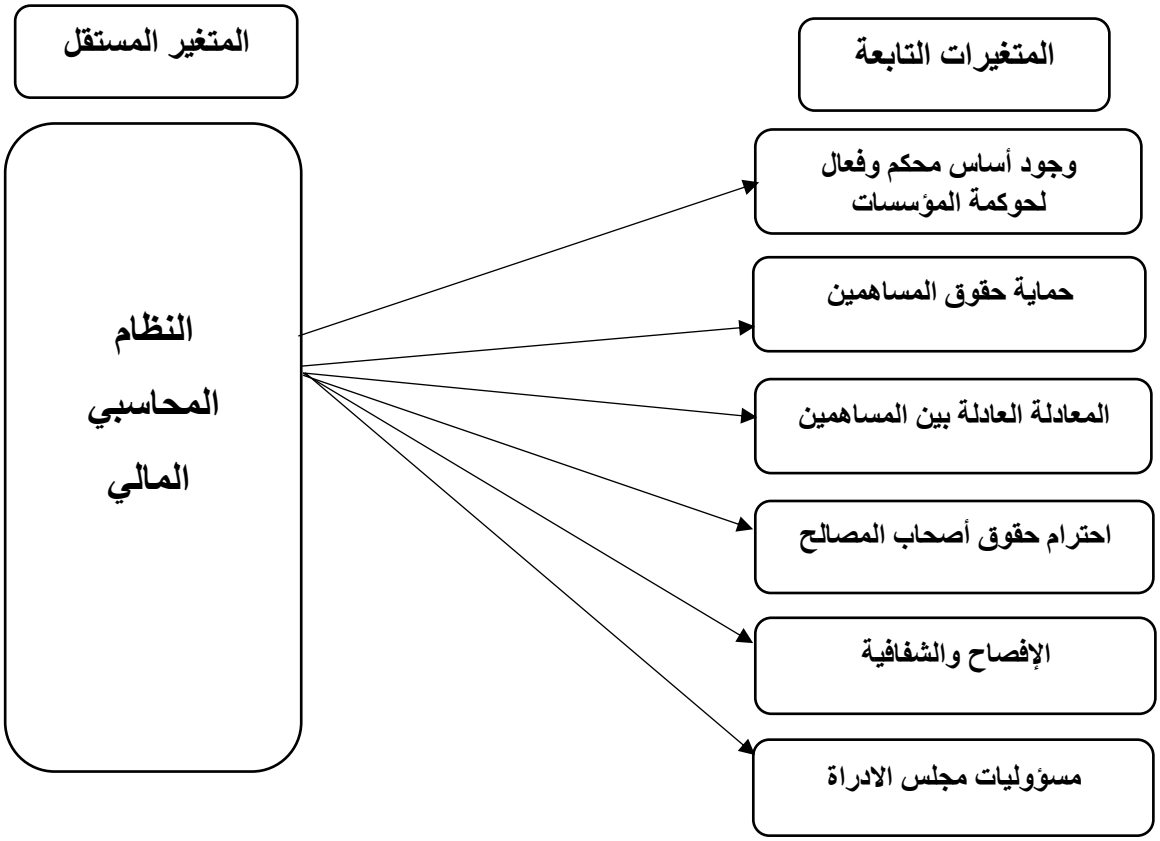

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على الاسئلة الفرعية للدراسة

4- حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية : تعتبر نتائج هذه الدراســـة الميدانية مرتبطة بالفترة التي ينجز فيها البحث ، وذلك في الفترة الممتدة من فيفري الى بداية ماي 2016

الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة على جل الاطراف ذات الصلة بموضوع بحثنا والذي تم على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج .

المطلب الثاني : مجتمع وادوات الدراسة

تم اعداد استمارة استبيان وتوزيعها على المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج بهدف الحصـول على معلومات تفيد في دراسـة الموضـوع والاجابة على الاشـكالية الرئيسـية والاسـئلة الفرعية المطروحة.

1- مجتمع الدراسة:

تم حصـــر المجتمع المراد دراســته في مجموعة من المؤســســـات الاقتصـــادية العمومية في ولاية برج بوعريريج وهذا لتحقيق التجانس بين افراد المجتمع المدروس وحصـــر حجم العينة. وبناء على ذلك فان العينة المدروسة تتكون من اعضاء مجلس الادارة مدريين تنفيذيين وموظفين في المجال المالي والمحاسبي . الجدول (3-2) ادناه يبين هذه المؤسسات

الجدول رقم (3-1) المؤسسات موضوع الدراسة

الرقم	المـؤسسـة	فـرع لمـجمـع
1	المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة -EMBAG-	المجمع الصناعي للورق و السيلولوز -GIPEC-
2	المؤسسة الوطنية للتفصيل- -COBBA	مجمع- ECOTEX- (ex-sonitex)
3	شركة السقي الزراعي- -IRRAGRIS	مجمع أنابيب–ANABIB-
4	مطاحن البيبان	مجمع رياض الجزائر

المصدر : من اعداد الطالب

2- عينة الدراسة :

بالنسـبة لعدد العينة في الدراسـة فقد تم توزيع 40 اسـتمارة شـملت أفراد العينة المحددة سـابقا، حيث اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر.

بعد عملية الفرز والتفحص التي أتت بعد عملية الاســـتلام تقرر الإبقاء على 36اســـتمارة فقط، من المجموع المستلم لكي تكون عينة للدراسة الميدانية وهذا بعد قيامنا باستبعاد الفرق لعدة أسباب مختلفة أهمها عدم تمتع أفراد العينة بالمواصـفات اللازمة وكذا النقص في الإجابات، وفي الأخير اسـتخلصـنا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) : عينة الدراسة

البيـــــان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	40	100%
عدد الاستبيانات الملغاة	4	10%
عدد الاستبيانات الصالحة	36	90%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد نتائج الاستبيان

3- أداة الدراسة :

تم تصميم قائمة الاستبيان وفي صدارتها ديباجة تتضمن موضوع الدراسة مع تقديم موجز للشهادة المحضرة ، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم بالاجابة بكل عناية وموضوعية ، والتاكيد عليهم بان المعلومات المتحصل عليها تستخدم فقط لاغراض البحث العلمي كما اشرنا الى الجهة التي ينتمي اليها الطالب مع شكرهم في الاخير على تعاونهم

تتشكل قائمة الاستبيان من 37 سؤالا توزعت على قسمين رئيسيين كما يلي :

- **القسم الأول:** يضم اسئلة عامة شخصية متضمنة للبيانات النوعية عن افراد العينة ، وضمت خمسة(05) اسئلة.
- **القسم الثاني** : يضم الاسئلة الممتدة من السؤال رقم (01) الى السؤال رقم(37) في جزئين الاول خاص بتقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته ، والثاني متعلق بحوكمة المؤسسات تم اعداد الاسئلة على اساس مقياس ليكارت (الخماسي)" likret Scale " ،الذي يحتمل خمسة إجابات ، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد اراء افراد العينة حول اهم المواضيع التي تناولها الاستبيان ، ويسهل بالتالي على الطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (3-3) : مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
Strongly agree	**Agree**	**Uncertain**	**Disagree**	**Strongly disagree**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات

المطلب الثالث : تحليل البيانات الشخصية

يتم في هذا المطلب تحليل البيانات الشخصية للعينة وتمثيلها بيانيا وذلك لتوضيحها بصورة أفضل.

الجدول رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
01	السن	من20 الى30 سنة	14	38.8
		من31 الى40سنة	12	33.4
		من41 الى50سنة	6	16.7
		اكبر من 50سنة	4	11.1
02	المؤهل العلمي	اقل من ليسانس	4	11.1
		ليسانس	18	50.0
		ماستر	3	8.3
		ماجيستر	8	22.2
		دكتوراه	1	2.8
		تقني سامي	2	5.6
03	التخصص العلمي	محاسبة	23	63.9
		مالية	8	22.2
		مراجعة	4	11.1
		تخصص اخر	1	2.8
04	الوظيفة	مديرمالي ومحاسبي	4	11.1
		نائب مديرمالي ومحاسبي	4	11.1
		عضومجلس إدارة	5	13.9
		محاسب	13	36.1
		مراجع مالي	2	5.6
		محاسب رئيسي	1	2.8
		رئيس مصلحة	4	11.1
		مكلف بالدراسات	3	8.3
05	الخبرة	اقل من5 سنوات	7	19.7
		من6إلى10سنوات	10	27.8
		من11إلى15 سنة	13	36.1
		أكثرمن15 سنة	6	16.7
المجموع			36	100.00

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

1- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

يتضح من الجدول (3-4) أن هناك تنوع في الفئات العمرية لدى المستجوبين فكانت النسبة الكبيرة منهم مركزة عند الفئة (من 20الى 30سنة) بنسبة 38,8%تليها الفئة من (31الى 40سنة) بنسبة 33,4% في حين تراوحت نسبة الفئة (41الى 50سنة) بنسبة 16,7% وفئة الأكبر من 50سنة بنسبة 11,1%. وبالتالي، يفسر توزيع الذسب بين الفئات العمرية، بالميل نحو الأعمار المتوسطة نسبيا في السن وهو ما يؤكد رغبة العينة المدروسة في امتلاك كفاءات شبابية تشكل أغلبية إطاراتها. ولتوضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر بصورة أوضح يمكن إدراج الشكل البياني (3-2) كما يلي:

الشكل رقم(3-2): يمثل عرض بياني لأفراد العينة حسب متغير العمر

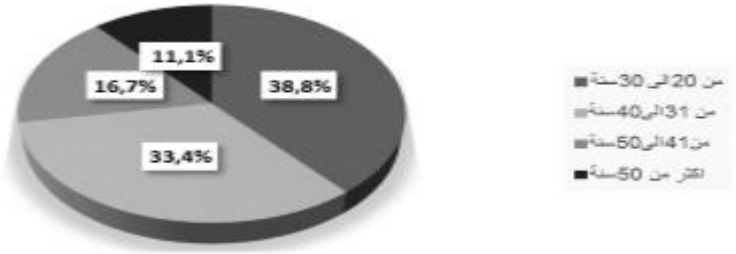

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

2- توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي :

يتضح من الجدول أعلاه أن اغلب أفراد عينة الدراسة لديهم شهادة ليسانس بنسبة 50% وبنسبة 22,2% لصالح شهادة ماجستير أما باقي أفراد فهم حاصلين على اقل من مستوى من شهادة ليسانس بنسبة11% ونسبة 8,3% الحاصلين لصالح شهادة ماستر وبنسبة 5,6%لصالح تقني سامي وبنسبة 2,8% لصالح الحاصلين على المؤ هل العلمي دكتوراه وهو ما يعبر عن ثراء راس المالي الفكري للعينة المدروسة.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل (3-3) الموالي:

الشكل (3-3): يمثل عرض بياني لافراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

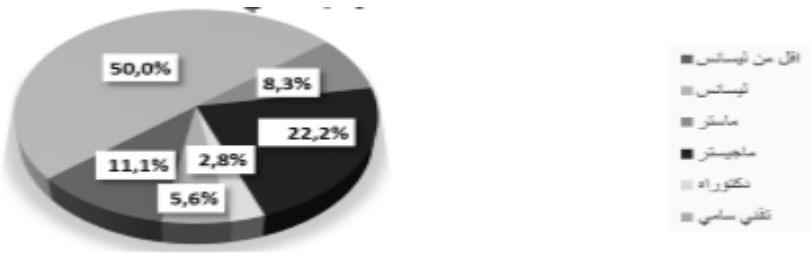

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

3- توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي:

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير التخصص العلمي كما يلي: حيث احتلت المرتبة الأولى فئة تخصص المحاسبة بنسبة 63,9 يليها فئة المالية بنسبة 22,2%مما يؤكد قرب تخصص المستجوبين من تخصص الدراسة . ثم بنسبة 11,1% لصالح تخصص المراجعة ونسبة 2,8% لصالح التخصصات الأخرى.

كما يمككنا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل (3-4) الموالي:

الشكل (3-4): يمثل عرض بياني لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

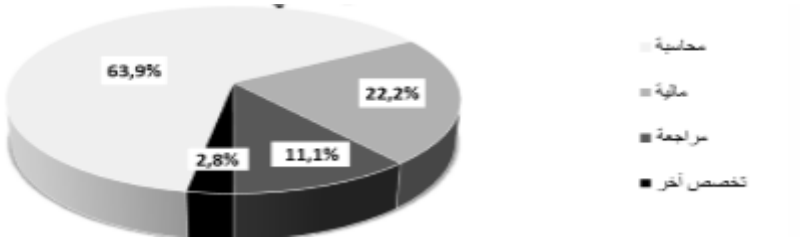

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

4- توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الوظيفة بأكبر نسبة لصالح وظيفة المحاسبة بقيمة مشاهدة 13 أي بنسبة 36,1% بينما باقي الوظائف لدى أفراد العينة الدراسة توزعت بنسب متفاوتة كما يلي 11,1% لصالح كل من وظيفة مدير مالي ومحاسبي و وظيفة نائب مدير مالي ومحاسبي ووظيفة رئيس مصلحة وبنسبة 13,9% لصالح عضو مجلس إدارة وبنسبة 5,6% لصالح مراجع مالي وبنسبة 2,8% لصالح محاسب رئيسي ونسبة8,3% لصالح المكلف بالدراسات.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة أفضل من خلال الشكل (3-5) أدناه:

الشكل رقم (3-5): يمثل عرض بياني لأفراد العينة حسب متغيرالوظيفة

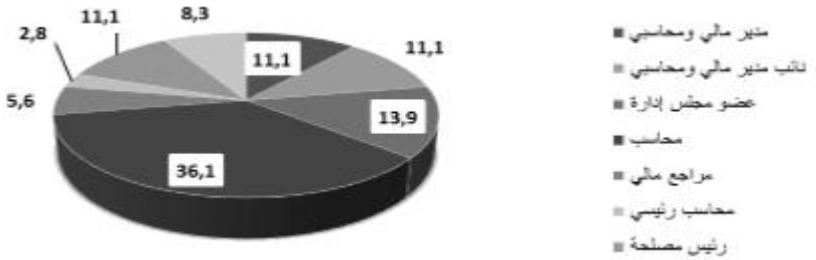

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

5- توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة :

يتضـــح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة يتوزعون حســـب متغير الخبرة مما لديهم الخبرة عملية تتراوح من 11الى 15 سنة في المرتبة الأولى بقيمة مشاهدة 13 أي بنسبة 36,1%من العينة الإجمالية مما يؤكد ويزيد من صـــحة الإجابات وصـــدقها وإمكانية الاعتماد عليها بصـــفة كبيرة في الإجابة على الأســـئلة المطروحة. بينما باقي توزعت بنسـب متفاوتة كما يلي 27,8% لصـالح من 06إلى10سـنوات و بنسـبة 19,4%لصالح فئة الخبرة اقل من05سنوات وبنسبة 16,7% لصالح أكثر من 15سنة.

كما يمكننا توضيح الجدول السابق بصورة افضل من خلال الشكل (3-6) أدناه :

الشكل(3-6): يمثل عرض بياني لأفراد العينة حسب الخبرة

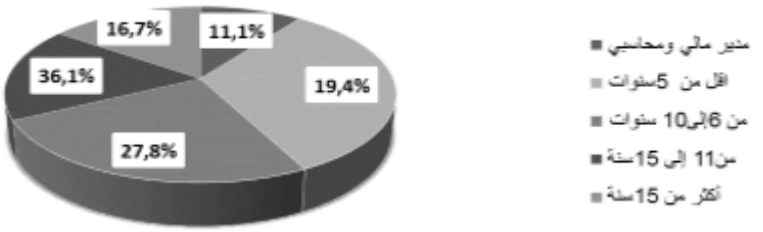

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23وبرنامجEXCEL .v2010

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان

يتم في هذا المبحث اختبار صحة و صدق وثبات الا ستبيان بغية إعطاء نوع من الثقة في أداة الدرا سةوكذا من انه صادق لما وضع لقياسة عن طريق اجراء اختبارات إحصائية بالاعتماد على برنامج SPSS .

المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان

يتم في هذا المطلب اختبار صدق الاستبيان عن طريق اختبار صدق الأداة واختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

1- صدق فقرات الاستبيان:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين هما:

1-1 صدق الأداة :

ويقوم على فكرة مدى مناســـبة فقرات الاســـتبيان لما يقيس ولمن يطبق عليهم ومدى علاقتها بالاســـتبيان ككل ومن هذا المنطلق تم عرض الاســـتبيان على مجو عة المحكمين من ذوي الخبرة واختصاص لأخذ وجهات نظرهم والا ستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحورالذي تنتمي إليه، ومدى ســـلامة ودقة الصـــياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاســـتبيان ، ومدى

شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفى ضوء أراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

2-1 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

يقصد به، قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجة الأسئلة الكلية للاستبيان. والصدق هو ان تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه[1] حيث تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له :

1-2-1 تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته:

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول :**

يبين الجدول رقم (3-5) مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستكم	0,796	0,000
.2	يتم تطبيق ما ورد في النظام المحاسبي المالي بصفة كلية.	0,779	0,001
.3	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق في مؤسستكم	0 ,934	0,000
.4	قامت المؤسسة بتكوين الإطارات حول النظام المحاسبي المالي.	0,640	0,010
.5	تكون المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار بدون تغيير	0,884	0,000
.6	تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية لمؤسستكم	0,614	0,015
.7	تعتبر القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات بالمقارنة مع المكاتب الاستشارية والتوقعات الشخصية.	0,735	0,002
.8	يساعد SCF على توفير متطلبات الرقابة والإدارة .	0 ,688	0,005

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

[1] محمود البياتي ،**تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج** spss،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعةالاولى،2005،ص257

من خلال الجدول (3-5) نجد معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الأول (تطبيق النظام المحاسبي المالي) تتروح بين 0,614الى 0,934 وهي تعتبر دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,05[1] ، وبما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات اقل من 0,05 نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:**

الجدول رقم (3-6) يوضح مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يلتزم معدي القوائم المالية بالحياد وعدم التحيز في ظل SCF	0,816	0,000
.2	المعلومات المحاسبية الملائمة لها قدرة على إحداث التغير في قرار المستخدم للمعلومة المحاسبية	0,621	0,013
.3	تتمتع المعلومة المحاسبية بقدر كافي من الموضوعية وأن تكون صحيحة وقابلة للتحقق	0,884	0,000
.4	الكشوفات المالية للوحدة المحاسبية تعد على أساس الثبات في استخدام المبادئ المحاسبية مما يجعلها قابلية للمقارنة	0,897	0,000
.5	توفر قنوات لنشر المعلومات الملائمة لمستخدميها بشكل متوازن	0,901	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-6) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث تتروح بين 0,621الى 0,901،عند مستوى دلالة 0,05كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

[1] قيمة معامل الارتباط عند درجة حرية 14 ومستوى دلالة 0.05تساوي 0.498حسب جدول القيم الحرجة لاختبار معامل الارتباط

2-2 اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات:

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:**

الجدول رقم (3-7) يوضح مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول :ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية	0,809	0,000
.2	وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية	0,812	0,000
.3	توزع المسؤولية وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح	0,871	0,000
.4	تمنح جميع الجهات السلطة الكافية للقيام بواجباتها	0,730	0,002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-7) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث تتروح بين 0,730الى 0,871،عند مستوى دلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:**

الجدول رقم (3-8) يوضح مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني :دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	0,723	0,002
.2	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	0,776	0,001
.3	يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم	0,614	0,015
.4	تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها	0,765	0,001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-8) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (: دور أصـــحاب المصـــالح في ممارســـة الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصـــائيا، حيث تتروح بين 0,614الى 0,765،عند مستوى دلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: الإفصاح والشفافية:**

الجدول رقم (3-9) يوضـح مدى الاتسـاق الداخلي لفقرات المحور الثالث: الإفصـاح والشـفافية باسـتخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة.	0,604	0,017
.2	يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	0,525	0,045
.3	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة المالي بشكل دوري	0,883	0,000
.4	يتم الإفصاح عن مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم	0,881	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-9)نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (الإفصـــاح والشفافية) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث تتروح بين 0,525الى 0,883،عند مستوى دلالة 0.05 كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع :**

الجدول رقم (3-10) يوضح مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة المرتبطة بالأطراف ذات المصلحة.	0,811	0,000
.2	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة للإشراف والرقابة	0,781	0,000
.3	يطبق نظام واضح لانتخاب أعضاء مجلس إدارة	0,877	0,000
.4	يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين	0,820	0,000

المصدر: من إعدادالطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-10) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (مسؤوليات مجلس الادارة) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث تتروح بين 0,781الى 0,877،عند مستوى دلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس:**

الجدول رقم (3-11) يوضح مدى الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة	0,702	0,004
.2	يوجد حماية لصغار المساهمين	0,567	0,028
.3	يحصل المساهمون معاملة متساوية	0,731	0,002
.4	تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة	0,549	0,034

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول(3-11) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (المعاملة العادلة بين كافة المســـاهمين) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصـــائيا، حيث تتروح بين 0,549الى 0,731،عند مســـتوى دلالة 0,05 كما أن مســـتوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس :**

الجدول رقم (3-12) يوضــح مدى الاتســاق الداخلي لفقرات المحور الســادس : حماية حقوق المســاهمين باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والمعدل الكلي للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العادية.	0,606	0,017
.2	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول	0,735	0,002
.3	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة	0 ,778	0,001
.4	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة	0,881	0 ,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-12) نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني:(حماية حقوق المســـاهمين) والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصـــائيا، حيث تتروح بين 0,606الى 0,881،عند مستوى دلالة 0,05 كما أن مستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من 0,05 وبالتالي نعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: اختبار صدق الاتساق البياني

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الو صول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3-13): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان			معامل الارتباط	مستوى الدلالة
I. تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته.	1	المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي	0,965	0,000
	2	المحور الثاني: تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي	0,818	0,000
II. اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات	1	المحور الأول :ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	0,815	0,000
	2	المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة	0,489	0,044
	3	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية	0,751	0,001
	4	المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة	0,633	0,011
	5	المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين	0,592	0,020
	6	المحور السادس: حماية حقوق المساهمين	0,578	0,024
I. تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته			0,947	0,000
II. اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات			0,973	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-13) نجد معاملات الارتباط لجميع المحاورتتروا ح بين 0,489الى 0, 815، والتي تعتبر دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0,05 ، بما ان مستوى الدلالة لكل محور من محاور الدراسة اقل من 0,05فان محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه ،وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين محاور الاستبيان والهدف من الدراسة .

المطلب الثالث : اختبار ثبات الاستبيان

ثبات الاستبيان؛ يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ،كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-14) : يبين قيمة معامل Alpha Cronbach's لمحاور أداة الدراسة

محاور الاستبيان			alpha cronbach's	
			القيمة	عدد العبارات
I. تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته.	1	المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي	0,888	8
	2	المحور الثاني: تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي	0,610	5
II. اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات	1	المحور الأول :ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	0,722	5
	2	المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة	0,685	4
	3	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية	0,724	4
	4	المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة	0,665	4
	5	المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين	0,744	4
	6	المحور السادس : حماية حقوق المساهمين	0,701	4
I. تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته			0,793	13
II. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات			0,768	24
جميع فقرات الاستبيان			0,877	37

المصدر: من إعدادالطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول (3-14) نجد أن معامل الثبات ألفا كرومباخ اكبر من الحد الأدنى(0,6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

- ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المبحث الثالث :المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية

يتضـــمن هذا المبحث معالجة احصـــائية لبيانات الدراســـة الميدانيةوالمتمثلة في الاســـتبيان من خلال اختبار التوزيع الطبيعي إضافة إلى تحليل جميع محاور الدراسة واختبار الفرضيات

المطلب الأول :اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف سيمرنوف)(Kolmogorov-Smirnov)

لاختيار الأدوات الإحصـائية المناسـبة من اجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسـة واختبار صـحة الفرضـــيات يجب أولا أن نتعرف طبيعة توزيع البيانات العينة وهو اختبار ضـــروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات إحصائية معلميه وغير المعملية .

وعليه ومن أجل اختبار طبيعة التوزيع نضع فرضيتين هما فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة:

H0: بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي؛

H1: بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (3-15)يبين قيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)

محاور الاستبيان			القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته.	1	المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي	0,149	0,054
	2	المحور الثاني: تقييم جودة مخرجات SCF	0,129	0,135
اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات	1	المحور الأول :ضمان وجود إطار فعال للحوكمة	0,198	0,069
	2	المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة	0,178	0,283
	3	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية	0,154	0,217
	4	المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة	0,184	0,212
	5	المحورالخامس: المعاملة العادلة بين المساهمين	0,125	0,171
	6	المحور السادس : حماية حقوق المساهمين	0,168	0,269
I. **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته**			0,134	0,101
II. **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**			0,153	0,079

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

ومن خلال الجدول (3-15): نجد أن مســـتوى الدلالة اكبر من (0,05) لكل محور, مما يدل على إتباع البيانات العينة للتوزيع الطبيعي . وتظهر نتائج الاختبار مصحوبة بنوعين من الرسوم البيانية هي :

1-1 **مخطط التوزيع الطبيعي للبواقي** : Normogramme Q-Q des résidus : حيث يتم رسم كل مشاهدة على المحور الأفقي مقابل قيم التوزيع الطبيعي المعياري المتوقعة .

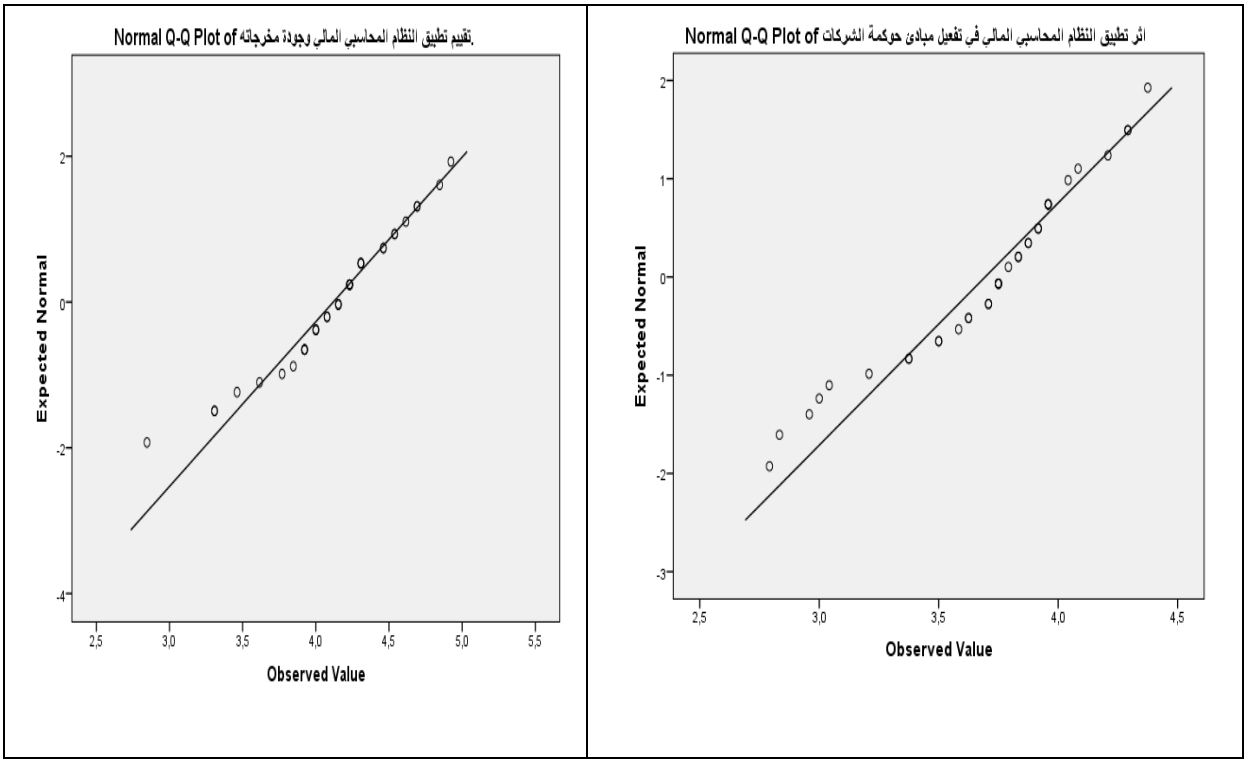

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

إذن من خلال الشـكل أعلاه نلاحظ ان نقاط لوحة الانتشـار تقع تقريبا بمحاذاة الخط المسـتقيم وهذا ما يؤكد أيضـــا على أن البيانات تتبع توزيع طبيعي .لكل من بيانات إجابات الأفراد على الجزء الأول المتعلق بـــ : **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته**. والجزء الثاني : **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات**

2-1 **مخطط التبـاين عن التوزيع الطبيعي** :Normogramme Q-Q des résidus detrended حيث يتم يتم تمثيل البيانات بقيمها الأصـلية على المحور الأفقي، في حين يمثل المحور العمودي انحرافات القيم المعيارية للمشاهدات عن قيم التوزيع الطبيعي المتوقعة لنفس القيم

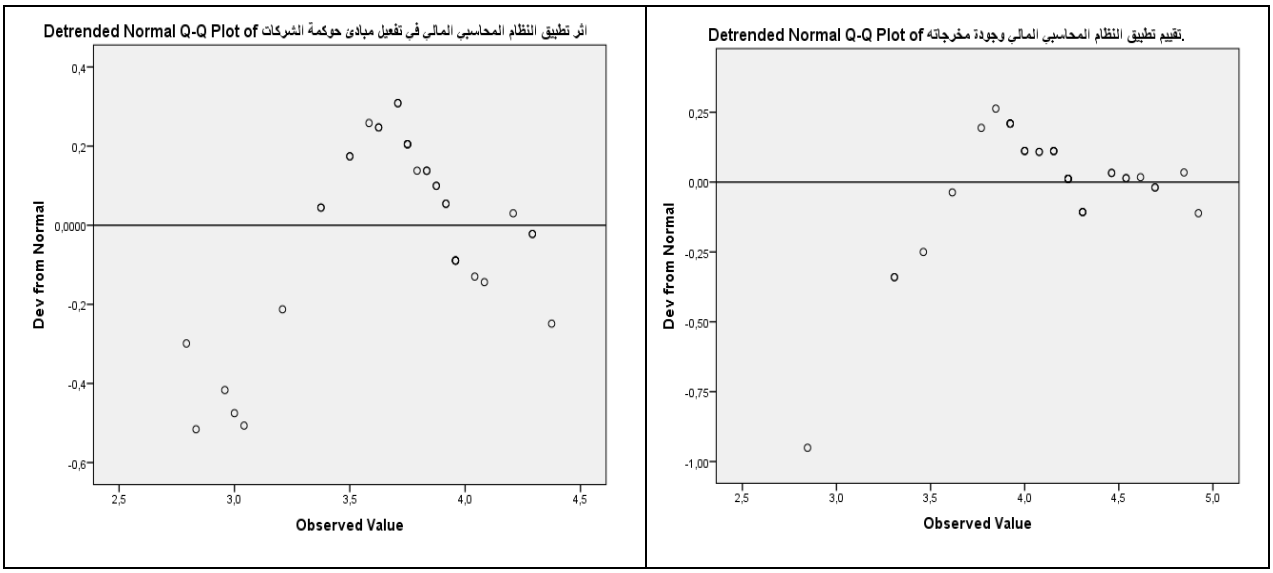

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

إذن من خلال الشكل أعلاه نؤكد أيضاأن البيانات العينة تتبع توزيعا طبيعيا حيث معظم نقاط الانتشار الخاصة بكل بيانات الجزء الأول والثاني تقع ضمن المدى 2 و2- .

المطلب الثاني : تحليل فقرات الدراسة

يتم استخدام (One Sample T test) للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبيان ،حيث تكون الفقرات إيجابية أي ان افراد العينة يوافقون على محتواها اذا كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية أي ان افراد العينة لايوافقون على محتواها اذا كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%[1]، اما اذا كان مستوى الدلالة اكبر من 0.05 فان الفقرة تكون حيادية أي انى راء افراد العينة محايدة .

عدد الفئات بناءا على مقياس ليكارت الخماسي هو خمسة ، وبناء على عدد الفئات والمدى[2]نجد بان طول الفئة[3]يساوي 0.5 مما يمكننا من تحدد الفئات كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (3-16) :مجال الفئات

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من4.21 إلى 5
مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	الحياد	موافق	موافق بشدة

المصدر :محمود الباياتي ، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج spss**، مرجع سبق ذكره،ص:240.

[1]تمثل نسبة الحياد بناء على مقياس ليكارت الخماسي والتي تحسب كما يلي :5/3=0.60

[2]المدى =اكبر قيمة –اصغر قيمة =5-1=4

[3]طول الفئة =المدى/عدد الفئات=5/4=0.8

1- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الجزء الأول :

– تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي

جدول رقم (3-17): يوضح نتائج تحليل إجابات العينة على العبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارات	درجةالموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
.1	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستكم	غير موافق	2	5,6	4,195	0,74	1,194	9,567	0,00
		محايد	1	2,8					
		موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	12	33,3					
.2	يتم تطبيق ما ورد في النظام المحاسبي المالي بصفة كلية	غير موافق	5	13,9	3,888	0,88	0,888	6,011	0,00
		محايد	1	2,8					
		موافق	23	63,9					
		موافق بشدة	7	19,4					
.3	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق في مؤسستكم	غيرموافق بشدة	1	2,8	4,027	0,87	1,027	7,025	0,00
		غيرموافق	2	5,6					
		محايد	1	2,8					
		موافق	23	63,9					
		موافق بشدة	9	25,0					
.4	قامت المؤسسة بتكوين الإطارات حول النظام المحاسبي المالي	غيرموافق بشدة	1	2,8	4,194	1,00	1,194	7,102	0,00
		غيرموافق	2	5,6					
		محايد	3	8,3					
		موافق	13	36,1					
		موافق بشدة	17	47,2					
.5	تكون المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار بدون تغيير	غيرموافق بشدة	1	2,8	4,083	0,96	1,083	6,720	0,00
		غيرموافق	2	5,6					
		محايد	3	8,3					
		موافق	17	47,2					
		موافق بشدة	13	36,1					
.6		غير موافق	1	2,8	4,333	0,63	1,333	12,64	0,00

	تساعد القوائم المالية المعدة وفق SCF على تحليل الوضعية المالية	موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	14	38,9					
.7	تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات بالمقارنة مع المكاتب الاستشارية والتوقعات الشخصية	محايد	6	16,7	4,277	0,74	1,277	10,34	0,00
		موافق	14	38,9					
		موافق بشدة	16	44,4					
.8	يساعد النظام المحاسبي المالي على توفير متطلبات الرقابة والإدارة	محايد	4	11,1	4,166		1,166	11,48	0,00
		موافق	22	61,1					
		موافق بشدة	10	27,8					
تطبيق النظام المحاسبي المالي					4,1458	0,567	1,1458	12,118	0,00
قيمة ت المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول(3-17) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالاول ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 6,011الى 12,64وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي:والذي بلغ 4,1458 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 1,1458، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة

الشكل رقم (3-7) يوضح المستوى العالي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة

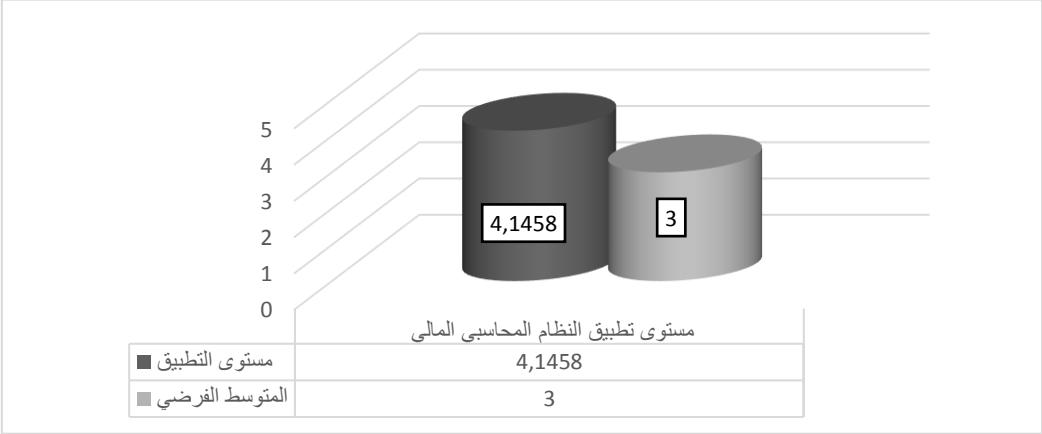

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني : تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي:

جدول رقم (3-18): يوضح نتائج تحليل إجابات العينة على العبارات تقييم جودة مخرجات SCF

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
.9	يلتزم القائمين بإعداد القوائم المالية بالحياد وعدم التحيز في ظل scf	محايد	2	5,6	4,277	0,56	1,277	13,53	0,00
		موافق	22	61,1					
		بشدة موافق	12	33,3					
.10	المعلومات المحاسبية الملائمة لها قدرة على إحداث التغير في قرار المستخدم للمعلومة المحاسبية	محايد	7	19,4	4,111	0,70	1,111	9,413	0,00
		موافق	18	50,0					
		بشدة موافق	11	30,6					
.11	تتمتع المعلومة المحاسبية بقدر كافي من الموضوعية وأن تكون صحيحة وقابلة للتحقق	غير موافق	1	2,8	4,000	0,71	1,000	8,367	0,00
		محايد	6	16,7					
		موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	8	22,2					
.12	الكشوفات المالية تعد على أساس الثبات في	غير موافق	1	2,8	4,027	0,69	1,027	8,856	0,00
		محايد	5	13,9					

	استخدام المبادئ المحاسبية ممايجعلها قابلية للمقارنة	موافق	22	61,1					
		موافق بشدة	8	22,2					
.13	توفر قنوات لنشر المعلومات ذات الصلة والملائمة لمستخدميها بشكل متوازن	غير موافق بشدة	1	2,8	3,972	0,87	0,972	6,645	0,00
		غير موافق	1	2,8					
		محايد	5	13,9					
		موافق	20	55,6					
		موافق بشدة	9	25,0					
تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي.					4,0778	0,431	1,0777	15,003	0,00
قيمة ت المجدولة : 2.0315 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح لجدول (3-18) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالاول ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 6,654الى13,53 وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي:والذي بلغ 4,0778 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 1,0777 ، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة إيجابية مما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي **لتقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات**

الشكل رقم (3-8) يوضح المستوى العالي لجودة مخرجات SCF في المؤسسات محل الدراسة

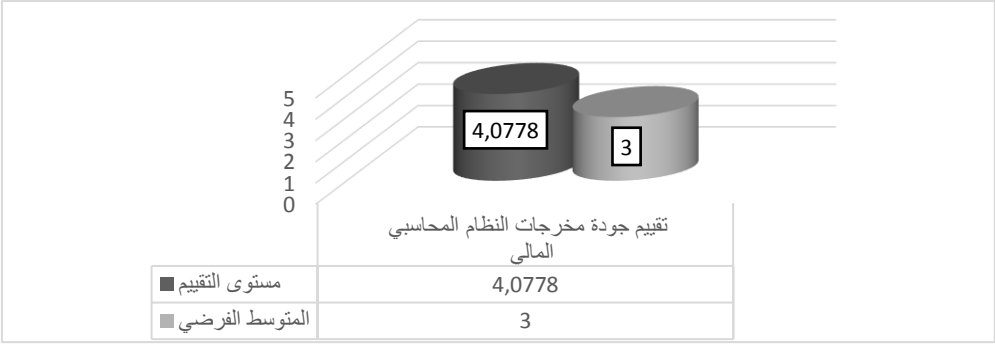

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

2- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الجزء الثاني : اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات:

- تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات:

جدول رقم (3-19): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
.14	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية	غير موافق بشدة	1	2,8	3,805	1,00	0,8055	4,790	0,000
		غير موافق	3	8,3					
		محايد	7	19,4					
		موافق	16	44,4					
		موافق بشدة	9	25,0					
.15	وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية	غير موافق بشدة	3	8,3	3,333	1,14	0,3333	2,745	0,000
		غير موافق	6	16,7					
		محايد	7	19,4					
		موافق	16	44,4					
		موافق بشدة	4	11,1					
.16	يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح	غير موافق بشدة	1	2,8	3,416	1,02	0,4166	2,440	0,000
		غير موافق	5	13,9					
		محايد	14	38,9					
		موافق	10	27,8					
		موافق بشدة	6	16,7					
.17	تمنح الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذة السلطة الكافية للقيامبواجباتها	غير موافق	4	11,1	3,611	0,90	0,6111	4,059	0,000
		محايد	12	33,3					
		موافق	14	38,9					
		موافق بشدة	6	16,7					
المحور الأول :ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات					3,541	0,67	0,5416	4,816	0,000
قيمة T المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول (3-19) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالاول ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضـــمنة في الجدول تتراوح بين 2,440الى 4,790وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصـائيا .كما ان مسـتوى الدلالة لكل الفقرات يسـاوي 0.00وهو اقل من0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسـبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسـبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي:والذي بلغ 3,541 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,5416، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مسـتوى عالي ضـمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسـسـات في المؤسسات محل الدراسة

الشكل رقم (3-9) يوضح المستوى العالي لضمان وجود إطار فعال للحوكمة في المؤسسات محل الدراسة

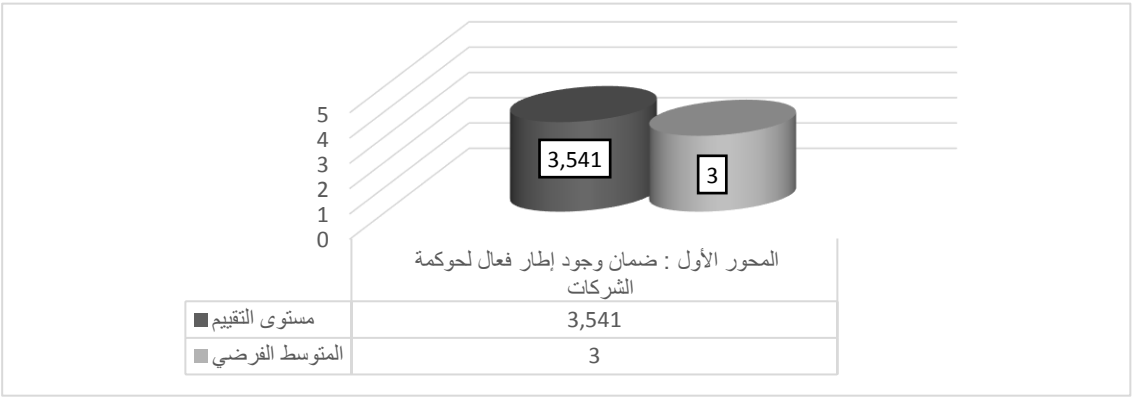

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- **تحليل إجابات العينة على عبارات المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة:**

جدول (3-20): يوضح نتائج تحليل إجابات العينة على العبارات دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
.18	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	غير موافق	4	11,1	3,750	0,87	0,750	5,147	0,000
		محايد	7	19,4					
		موافق	19	52,8					
		موافق بشدة	6	16,7					

.19	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	غير موافق بشدة	1	2,8	3,777	0,86	0,777	5,391	0,000
		غير موافق	1	2,8					
		محايد	9	25,0					
		موافق	19	52,8					
		موافق بشدة	6	16,7					
.20	يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم	غير موافق	2	5,6	3,833	0,81	0,833	6,168	0,000
		محايد	9	25,0					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	7	19,4					
.21	تحرص الشركة على عقد اجتماعات لتحسين أداءها	غير موافق	1	2,8	3,888	0,70	0,888	7,531	0,000
		محايد	8	22,2					
		موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	6	16,7					
المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة					3,812	0,59	0,812	8,142	0,000
قيمة ت المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول(3-20)اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالثاني ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 5,14الى 7,531وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي:والذي بلغ 3,812 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,812، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي لدور الذي يلعبه أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة

الشكل رقم (3-10) يوضح المستوى العالي لدور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة

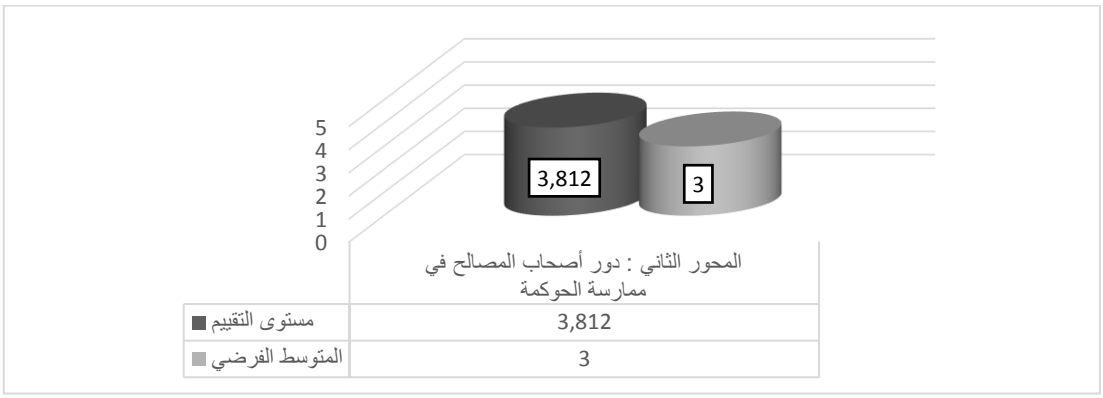

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- **تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: الإفصاح والشفافية:**

جدول رقم (3-21): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
22	تنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة.	محايد	7	19,4	4,0278	0,654	1,0277	9,428	0,000
		موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	8	22,2					
23	يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي بالشركة	غير موافق بشدة	1	2,8	3,7778	0,831	0,7777	5,610	0,000
		محايد	11	30,6					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	6	16,7					
24	يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة المالي بشكل دوري	غير موافق	3	8,3	3,6389	0,798	0,6388	4,802	0,000
		محايد	11	30,6					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	4	11,1					
25	يتم الإفصاح عن مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم	غير موافق بشدة	2	5,6	3,6111	0,934	0,6111	3,924	0,000
		غير موافق	2	5,6					
		محايد	7	19,4					
		موافق	22	61,1					
		موافق بشدة	3	8,3					
	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية				3,7639	0,434	,76389	10,540	0,000
قيمة ت المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضـــح الجدول (3-21)اراء العينة موضـــوع الدراســـة للمحور الثالث ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضـــمنة في الجدول تتراوح بين 3,924الى 9,428وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسـبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسـبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسـبي المالي:والذي بلغ 3,7639وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسـط الفرضـي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,76389، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شـــيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي من توفر مبدأ **الإفصاح والشفافية** في **المؤسسات** محل الدراسة .

الشكل رقم (3-11) يوضح المستوى العالي الإفصاح والشفافية في المؤسسة محل الدراسة

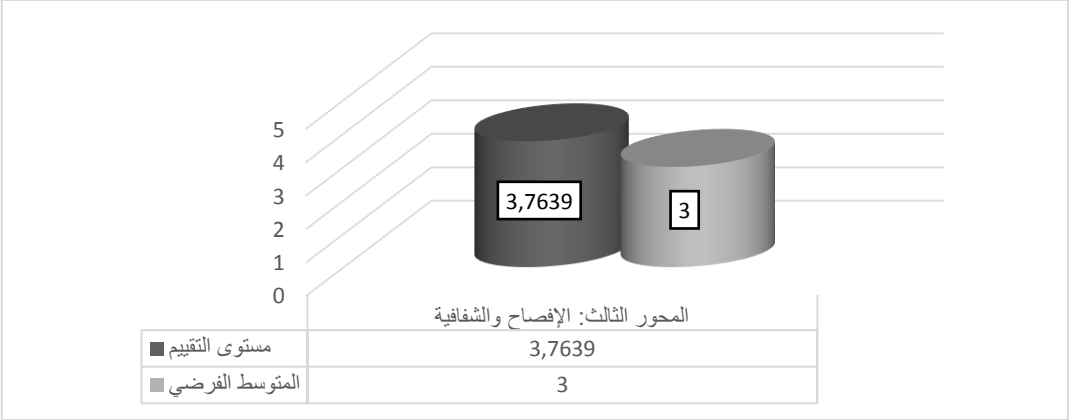

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- **تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة:**

جدول رقم (3-22): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبـــــــارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
26	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة المرتبطة بالأطراف ذات المصلحة.	غير موافق بشدة	1	2,8	4,0000	0,861	1,0000	6,961	0,000
		محايد	7	19,4					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	10	27,8					
27	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة	غير موافق	2	5,6	3,7500	0,731	0,7500	6,148	0,000
		محايد	9	25,0					

	استراتيجية شاملة للاشراف والرقابة	موافق	21	58,3					
		موافق بشدة	4	11,1					
28	تطبق الشركة نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها	بشدة موافق غير	2	5,6	3,5278	1,027	0,5277	3,081	0,004
		موافق غير	3	8,3					
		محايد	10	27,8					
		موافق	16	44,4					
		بشدة موافق	5	13,9					
29	يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين	غير موافق بشدة	2	5,6	3,5556	0,939	0,5555	3,548	0,001
		غير موافق	2	5,6					
		محايد	9	25,0					
		موافق	20	55,6					
		موافق بشدة	3	8,3					
المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة					3,7083	0,607	0,7083	6,990	0,000
قيمة ت المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول (3-22) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالرابع ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضـــمنة في الجدول تتراوح بين 3,081الى 6,961وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسـبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسـبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسـبي المالي:والذي بلغ 3,7083وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسـط الفرضـي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,7083 ، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شـــيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مســتوى عالي من وجود المســؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة من خلال الالتزام بتطبيق القوانين المسيرة لهته المؤسسات

الشكل رقم (3-12) يوضح المستوى العالي المحور الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسات محل الدراسة

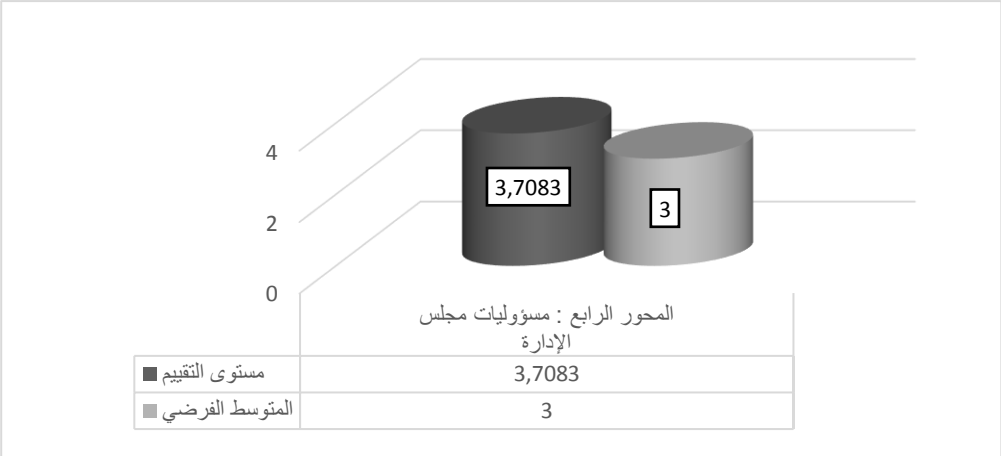

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين:

جدول رقم (3-23): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المعاملة العادلة بين كافة المساهمين

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
30	يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة	غير موافق بشدة	1	2,8	3,5000	0,810	0,500	3,701	0,001
		غير موافق	2	5,6					
		محايد	13	36,1					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	2	5,6					
31	يوجد حماية لصغار المساهمين	غير موافق بشدة	1	2,8	3,6111	0,871	0,611	4,209	0,000
		غير موافق	2	5,6					
		محايد	11	30,6					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	4	11,1					
32	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية	غير موافق	1	2,8	3,6944	0,668	0,694	6,233	0,000
		محايد	12	33,3					
		موافق	20	55,6					
		موافق بشدة	3	8,3					

33	تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة	غير موافق	3	8,3	3,6389	0,798	0,638	4,802	0,000
		محايد	11	30,6					
		موافق	18	50,0					
		موافق بشدة	4	11,1					
المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين					3,6111	0,595	0,611	6,153	0,000
قيمة t المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول(3-23) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالخامس ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضـــمنة في الجدول تتراوح بين 3,701الى 6,233وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.00وهو اقل من 0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسـبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسـبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسـبي المالي:والذي بلغ 3,6111 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسـط الفرضـي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,611 ، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شـيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مســـتوى عالي من وجود المعاملة العادلة بين كافة المساهمين في المؤسسات محل الدراسة .

الشكل رقم (3-13) يوضح المستوى العالي من المعاملة العادلة بين كافة المساهمين في المؤسسات محل الدراسة

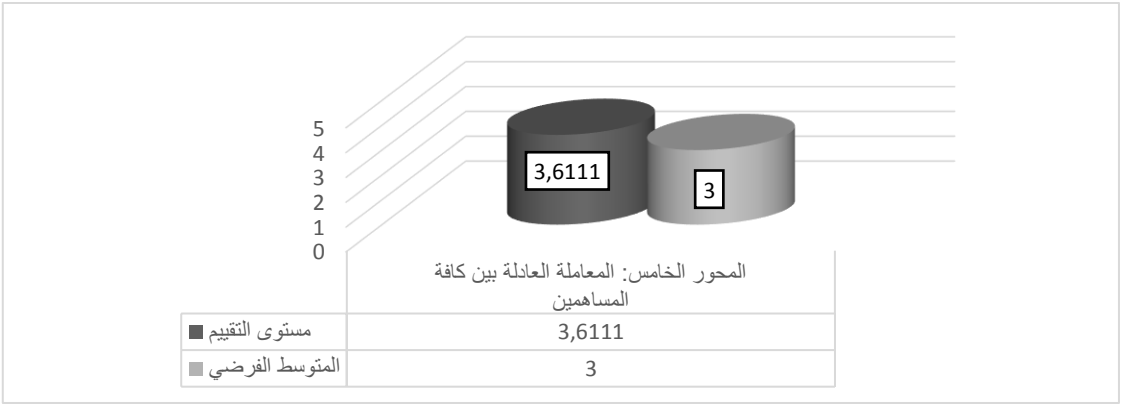

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

- **تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور السادس : حماية حقوق المساهمين:**

جدول رقم (3-24): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المعاملة العادلة بين كافة المساهمين

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
			ت	%					
34	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العادية.	غير موافق بشدة	1	2,8	3,6944	1,037	0,6944	4,018	0,000
		غير موافق	3	8,3					
		محايد	11	30,6					
		موافق	12	33,3					
		موافق بشدة	9	25,0					
35	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	غير موافق	2	5,6	3,8611	0,798	0,8611	6,472	0,000
		محايد	8	22,2					
		موافق	19	52,8					
		موافق بشدة	7	19,4					
36	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة	موافق غير	2	5,6	3,7778	0,760	0,7777	6,139	0,000
		محايد	9	25,0					
		موافق	20	55,6					
		بشدة موافق	5	13,9					
37	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن ان تؤدي إلى التأثير على الشركة	غير موافق بشدة	1	2,8	3,5833	0,731	0,5833	4,782	0,000
		محايد	14	38,9					
		موافق	19	52,8					
		موافق بشدة	2	5,6					
المحور السادس : حماية حقوق المساهمين					3,7292	0,622	0,7291	7,032	0,000
قيمة ت المجدولة :2.0315 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 35									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

يوضح الجدول (3-24) اراء العينة موضوع الدراسة للمحورالسادس ،حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 4,018الى 6,478وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0,00 وهو اقل من0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو مايوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق النظام المحاسبي المالي:والذي بلغ 3,7292 , وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,7291 ، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي من **حماية لحقوق المساهمين** في المؤسسات محل الدراسة.

الشكل (3-14) يوضح المستوى العالي لحماية حقوق المساهمين في المؤسسة محل الدراسة

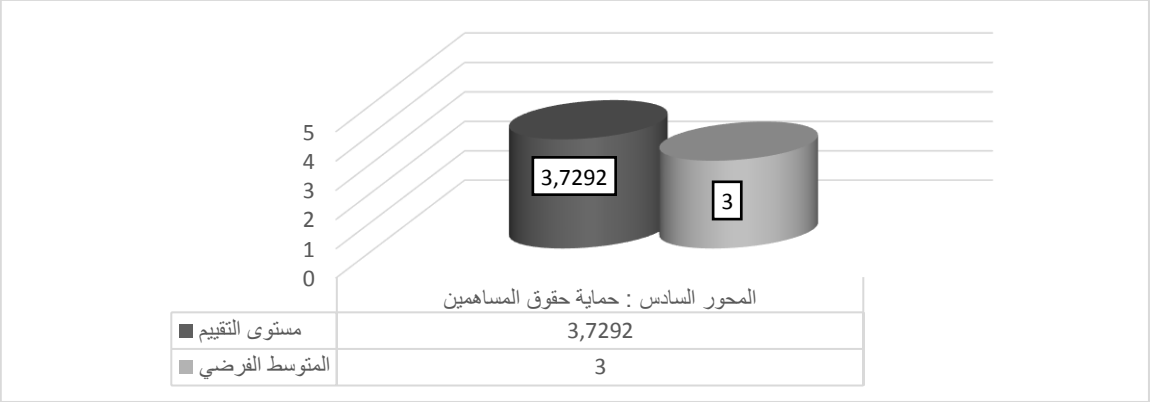

المصدر: من إعدادالطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مناقشة واختبار صحة الفرضيات من عدمها وعلى هذا الأساس تم وضع فرضيتين :

3- **الفرضية H_0** : وهي الفرضية الأولية والتي تدل على ان المتوسط الحسابي لاجابات افراد العينة تفوق 50% وبالتالي يمكن القول ان افراد العينة قد قبلوا محتوى الأسئلة المطروحة

4- **الفرضية H_1**: وهي الفرضية البديلة تبين الحالة العكسية

جدول رقم (3-25): يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى والثانية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي	tالمحسوبة	(SIG)	نتائج اختبار الفرضية الأولى والثانية	
						H_0	H_1
تقييم تطبيق SCF وجودة مخرجاته	4,1197	0,44263	1,1196	15,177	0,000	رفض	قبول
مستوى تبني مبادئ حوكمة المؤسسات	3,6944	0,40569	0,69444	10,271	0,000	رفض	قبول
قيمة T المجدولة :2,0315عند مستوى دلالة 0,05ودرجة الحرية 35							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

1-اختبار الفرضية الأولى:

يوفر تطبيق النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومات المحاسبية مما يتيح لمستخدميها سهولة في اتخاذ القرارات المناسبة أي :

الفرضية الصفرية H_0: لا يوفر تطبيق النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومات المحاسبية مما يتيح لمستخدميها سهولة في اتخاذ القرارات المناسبة

الفرضية البديلة H_1: يوفر تطبيق النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومات المحاسبية مما يتيح لمستخدميها سهولة في اتخاذ القرارات المناسبة

نلاحظ من خلال الجدول (3-25) أنه بلغت القيمة T المحسوبة : 15,177 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الجزء الأول ذات دلالة إحصائية وبما أن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن درجة الحياد (الوسط الفرضي=3) ويزيد عنه بفارق بلغ 1,1196، أي أن اتجاهات العينة الدراسة ايجابية ويوافقون وبمستوى عالي على أنه هناك تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة وجودة مخرجاته عالية

وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، يوفر تطبيق النظام المحاسبي المالي جودة في المعلومات المحاسبية مما يتيح لمستخدميها سهولة في اتخاذ القرارات المناسبة

2- اختبار الفرضية الثانية:

تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ والتي تساهم في تعزيز ثقة جميع الأطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم أي :

الفرضية الصفرية H_0: لايسهم تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تعزيز ثقة جميع الاطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم

الفرضية البديلة H_1: يسهم تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تعزيز ثقة جميع الاطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن : بلغت القيمة T المحسوبة : 10,271 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الجزء الثاني ذات دلالة إحصائية وبما أن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن درجة الحياد (الوسط الفرضي=3) ويزيد عنه بفارق بلغ 0,69444، أي أن اتجاهات العينة الدراسة ايجابية ويوافقون وبمستوى عالي على ان تطبيق المؤسسات لمبادئ الحوكمة ساهم في تعزيز ثقة جميع الأطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم وهذا من المستوى العالي لحماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم والتزام مجلس الإدارة بمسؤولياته وتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية والمستوى العالي الذي يؤديه أصحاب المصالح في المؤسسات محل الدراسة

وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، يسهم تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تعزيز ثقة جميع الاطراف المتداخلة وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم

3- اختبار الفرضية الثالثة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا بدوره ينعكس على التطبيق الفعال للحوكمة داخل المؤسسة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لتوضيح **العلاقة الارتباطيه والقدرة التفسيرية وتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أي:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة 0,05 .

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة 0,05.

جدول رقم (3-26) يبين نماذج الانحدار البسيط لتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)				معنوية الكلية	
R^2	R	Sig	t	B		SIG	قيمة F
0,750	0,866	0,001	3,522	2,260	Constant	0,025	99,6
		0,008	2,233	0,346	**تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته.**		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 23

من خلال النتائج الجدول(3-26) نجد ان معامل الارتباط بيرسون بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغ 0,866 وان قيمة F المحسوبة: 99,6 اكبر من قيمة F المجدولة : 4,134 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية (1 ، 34) أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية.

يتضح أيضا ان قيمة معامل التفسير R^2 البالغة 0,750 وهو مايعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي قد فسر 75% من التغيرات التي تحدث في حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والباقي(بنسبة 25%) تدخل ضمن هامش الخطأ العشوائي وترجع لمتغيرات لم تدمج في النموذج

ونلاحظ أن قيمة الأثر لتطبيق النظام المالي المحاسبي (0,346) وهو معنوي عند مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني بزيادة بوحدة واحدة في تطبيق النظام المالي المحاسبي يؤدي إلى زيادة في في حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بقيمة 0,346 وحدة .

الاستنتاج :ومنه نرفض الفرضية الصفريةH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية تطبيق النظام المحاسبي المالي على على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة 0,05

خلاصة الفصل الثالث

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسات وهذا بأخذ عينة لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية برج بوعريريج كحالة تجريبية. ومن خلال الدراسة والتحليل تم الوصول الى مايلي :

- التوجه نحو النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية ، كان ضرورة حتمية للتكيف مع التغيرات المحاسبية الدولية ، حيث يضمن مستوى كاف من الشفافية والافصاح لمختلف الأطراف ذوي العلاقة ، ويعتبر كخطوة أولى لتجسيد مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال توفير اهم متطلباتها.
- هناك إجماع على أن حوكمة المؤسسات هي الطريقة المثلى التي يتم بواسطتها إدارة الشركة والتحكم في أعمالها، بغية تحقيق مصالح المساهمين وضمان حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة والمستفيدين من نشأة الشركة ونموها، رغما أن البيئة القانونية والرقابية في الجزائر لا تكفي لتحقيق الإفصاح المحاسبي الازم لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ورغم تعدد الآليات اللازمة لتطبيق أسس ومبادئ حوكمة المؤسسات إلا أن الآليات المحاسبية تحض باهتمام كبير يشغل الحيز الكبير من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيقه في الشركة، حيث ان النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى الجودة المطلوبة التي تنعكس على ثقة ذوي المصالح بالشركة ويزيد من كفاءة الأسواق المالية

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن تناولنا لموضوع أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جاء كمحاولة للإجابة على إشكالية البحث والتي تدور حول ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وذلك انطلاقا من الفصول الثلاثة التي تناولتها المذكرة،والتي حاولت الإجابة على الفرضيات الأساسية للبحث باستخدام الأدوات السابق ذكرها.

إن حوكمة المؤسسات مفهوم جديد متعدد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف القواعد والقوانين والتشريعات، ولا يوجد نموذج تعريف معياري يطبق في جميع دول العالم، بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية السياسية، القانونية والاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة ومستجداتها فقد ظهر هذا المفهوم بشكل أساسي لمعالجة مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، وانتشار سلسلة الفضائح والأزمات المالية للمؤسسات العالمية وما احتوت عليه من فساد إداري وتواطؤ مؤسسات المحاسبة والمراجعة مع كبار الإداريين في تلك المؤسسات .

إن الأثر الإيجابي لتطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك يكون نتيجة للتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي فمن خلاله يتم اعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي توفير ما يحتاج اليه مستخدمو المعلومات والبيانات لاتخاذ القرار ، وان قيام المؤسسات في التوسع بالافصاح يكفل تحقيق متطلبات الحوكمة في المؤسسات مما يساهم في رفع الاداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وجلب الاستثمار .

ومع تبني الجزائر لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، كان لزاما عليها التماشي مع التطورات العالمية، وتوفير بيئة ملائمة تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية وقادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، بتبنيها لهذين المفهومين بالذات، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الذي بدأ العمل به مطلع سنة 2010، وسبقه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر سنة 2007.

نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقا من الدراسة النظرية والميدانية التي اعتمدت في هذا المبحث تم التوصل اثناء اختبار الفروض الى النتائج الموالية :

- تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من القواعد و المبادئ والتي تساهم في تعزيز ثقة كافة الأطراف ذوي العلاقة والمستفيدين من نشأة الشركة وبقاءها ونموها وتحقيق مصالحهم وتجنب النزاعات بينهم وهذا بتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة وبالجودة المطلوبة ، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى ؛
- فيما يخص بالفرضية الثانية والمتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وما يوفره من جودة في المعلومات المحاسبية باعتباره يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات كونه يقوم بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارت الاستراتيجية والعملياتية بكفاءة وهو مايثبت صحة الفرضية ؛
- اما بخصوص الفرضية الثالثة والمتمثلة في سعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي والذي بدوره سينعكس على التطبيق الفعال للحوكمة داخل المؤسسة ،حيث نجد ان بمحتواه وتطبيقه الجيد الخاضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الخاصة باعداد وعرض القوائم المالية يدعم حوكمة المؤسسات، وهذه الأخيرة من خلال مبادئها تعمل على تحسين فعالية النظام المحاسبي المالي ، وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وهذا مايؤكد صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط الموالية :

- يعد اتباع الأسلوب الجيد لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من الدعائم الأساسية في رفع الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية ، وجذب الاستثمارات للمؤسسات والاقتصاد بشكل عام؛
- يحقق اتباع القواعد والمبادئ السليمة لحوكمة المؤسسات قدرا ملائما من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ، مع العمل للحفاظ على حقوقهم ، وخاصة حائزي اقلية الأسهم ؛
- ليس هناك نموذج او دليل لافضل الممارسات في حوكمة المؤسسات،وانما يحكمها في ذلك القوانين الحكومية والأجهزة الرقابية على أسواق المال ودور الهيئات المحاسبية والمراجعة؛
- مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر موجهة بصفة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إلى المؤسسات المساهمة في البورصة، وهي مستخلصة من مبادئ حوكمة المؤسسات الموضوعة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية؛

- يلبي النظام المحاسبي المالي متطلبات الإفصاح والشفافية والتي تتطلبها حوكمة المؤسسات من خلال التطبيق السليم لهذا النظام وتوفير البيئة اللازمة لذلك؛
- يهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى إعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتزود مستخدميها بكافة المعلومات الصحيحة الأمر الذي يسهل عملية تفعيل حوكمة المؤسسات.

توصيات الدراسة:

بناءا على هذه النتائج، فان توصيات الدراسة تتمثل في:

- يجب الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات عن طريق إجراء ندوات تحسيسية ومحاضرات من طرف الخبراء وهذا لزيادة وعي أوساط المؤسسات الاقتصادية بمجال الحوكمة ؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق حوكمة مؤسساتها، بالأخذ بالمزايا ودرء العيوب؛
- القيام بعمليات رسكلة للمحاسبين والاطارات الملائمة للدخول في غمار التطبيق الجدي للنظام المحاسبي المالي؛
- الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية، وتكييف النظام المحاسبي معها وانشاء لجنة مخصصة لذلك؛
- إلزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح والشفافية والعمل على زيادة الثقافة المحاسبية للمستثمرين وصناع القرارات لتسهيل فهم القوائم المالية الصادرة عن هذه المؤسسات من جهة أخرى؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية للمؤسسات.

آفاق البحث :

تناول هذا الموضوع اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ونظرا لاتساع الموضوع فانه لايمكن الإطاحة به من كل جوانبه ولهذا يمكن ان تكون هذه الدراسة افقا لطرح إشكاليات أخرى، يمكن معالجتها في مواضيع مستقبلية نذكر منها مايلي:

- مدى فاعلية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في ظل غياب سوق مالي نشط في الجزائر؛
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على هيكلة راس المال في المؤسسات الجزائرية؛
- دراسة مقارنة لحوكمة مؤسستين ذات قاعدة عريضة من المساهمين وفي إطار سوق مالي أكثر كفاءة؛
- تقييم وضعية الشفافية والافصاح بالمؤسسات الجزائرية اعتمادا على المؤشرات الدولية انطلاقا من قواعد حوكمة المؤسسات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

- احمد لطفي أمين السيد ، **" التطورات الحديثة في المراجعة"**، الدار الجامعية للطباعة والنشروالتوزيع، الاسكندرية ، مصر 2007.
- احمد لطفي أمين السيد ، **"المراجعة وحوكمة الشركات"**،الدارالجامعية ،الإسكندرية،مصر،2010.
- احمد لطفي أمين السيد ،**المراجعة الدولية وعولمة أسواق راس المال**، الدارالجامعية،الإسكندرية 2005.
- البایاتي محمود، **"تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامجspss"**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان'الأردن،الطبعةالاولى،2005.
- بن بلغيث مداني، **"واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي"**،جامعة ورقلة،2011.
- بوتين محمد، **"المحاسبةالمالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"**،متيجة للطباعة،الجزائر، بدون ذكر سنة النشر .
- حماد طارق عبد العال ، **"تحليل القوائم المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،
- الحيالى وليد ناجي ، **"نظرية المحاسبة"**، من منشو ا رت الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 .
- رضوان حلوة حنان وآخرون، **"أسس المحاسبة المالية"**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن،2004.
- سليمان محمد مصطفى ، **"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- سليمان محمد مصطفي ، **"حوكمة الشركات ودور أعظاء مجلس الادارة و المدريين التنفذيين"** الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2009.
- شنوف شعيب ، **"محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
- الشيرازي عباس مهدي ، **"نظرية المحاسبة"**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

- الصفار هادي رضا ، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الاولى،2006 .
- طويل مصطفى ،"**النظام المحاسبي المالي الجديدSCF**"،دار الحديث للكتاب ، الجزائر ،2010.
- علاوي لخضـــر "نظام المحاســـبة المالية ،ســـير الحســـابات وتطبيقها ،الأوراق الزرقاء ،الجزائر،2011.
- غضـــبان حســـام الدين، "**محاضـــرات في نظرية حوكمة الشـــركات**"، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2015 .
- القاضـي حسـين ، حمدان مأمون ، "**المحاسـبة الدولية ومعاييرها**"، الدار العلمية الدولية للنشـر والتوزيع ، الطبعة الاولى،عمان الاردن،2000.
- لكوشـتا هلبلينغ كاترين وآخرون، "**غرس الشـركات الاقتصـادية النامية والصـاعدة والانفعالية**" ، دليل لإرسـاء حوكمة الشـركات في القرن الحادي والعشـرين، ط 3، إصـدار مركز المشـروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2003.
- محمد نورأحمد ، السـيد شـحاته شـحاته ، **مبادئ المحاسـبة المالية** الدار الجامعية، الإسـكندرية، مصر،2008.
- نصر علي عبد الوهاب ، " **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفق للمعايير المراجعة العربية والدولية الأمريكية**" ، الجزء الثالث، دور أليات المراجعة لتفعيل حوكمة الشـــركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009 .
- وارد خليل عطا الله ، العشـماوي محمد عبد الفتاح ، "**الحوكمة المؤسـسـية**"، مكتبة الحرية للنشـر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008 .
- يوســـف محمد وآخرون، "**الأزمة المالية العالمية والآفاق المســـتقبلية**"، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2011.

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية**

- بادن عبد القادر، "**دور حوكمة النظام المص رفي في الحد من الأزمات المالية والمصـــرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة، الشلف، 2007-2008.
- بن رحمون سليم ، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 .

- تغيليســـة لمين ، "**تطبيق مبادئ حوكمة الشـــركات لغرض جودة المعلومات المالية**"، مذكرة ماجيستر،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر ،2012-2013 .
- جدعان فواز فاضل "**اثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،فرع محاسبة ، كلية الاعمال ،جامعة عمان العربية،2013
- زلاسي رياض،"**اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** "،مذكرة مقدمة لاســتكمال متطلبات شــهادة الماجســتير في العلوم التجارية،فرع محاســبة وجباية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر،2012.
- ماجد اسماعيل أبو حمام، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصـاح المحاسـبي وجودة التقارير المالية**" ، دراســة ميدانية على الشــركات المدرجة في ســوق فلســطين للأوراق المالية، رســالة ماجيستر، الجامعة الاسلامية ،غزة، 2009.
- مداحي عثمان، "**دور المعلومات المحاســبية في اتخاذ القرارات الاقتصــادية**" ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير، تخصـص: علوم التسـيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- مشـريي حسـناء، "**دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجسـتير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس2007 /2008.

❖ **المجلات**

- إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، "**حوكمة المؤسسات، الفرص والتحديات**"، تركيا، الإصدار رقم: 11، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2015 .
- بوراس احمد ، محمد بوطلاعة ، "**مساهمة النظام المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات**" ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة ام البواقي- الجزائر- جوان2015.
- التجاني بالرقي، "**موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد5 ، جامعة سطيف 2005.
- خشــارمة حســين علي ، "**مســتوى الإفصــاح في البيانات المالية للبنوك والشــركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن**"،مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، العدد01 ،2003.
- ســامح محمد رضــا رياض، "**دور حوكمة الشــركات في الحد من إدارة الأرباح** "، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012 .

- صدام محمد محمود،الحيالي سطم صالح حسين ،مقالة بعنوان:**"اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية"**،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، 2002.
- الصـــيام أحمد زكريا ، **"دور الحاكمية الخدمة تداعيات الأرض المالية على بورصـــة عمان"** ، مجلة العلوم الانسانية ،العدد22، 2009.
- عقاري مصـــطفى، **"المعيار المحاســـبي الدولي رقم 01 : عرض القوائم المالية"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة باتنة، 2007.
- قورين حـاج قويـدر، مقـال بعنوان **"أثر تطبيق النظـام المحـاســـبي المـالي على تكلفـة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات"** مجلة الباحث العدد10، 2012.
- مركز المشـــروعات الخاصـــة الدولية، **"دليل تأســـيس حوكمة الشـــركات في الأســـواق المالية الصاعدة"** ، 2001.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، **"حوكمة الشركات القضايا والتحديات"** ،مارس 2009.
- مركز المشـروعات الدولية الخاصـة،**"مبادئ منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية بشـان حوكمة الشركات"**، القاهرة،مصر ،2004.
- نجاني إبراهيم عبد العليم، **"نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"** ، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991 .

❖ **الملتقيات**

- بتول محمد نوري، على خلف ســلمان ، **"حوكمة الشــركات ودورها في تخفيض مشــاكل نظرية الوكالة "**، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المستنصرية ، العراق ،2010.
- بلعادي عمار، جاوحدو رضـا، **"دور حوكمة الشـركات في إرسـاء قواعد الشـفافية والإفصـاح"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010 .
- بلهادف رحمة، الســعدي عياد، **"دور الإفصـــاح المحاســـبي في تفعيل البعد المحاســـبي لحوكمة الشـــركات"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول: دورالحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 19-20نوفمبر2013.

- بن الزاوي عبد الرزاق، نعمون ناريمان ،"**ارساء مبادئ الحوكمة في شركات التامين التعاوني** "، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والاداري ،جامعة بسكرة ،الجزائر،يومي6-7 ماي 2012.
- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "**دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسـبي المالي**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة06-07ماي2012.
- بن يسـمينة عزيزة ،"**حوكمة الشـركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شـركات التامين التعاوني** "، الملتقى الوطني حول "الصـناعة التامينية ،الواقع العملي،وافاق التطوير-تجارب الـدول-"؛جـامـعـة حسـبـيـة بـن بـوعـلـي ،الشـلـف، 03-04 ديسـمـبـر 2012 .
- عياري امال ، ابو بكر خوالد ،"**تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر** "، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والاداري ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،يومي 6-7 ماي 2012 .
- بوحفص رواني،شـرقي مهدي،"**الاصـلاحات في مجال حوكمة الشـركات كأداة لتحسـين اخلاقيات الاعمال** "، الملتقى الدولي للحوكمة واخلاقيات الأعمال في المؤسسات،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر،18-19نوفمبر2009.
- بوعظم كمال وزايدي عبد السلام،"**حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الاسـواق المالية والحد من وقوع الازمات**"،الملتقى الدولي حول الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات ،جامعة عنابة الجزائر ؛ 18-19اكتوبر2009 .
- جاوحدو رضا، "**تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق) جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- الجزائر،7-8دسيمبر 2010.
- حسـاني رقية وآخرون، "**آليات حوكمة الشـركات ودورها في الحد من الفسـاد المالي والإداري**"، الملتقى الوطني حول:"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، بسكرة 06- 07 ماي 2012.
- حميداتو صالح، بوقفة علاء، "**واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسـبي المالي في المؤسـسـات الصـغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

- خنشـور جمال وخير الدين جمعة، **"دور لجان مراجعة الحسـابات في تفعيل حوكمة الشـركات"**، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والإداري"، بسـكرة،06-07ماي 2012.
- خيري عبد الكريم، عياد السـعدي، **"مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسـبي المالي"**، مداخلة في المؤتمر الدولي الأول حول: المحاسـبة والمراجعة المالية في ظل بيئة الأعمال الدولية جامعة المسيلة 04-05 ديسمبر 2012.
- زغيب مليكة و زريق سـوسـن ،**"دور النظام المحاسـبي المالي في دعم حوكمة في الجزائر"** ، لملتقى الوطني حول حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والاداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،يومي 06-07ماي2012.
- الشـريف عمر ، **"التدقيق وتحديات الفسـاد المالي في المؤسـسـة"**، الملتقى الوطني حول:"حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"،بسكرة 06-07ماي 2012.
- شـريقي عمر، **"دور واهمية الحوكمة في اسـتقرار النظام المصـرفي"** ،الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصـادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة سـطيف، الجزائر 28-29اكتوبر 2009.
- عجلة محمد ، بوحفص الرواني، مصـطفى بالنوي،" **ارتباطات الإبداع المحاسـبي بالنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية"**– رؤى وأبعاد- ورقة بحث في الملتقى الدولي حول: دور المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي24-25نوفمبر 2014.
- عجيلة محمد ، علماوي أحمد ، مصـطفى بن نوي، **"أبجديات النظام المحاسـبي المالي في المؤسـسـات الصـغيرة و المتوسـطة الجزائرية"**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي. 5-6ماي2013 .
- قريشـي العيد،وليد بن تركي،**"دور تطبيق آليات حوكمة الشـركات في التقليل من الفسـاد المالي والإداري"** ،مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة بسكرةنالجزائر يومي 6-7ماي2012.
- كورتل فريد،**حوكمة الشـركات**:منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المسـتدامة في الوطن العربي ،المؤتمر العالمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد ،جامعة دمشق،يومي 15-16 أكتوبر ،2008.

- مسامح مختار ،"**النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصـــاد غير مؤهل**"، ورقة مقدمة ضـــمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاســـبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاســـبية الدولية -تجارب تطبيقات وأفاق-، جامعة الوادي ، 17-18جانفي2010.
- مؤيد الساعدي، "**فاعلية الإفصاح في تقليل الفساد المالي والإداري**"، المؤتمر الدولي الأول بكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، المحاسبة. والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ،المسيلة، 2012.
- ناصـر مراد، " **الانتقال من المخط المحاسـبي الوطني إلى النظام المحاسـبي المالي**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاســبي المالي في ظل المعايير المحاســبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 13-15 اكتوبر 2009 .
- هلالي حسين مصطفى ،"**من اجل استراتيجية وطنية لحوكمة من منظور ادارة الدولة ولتمتع والحكم الرشيد**"،بحوث واوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربية المنظمة العربية للتنمية الادارية ؛القاهرة؛2007.

❖ **النصوص والقوانين**

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26ماي 2008 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 ، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008.
- القانون 07-11 ، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 ،المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

❖ **المواقع الالكترونية :**

- **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية**،(www.algeriacorporategovernance.org) .

II. المراجع باللغة الاجنبية

❖ Les ouvrages

- CHARREUX Gérard **" la gouvernance d'entreprise "**,in yves simo & patrick joffer, encyclopédie ,(Paris:economie 2eED,1997).
- GOMEZ Pierre yver ،**"la gouvernance d'entreprise"** ،interedition،1996.
- MICHAEL Jensen and CHIFFORD Smith, "**Stockholder manager and creditor interest : applications of agency theory**", Harvard business school, 2000.
- ministère des finances ,**"Le système comptable financier"**, conseil national de la comptabilité, ENAG éditions, Alger. 2009.
- OBERT Ropert, **"Pratique des normes IAS/IFRS",** Edition dunod paris, France, 2004.
- RENARD Jaques, **" theorie et pratiques de l'audit interne**" édition d'organisation 6 éme édition paris, 2007 .
- TAZDAIT Ali, **"Maitrise du système comptable financier"**, Editions ACG, première édition. Alger, Octobre2009.
- VERMIMMEN Pierre," **finance d'entreprise**", serme édition, dalloz paris 2002.
- WIRTZ Peter,"**Meilleures pratiques de gouvernance et création de valeur",** revue comptabilité-audit-contrôle,Tome11,Volume1,Association francophone de comptabilité, 2005 .
- WIRTZ Peter,**"Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise"**, la découverte, Paris, France, 2008.

❖ Sites d'internet

- **OECD(2004),** www.oecd.or .

الملاحق

الميزانية

أ- الأصول

الأصول	ملاحظة	ن			ن-1
		إجمالي	إهتلاك ومؤونات	صافي	الصافي
أصول غير جارية.					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي.					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات مادية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع المعادلة					
مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصل.					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
ديون دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ب- الخصوم

الخصوم	ملاحظة	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر رأس مال غير المستعان به علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة (1)) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد. حصة الشركة المجمدة (1) حصة ذووي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

حساب النتائج

أ- حسب الطبيعة

	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1.إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2.استهلاك السنة المالية			
3.قيمة الاستغلال المضافة (**2-1**)			
أعباء العاملين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4.الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والأرصدة			
استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة			
5.النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6.النتيجة المالية			
7.النتيجة العادية قبل الضرائب (**5+6**)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9.النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (**1**)			
11.النتيجة الصافية للمجمع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (**1**)			
حصة المجمع (**1**)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

حساب النتائج

ب- حسب الوظيفة

	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال			
كلفة البيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
(مصاريف العاملين المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجمع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

جدول تدفقات الخزينة

أ- طريقة غير مباشرة

	ملاحظة	السنة المالية (ن)	السنة المالية (ن-1)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
صافي نتيجة السنة المالية.			
تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات و الأرصدة.			
-تغير الضرائب المؤجلة.			
-تغير المخزونات.			
-تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى.			
-تغير الموردين و الديون الأخرى.			
-نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.			
مسحوبات عن شراء تثبيتات.			
تحصيلات عن مبيعات تثبيتات.			
تأثير متغيرات محيط الادماج (التحميع).			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين.			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح.			
أموال الخزينة عند الاقفال.			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			
تغير أموال الخزينة.			

ب- طريقة مباشرة

	ملاحظة	السنة المالية (ن)	السنة المالية (ن-1)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: -التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).			
تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			
تغير أموال الخزينة.			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
-تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
- تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الجداول الممكن إدراجها في الملحق

أ- جدول تطور التثبيتات والأصول غير جارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
-التثبيتات غير المالية. -التثبيتات المادية. -المساهمات. الأصول الأخرى غير الجارية					

ب- جدول الاهتلاكات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	إستئنافات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
-goodwill. -تثبيتات غير مادية. -تثبيتات مادية. -مساهمات. -أصول أخرى غير جارية.					

ج- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والاصول الاخرى غير جارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	إهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	إنخفاضات في عناصر الخارجية	إهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
-goodwill. -تثبيتات غير مادية. -تثبيتات مادية. -مساهمات. -أصول أخرى غير جارية.					

د- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها رأس المال	قسط رأس المال المختار(%).	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع -الكيان أ. -الكيان ب. الكيانات المشاركة -الكيان أ. -الكيان ب.								

ه-جدول المؤونات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إستئنافات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
أرصدة خصوم مالية غير جارية. -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة للضرائب. -أرصدة للنزاعات.					
المجموع					
أرصدة خصوم مالية جارية -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة أخرى ترتبط بالعاملين. -أرصدة بالضرائب.					
المجموع					

و- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الديون الدائنة. -القروض. -الزبائن. -الضرائب. -المدينون الاخرون.					
المجموع.					
الديون المدينة. -الإقتراضات. -ديون مدينة أخرى. -الموردون. -الضرائب. -الدائنون الاخرون.					
المجموع.					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

الباحث: قليل محمد أمين

طالب ماستر

استمارة استبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعى الاستبيان الذي بين يديك لإيضاح:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة المؤسسات [111]الاقتصادية الجزائرية

وهي إحدى أدوات البحث لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة ومالية.

وبما ان قيمة البحث العلمي لاتتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية لذلك يقوم الباحث من خلال الاستبيان المرفق. التعرف على آرائكم ووجهة نظركم حول موضوع البحث، وهذا من خلال الإجابة على الأسئلة التي تحتويها قائمة الإستبيان ، حيث تمثل اجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث مع التأكيد على أن كل ما تقدمونه من أراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ، ولن يستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير

ملاحظة: الاستبيان يتكون من 5 صفحات

[111] **حوكمة المؤسسات** هي إطار القواعد، الإجراءات، والتطبيقات التي تبين المسؤوليات والحدود وتضبطها فيما يخص قيادة الافراد والشركات.

I. معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (×) في خانة الإجابة المناسبة:

1-العمر:

□من 20 إلى 30 سنة □ من 31 إلى 40سنة □ من 40 إلى 50سنة

□ اكبر من 50سنة.

2-المؤهل العلمي:

□ أقل من ليسانس □ ليسانس □ماستر □ ماجيستر □ دكتوراه

□ مؤهلات أخرى (الرجاء التحديد) .....

3-**التخصص العلمي:**

□محاسبة □مالية □ مراجعة □ تخصصات أخرى (الرجاء التحديد) .....

4-الوظيفة:

□ مدير عام □ مدير مالي ومحاسبي □ نائب المدير المالي والمحاسبي

□عضو مجلس إدارة □ مراجع مالي □ وظيفة أخرى (الرجاء التحديد) .....

5-عدد سنوات الخبرة:

□ أقل من 05 سنوات □ من 06إلى 10سنوات □من 11الى 15سنة □ أكثر من 15سنة.

II. تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة مخرجاته.

الرجاء وضع علامة (×) في خانة الإجابة المناسبة:

المحور الأول : تطبيق النظام المحاسبي المالي

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. يتوافق النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستكم					
2. يتم تطبيق ما ورد في النظام المحاسبي المالي بصفة كلية .					
3. يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق في مؤسستكم					
4. قامت المؤسسة بتكوين الإطارات حول النظام المحاسبي المالي .					
5. تكون المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرار بدون تغيير					
6. تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية لمؤسستكم					
7. تعتبر القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات بالمقارنة مع المكاتب الاستشارية والتوقعات الشخصية.					
8. يساعد النظام المحاسبي المالي على توفير متطلبات الرقابة والإدارة .					

المحورالثاني : تقييم جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9. يلتزم القائمين بإعداد القوائم المالية بالحياد وعدم التحيز في ظل النظام المحاسبي المالي					
10. المعلومات المحاسبية الملائمة لها قدرة على إحداث التغير في قرار المستخدم للمعلومة المحاسبية					
11. تتمتع المعلومة المحاسبية بقدر كافي من الموضوعية وأن تكون صحيحة وقابلة للتحقق					
12. الكشوفات المالية للوحدة المحاسبية تعد على أساس الثبات في استخدام المبادئ المحاسبية مما يجعلها قابلية للمقارنة					
13. توفر قنوات لنشر المعلومات ذات الصلة والملائمة لمستخدميها بشكل متوازن					

III. اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات

الرجاء وضع علامة (×) في خانة الإجابة المناسبة:

1- المحور الأول : ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14. يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية					
15. وجود أسواق تتميز بالشفافية والفعالية العالية					
16. يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.					
17. تمنح الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها					

2- المحور الثاني : دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
18. يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون					
19. توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
20. يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم					
21. تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها					

3- المحور الثالث : الإفصاح والشفافية

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22. تنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة.					
23. يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي بالشركة					
24. يتم الإفصاح الكامل عن أداء الشركة المالي بشكل دوري					
25. يتم الإفصاح عن مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم					

4- المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26.يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة المرتبطة بالأطراف ذات المصلحة.					
27.يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للاشراف والرقابة					
28.تطبق الشركة نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها					
29.يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين					

5 -المحور الخامس: المعاملة العادلة بين كافة المساهمين

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
30. يتم منح نفس الحقوق لحملة الأسهم من نفس الفئة					
31. يوجد حماية لصغار المساهمين.					
32. يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية					
33. تتم عملية تصويت المساهمين الأجانب بسهولة					

6- المحور السادس : حماية حقوق المساهمين

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34. تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العادية.					
35. يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة					
36. يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة					
37. يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن ان تؤدي إلى التأثير على الشركة					

في الأخير، شكرا على حسن تفهمكم

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص البحث	
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة المختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	2
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات	3
المطلب الأول: مدخل لحوكمة المؤسسات	3
1- عولمة أسواق راس المال	3
2- نظرية الوكالة	4
3- الانهيارات المالية	4
المطلب الثاني: ماهية حوكمة المؤسسات	5
1- مفهوم حوكمة المؤسسات	5
2- أهمية حوكمة المؤسسات	7
3- اهداف حوكمة المؤسسات	8
المطلب الثالث: خصائص وركائز حوكمة المؤسسات	9
1- خصائص حوكمة المؤسسات	9
2- ركائز حوكمة المؤسسات	10

3- مزايا حوكمة المؤسسات	11
المبحث الثاني: الإطار العلمي لحوكمة المؤسسات	11
المطلب الأول: محددات وآليات حوكمة المؤسسات	11
1- محددات حوكمة المؤسسات	11
2- الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات	13
3- الآليات الخارجية لحكمة المؤسسات	16
المطلب الثاني: مبادئ ومقومات حوكمة المؤسسات	17
1- مبادئ حوكمة المؤسسات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	17
2- مبادئ حوكمة المؤسسات حسب منظمة التمويل ولجنة بازل	19
3- مقومات حوكمة المؤسسات	20
المطلب الثالث: نظريات حوكمة المؤسسات	21
1- نظرية الوكالة	21
2- نظرية تكاليف المعاملات	22
3- نظرية التجذر	23
المبحث الثالث: حوكمة المؤسسات في بيئة الاعمال الدولية	24
المطلب الأول: جهود المنظمات والهيئات الدولية في مجال حوكمة المؤسسات	24
1- صندوق النقد الدولي	24
2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	24
3- البنك الدولي	25
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في مجال حوكمة المؤسسات	26
1- تجربة الولايات المتحدة الامريكية	26
2- تجربة المملكة المتحدة	26
3- حوكمة المؤسسات في ماليزيا	27
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال حوكمة المؤسسات	28

1- ظروف اعداد حوكمة المؤسسات في الجزائر	28
2- المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات في الجزائر	29
3- مشاكل حوكمة المؤسسات في الجزائر	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: الاطار العام للنظام المحاسبي المالي	33
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي في ظل المعاييرالمحاسبية الدولية	34
المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	34
1- تبني المعايير المحاسبية الدولية	34
2- اهداف واهمية المعايير المحاسبية الدولية	35
3- تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية	35
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي	36
1- الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	36
2- الاطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي	37
3- أهمية النظام المحاسبي المالي واهذافه	39
المطلب الثالث: هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي	40
1- التعريف ومجال التطبيق	41
2- الاطار التصوري،المبادئ والمعايير	41
3- القوائم المالية، تنظيم المحاسبة، التقديرات والطرق المحاسبية ، الحسابات المجمعة	44
المبحث الثاني :التقارير والقوائم المالية	46
المطلب الأول: التقارير المالية (مفهومها ،انواعها،اهدافها)	46
1- مفهوم التقارير المالية	46
2- أنواع التقارير المالية واهدافها	47

3- اهداف التقارير المالية	47
المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية	47
1- تعريف القوائم المالية	48
2- أهمية القوائم المالية	48
3- اهداف القوائم المالية	49
المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية ومستخدميها	49
1- أنواع القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	49
2- الخصائص النوعية للقوائم المالية	50
3- مستخدمي القوائم المالية	52
المبحث الثالث :دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات	53
المطلب الأول: الإفصاح والشفافية	53
1- الافصاح	53
2- الشفافية	56
3- أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة المؤسسات	57
المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	58
1- تعريف جودة المعلومات المحاسبية	58
2- معايير جودة المعلومات المحاسبية	58
3- تأثير الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية	59
المطلب الثالث:علاقة النظام المحاسبي بحوكمة المؤسسات	60
1- علاقة الحوكمة بالمحاسبة	60
2- النظام المحاسبي المالي آلية من آليات حوكمة المؤسسات	60
3- امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لحوكمة المؤسسات الجزائرية	61

خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	64
المبحث الأول: منهجية الدراسة وتحليل المعلومات العامة	65
المطلب الأول: طبيعة الدراسة	65
1- منهجية الدراسة	65
2- بيانات الدراسة	66
3- متغيرا ت وحدود الدراسة	66
المطلب الثاني: مجتمع وأدوات الدراسة	67
1- مجتمع الدراسة	67
2- عينة الدراسة	67
3- أداة الدراسة	68
المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية	69
1- توزيع افراد العينة حسب العمر	70
2- توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	70
3- توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي	71
4- توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	71
5- توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	72
المبحث الثاني: اختبار الاستبيان	72
المطلب الأول: اختبار مدى مصداقية الاستبيان	72
1- صدق فقرات الاستبيان	72

المطلب الثاني: اختبار صدق الاتساق البياني	79
المطلب الثالث: اختبار ثبات الاستبيان	80
المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية	81
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	81
المطلب الثاني : تحليل فقرات الدراسة	83
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	97
1- اختبار الفرضية الاولي	98
2- اختبار الفرضية الثانية	99
3- اختبار الفرضية الثالثة	99
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة العامة	103
قائمة المراجع	107
الملاحق	116
فهرست المحتويات	131